

مركز وثائق وأبحاث عصر المعاصرة

مصر
النهضة

الأصول التاريخية لمسألة طابا

دراسة وثائقية

دكتور يونان لبيب رزق



اهداءات ٢٠٠٢

الشيخ/ عبد العزيز توفيق جاويد

شيخ المترجمين - القاهرة

مكتبة
شيخ المتوجمين
عبد العزيز توفيق جاويج



مركز وثائق ونسخ مصر المعاصرة

968.055
1.55.00



إشراف: د. يونان لبيب رزق

1948

1948
1948
1948



مكتبة
شيخ المترجمين
عبد العزيز توفيق جاويك

الأصول التاريخية لمسألة طابا

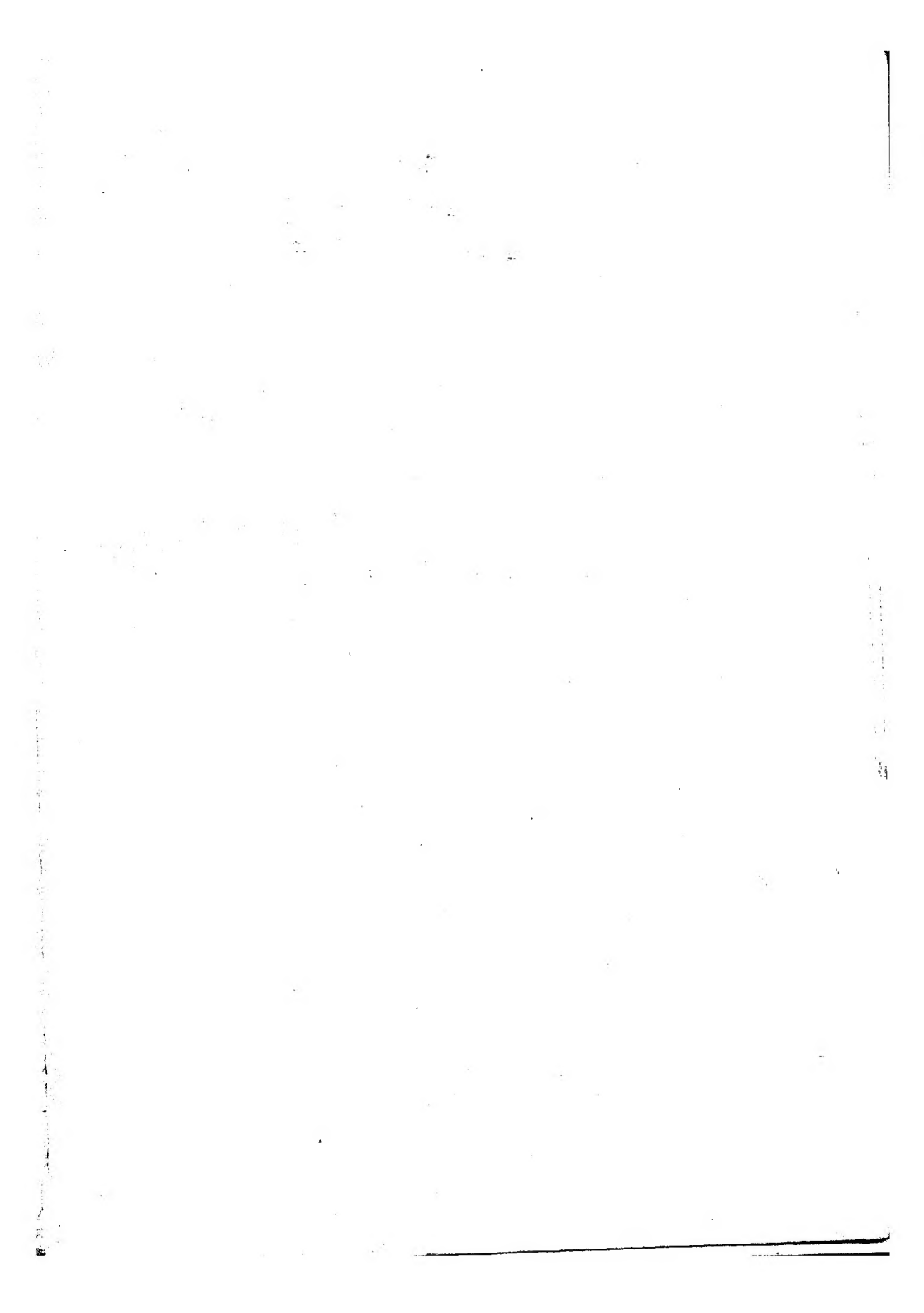
دراسة وثائقية

تأليف
دكتور يونان لبيب رزق



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٣



المحتوى

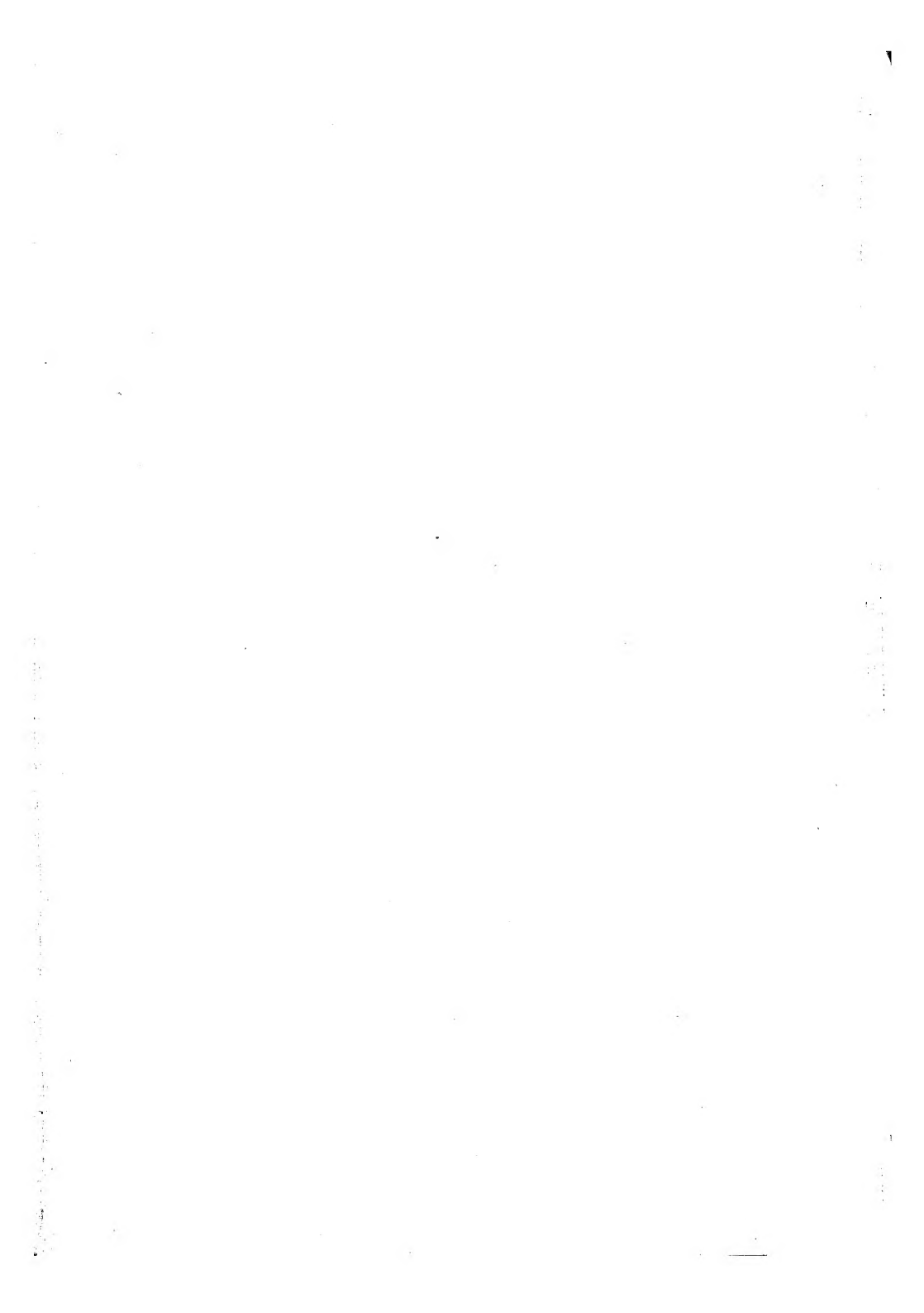
٧	• • • • •	- تقديم
٩	• • • • •	- مقدمة

- القسم الأول - الدراسة :

١٥	• • • • •	- مدخل : لماذا طابا ؟
٢٠	• • • • •	- الفصل الأول : بداية الأزمة وأصولها
٣٤	• • • • •	- الفصل الثانى : المفاوضات
٥٣	• • • • •	- الفصل الثالث : الأزمة
٧٩	• • • • •	- خاتمة : الاستسلام التركى والاعتراف بمصرية طابا
٨٦	• • • • •	- مصادر الدراسة

- القسم الثانى - الوثائق :

٩١	• • • • •	- أولا - الوثائق المصرية
١٠٢	• • • • •	- ثانيا - الوثائق الانجليزية : الترجمة العربية



تقديم

ان صدور الكتاب الأول من سلسلة « مصر النهضة » خلال الاحتفال بمرور عام على استكمال تحرير سيناء فرصة مثالية لطرح الرؤية التى تقوم عليها هذه السلسلة .
وتقوم هذه الرؤية على ثلاثة أبعاد :

- ١ - أن تكون السلسلة فى خدمة قضايا الوطن المصرى .
- ٢- الايمان بأن هذه الخدمة لا يمكن أن تتحقق الا من خلال الدراسات الجادة التى تلتزم بالموضوعية كما تلتزم بالشكل العلمى وتكون فى نفس الوقت ذات طابع تنويرى .
- ٣ - امكانية أن يتحقق كل ذلك من خلال الغوص فى أعماق التاريخ المصرى واستخراج كل الحقيقة لوضعها فى خدمة الواقع المصرى ، والتاريخ هنا لا يقتصر يقينا على الحدث السياسى ، وانما يمتد ليتحرك فى كل دوائره الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ليكون فى النهاية نسيجاً متشابكاً صنعته الأجيال الماضية بكل تؤدة ، وبدرجة طيبة من الاتقان . ومن حق تلك الأجيال علينا أن نبرز ما أنجزت ، ومن حقنا عليها أن نستفيد مما صنعت .

فى هذا الاطار ومع المناسبة الجلية ، يظهر الكتاب الأول من السلسلة تحت عنوان « الأصول التاريخية لمسألة طابا » ، وهو بهذا الشكل الذى يظهر به يحقق أهداف السلسلة . .

فهو فى خدمة قضايا الوطن المصرى بحكم ما يتضمنه من تأصيل تاريخى لحدى مسائل الحدود المصرية التى برزت فى مناسبة سابقة وسويت بشكل لا يدع مجالا للتشكيك فى الحق المصرى فى المنطقة ، بل وفيما يقع حولها •

وهو ملتزم بالشكل العلمى من حيث درجة التوثيق العالية التى روعيت فى تقديمه ، وقد حرص المؤلف أن يتم هذا التوثيق بالأساس من خلال مصدر محايد ، ومن هنا انصب الاهتمام على الوثائق الانجليزية •

وهو أخيرا غوص فى أعماق التاريخ المصرى وخروج فى بقعة ساحلية من أرض الوطن ينازعه عليها آخرون مما يوفر للدراسة التاريخية هنا دورا مؤثرا •

ولا يبقى بعد كل ذلك الا الاعراب عن كل الأمل أن يكون هذا الكتاب الأول من سلسلة « مصر النهضة » معبرا عن أهدافها ، وفاتحة لكتابات أخرى تشكل معبرا بين المثقفين المصريين والعرب وبين التاريخ الوطنى لبلادهم •

وعلى الله قصد السبيل ، ،

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

(الهيئة المصرية العامة للكتاب)

مقدمة

مكتوب على هذا المركز الصغير الواقع الى الشمال الغربى لخليج العقبة أن يقرن اسمه بكل أزمة تنشأ عند رسم خط الحدود الفاصل بين مصر وفلسطين .

اقرن اسمه مرة بأزمة عام ١٩٠٦ بين مصر والدولة العثمانية فأصبحت أزمة طابا ، والآن وبعد أكثر من ثلاثة أرباع القرن يطفو اسم طابا على سطح الأحداث كمنطقة متنازع عليها حول نفس الخط .

وتفيد الدراسة التاريخية ذات الطابع الوثائقى للأزمة القديمة فى التعرف على الملامح الأساسية لشقيقتها التى تثير الغبار الآن فى جو العلاقات السياسية فى المنطقة ، كما أنها تنير الطريق لمجموع السياسيين والدارسين لتبين الحقيقة التاريخية ، وهو أمر هام بالنسبة لهذا النوع من الاختلافات السياسية ، فعلى أساسه تنهار ادعاءات وتتأكد حقوق .

ويتضح من القراءة الدقيقة لوثائق الازمة أنها تمخضت عن اتفاق سياسى بأن ينتهى خط الحدود المصرى - الفلسطينى عند نقطة تبعد ثلاثة أميال غرب قلعة العقبة ، وأن المسافة بين هذه القلعة وطابا تبلغ ثمانية أميال ، ومعنى ذلك ببساطة شديدة أنه يفترض أن هذا

الخط يبعد عن طابا لمسافة خمسة أميال ، فكيف اذن تكون هذه النقطة موضع تشكيك في مصريتها ؟!

يؤدى ذلك الى وضع مجموعة من الفرضيات نتصور أن الجانب الاسرائيلى قد أسس عليها موقفه السياسى المتناقض مع الحقيقة التاريخية ، والتي يمكن ترتيبها على النحو الآتى :

١ - ضيق النافذة الاسرائيلية التى تطل منها على خليج العقبة والممثلة فى ميناء ايلات والمنطقة الصغيرة المحيطة ، وهو ضيق محسوب على الاقتصاد الاسرائيلى ، خاصة بعد أن اتسع حجم المعاملات الاسرائيلية فى اتجاه الجنوب ، سواء الى الأسواق الافريقية أو الأسواق الآسيوية ، وخاصة بعد أن بدأت رياح السلام تهب على المنطقة ، وما يعلقه الاسرائيليون مع زيادة هبوبها من ايجاد علاقات اقتصادية لهم مع العالم العربى نفسه .

٢ - أهمية طابا كمركز استراتيجى يمكن من خلاله الاختراق الى داخل سيناء ، فقد كتب المستر فندلى القائم بأعمال المتمد البريطانى فى القاهرة فى ٣٠ يناير عام ١٩٠٦ يصف الموقع فقال : « طابا نقطة هامة لقرب الآبار منها ، كما أنها تتحكم فى الممرات التى توصل الى داخل سيناء من رأس خليج العقبة بالاضافة لتحكمها فى طريق غزة » (١) .

٣ - الاحتفاظ بهذا القسم الذى يتمسك به الاسرائيليون كورقة ضغط يلعبون بها فى علاقاتهم مع مصر ، وهى علاقات لا زال يحوط بها كثير من أسباب عدم الاستقرار .

وتبقى نقطة الضعف الأساسية التي تواجه نجاح أى هدف من الأهداف الاسرائيلية التي افترضناها ، بل والتي لم نفترضها ، وهى الحقيقة التاريخية التي تنضو عن هذه الأهداف ثوبها الشرعى ، وتؤدى فى النهاية الى سقوطها سواء على مائدة المفاوضات أو على منصة التحكيم الدولى .

لكل الأسباب الآتفة تأنى أهمية الدراسة حول الأزمة التي دارت حول الحدود الشرقية لمصر خلال عام ١٩٠٦ ، والتي عرفت باسم « أزمة طابا » والتي نتابعا بطول الصفحات التالية ، وقد حرصنا أن تتم هذه المتابعة فى خطين متصلين ٠٠ أولهما خط الدراسة وثانيهما خط الوثائق الذى يؤكد مصداقية كل كلمة تضمنتها الدراسة .

وقد حرصنا فى سعيينا لتأكيد هذه المصدقية على الاعتماد بالأساس على الوثائق البريطانية ، سواء لدقتها أو لحياها .

ولقد اعتمدنا على نوعين من تلك الوثائق : أولهما : المطبوعات السرية لوزارة الخارجية البريطانية F.O. وقد استعنا منها بجزئين ، رقم ٦٤ ورقم ٦٥ ، يضم أولهما مجموعة الوثائق الخاصة بمصر فى الفترة بين يناير ومارس عام ١٩٠٦ ، ويضم الثانى مجموعة الفترة بين أبريل ويونيه من نفس السنة ، وقد استعنا بهذه الوثائق فى الدراسة ، ولم نتمكن من نشرها بنصها حيث أن قوانين دار المحفوظات العامة بلندن P.R.O. تحرم ذلك بدون اذن مسبق .

أما المجموعة الثانية فهى مجموعة منتقاة من المجموعة الأولى كانت وزارة الخارجية تقوم باثقالها وتقديمها الى البرلمان بمجلسيه ، وكان هذا الاختيار يتم عادة على أساس احاطة أعضاء البرلمان علما

بكافة جوانب المسألة التي تعالجها المجموعة ، وقد اختيرت هذه
المجموعة بنصها لتصوير وترجم وتشكل الجانب الأهم من القسم
الوثائقي من الدراسة .
وفي ظننا اننا حاولنا من خلال هذا أن نكون منصفين للحقيقة
العلمية ..

والله ولي التوفيق

المؤلف

القسم الأول الدراسة

-
- مدخل : لماذا طابا ؟
 - فصل اول : بداية الأزمة واصولها •
 - فصل ثانى : المفاوضات •
 - فصل ثالث : الأزمة •
 - خاتمة : الاستسلام التركى والاعتراف بمصرية طابا •
-

1000

لماذا طابا ؟!

مرتان ، وفى خلال ثلاثة أرباع القرن ، تفرض طابا نفسها عند رسم خط الحدود الفاصل بين مصر وفلسطين . وفى كل مرة منهما تصنع أزمة سياسية !

وقد يكون من الطريف أن نلاحظ أن الأزمة فى المرة الأولى ، والتي نشبت بين مصر وتركيا ، بدأت بطابا ، ثم أنها فى المرة الثانية ، التي لا زالت قائمة تنتهى بطابا ، مما يطرح بالحاح هذا السؤال : لماذا طابا ؟

والاجابة على هذا التساؤل تتطلب توصيفا لطابا ثم تبياننا لأهميتها ، وهو ما عنيت به كثيرا مجموعة الوثائق التي بين أيدينا .

ونبدأ بالتوصيف الذى جاء فى مذكرة للقائم بأعمال المعتمد البريطانى فى القاهرة الى حكومته فى لندن مع بداية أزمة ١٩٠٦ جاء فيها « طابا نقطة تقع على الساحل الغربى لخليج العقبة ، على بعد خمسة أميال عن طريق البحر عن رأس الخليج . وهى تقع داخل الحدود المصرية بثلاثة أو أربعة أميال ، وطابا نقطة هامة لقرب الآبار

منها ، كما أنها تتحكم فى الممرات التى يمكن الدخول منها الى سيناء
من رأس الخليج ، كما أنها تتحكم فى طريق غزة » (١) .

وننتنى الى الشعور بالأهمية مما يمكن أن نتبينه من التعليمات
الصادرة ، قبل بداية الأزمة ، الى مفتش شبه جزيرة سيناء ، بشأن
تعيين حدود مصر الشرقية ، وهى التعليمات التى تضمنتها مذكرة
أخرى لنفس الرجل ، المستر فندلى ، وقد جاء فيها :

« فى يوم ٢٢ يناير أرسلت ادارة المخابرات ، بعد موافقتى ،
بتعليماتها للمستتر براملى تقترح أن يعين مراكز الحدود ب :

١ - بيور ، وهى آبار عند رأس الخليج يمتلكهما البدو المصريون
(٢٠ جندي وضابط) .

٢ - نقب العقبة ، مركز يتحكم فى الطريق من الساحل الى الداخل
(١٠ رجال) .

٣ - طابا ، التى تتحكم فى الطريق على طول الساحل .

« وسوف يمكن احتلال تلك المراكز من استمرار وضع العقبة
تحت المراقبة (وبها ١٢٠٠ تركى) ، وتسدد الطريق بين الأراضي
المصرية والتركية ، وسوف تمنع أية قوة من التغلغل داخل الهضبة .
وصدرت التعليمات الى المستر براملى باحتلال تلك المراكز بمنتهى
الحرص والحذر ، واذا ما تم احتلالها فلا يتراجع عنها الا اذا أجبر على
ذلك بالقوة » .

وجاء فى موضع آخر من نفس المذكرة : « وقد تركت للمستتر
براملى حرية احتلال المراكز التى يراها ، وأبلغته أن عليه - كسياسة

عامة - أن يترك أى مراكز منخفضة على رأس الخليج . ولكن عليه أن يحتل المركزين الآخرين ، نقب العقبة وطابا ، فيما مهمان للغاية ، لأنهما يتحكمان فى الطرق المؤدية للداخل مما يمنع مبعوثى الترك من الوصول الى القبائل فى سيناء والعمل على اثارها (١) .

واذا كان الانجليز واعين بأهمية طابا فلم يكن الطرف الآخر ، ممثلا فى العثمانيين ، أقل وعيا ، مما بدا فى تتابع الأحداث ، وبالشكل الذى ترويه الوثائق أيضا .

فهم قد سبقوا المحاولة المصرية لاقامة وجود مستمر فى طابا والنقاط المحيطة بها من خلال عملية قفز مفاجيء الى هذه النقطة تصوروا أنها كفيلة بخلق « أمر واقع » لن تتمكن مصر من تغييره .

وهم تمسكوا أشد التمسك بطابا طوال فترة الأزمة مما بدا فى مواقفهم ، أو فى المراسلات التى وجهوها الى الحديوى فى القاهرة ، أو الى القناصل المصرى فى المنطقة ، سعد بك رفعت ، والتى جاء فيها « ان طابا تابعة بلا شك للدولة السننية فليس من حق القوات المصرية أن تنزل فيها » (٢) .

وهم اتخذوا من طابا نقطة وثوب لتقديم مزيد من الادعاءات فم شبه جزيرة سيناء ، وهى ادعاءات وصلت فى بعض مراحلها الى محاولة زحزحة خط الحدود ليبدأ من العريش الى رأس محمد ، مما كان يعنى ببساطة ابعاد مصر نهائيا من التواجد على خليج العقبة ! (٣) .

Corres. Part LXIV Findlay to Grey Jan, 27, 1906 No. 50. (١)

Ibid No. 63 Cromer to Grey, Feb, 6, 1906. (٢)

(٣) انظر الوثيقة رقم ٨

وهم أخيرا عندما ساوموا على الخروج من المناطق التى قاموا باحتلالها فى الأراضى المصرية فقد كانوا مستعدين للتخلى عن أى بقعة الا طابا !

فقد أبدى قائد العقبة التركى رشدى باشا خلال مفاوضاته فى شهر فبراير عام ١٩٠٦ مع قبطان السفينة الانجليزية « ديانا » ، استعداداه لسحب قواته من الأراضى المصرية ، باستثناء مركز أو مركزين كان أهمهما طابا (١) .

على الجانب الآخر لم يكن المصريون وسلطات الاحتلال الانجليزى أقل حماسا فى التمسك بطابا من قوات الغزو العثمانية .

على الجانب المصرى تم من وقت مبكر ارسال قوة مصرية من خمسين جنديا وضابطا على ظهر سفينة خفر السواحل المصرية « نور البحر » بقيادة سعد بك رفعت حاولت النزول فى طابا ، ولما منعتها القوات التركية أبحرت جنوبا لتنزل فى جزيرة ملاصقة للساحل على بعد بضعة أميال من طابا ، وهى جزيرة فرعون ، التى بقيت فيها تراقب الموقف فى طابا عن كثب . وقد فشلت كل المحاولات التركية لزعزعة القوات المصرية من فرعون (٢) .

أما على الجانب البريطانى ، فقد بادرت سلطات لندن بإرسال البارجة البريطانية ديانا الى مياه الخليج فى مواجهة العقبة بهدف احتواء القوات التركية التى تواجدت فى طابا ، ومنع انتشارها الى خارجها ، ثم تصفية هذا الوجود بالقوة ان لم تنفع الوسائل الدبلوماسية (٣) .

Corres. Part LXIV No. 93 Cromer to Grey, Feb. 21, (١)
1906.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٨ .

(٣) انظر نفس الوثيقة .

وكان من الطبيعي أن يترتب على كل ذلك أن تسمى الأزمة
التي جرت خلال النصف الأول من عام ١٩٠٦ باسم طابا ، وهي
الأزمة التي نطالع تطوراتها على امتداد الصفحات التالية .

بداية الأزمة وأصولها

ضمن الأراضي التي أسندت إدارتها الى « ولاية مصر بحدوده القديمة » كما جاء في فرمان الصادر في يونيه ١٨٤١ لمحمد علي - بعض المراكز على الساحل الشرقي لخليج العقبة وهي « ضبا » و « المويلح » و « العقبة » بهدف تأمين طريق الحج البري بين مصر والحجاز .

ورغم توقف استعمال هذا الطريق بعد شق قناة السويس في أواخر الستينات من القرن التاسع عشر الا أن هذه المراكز ظلت تحت الادارة المصرية حتى عام ١٨٩٢ حين نشبت أول أزمة بشأن سيناء وخليج العقبة .

ومن الغريب أن تبدأ تلك الأزمة من محاولات صهيونية مبكرة للتوطن في بعض مناطق الساحل الشرقي للخليج . .

ففي خلال عام ١٨٩٠ زار مصر رجل اسرائيلي يدعى « بول فريدمان » الذي اتصل بسلطات الاحتلال البريطاني في البلاد وأبلغها بنيته على الهجرة الى سواحل الخليج ، ولم تمنع تلك السلطات .

وفي أواخر العام التالي - ١٨٩١ - عاد فريدمان مع عشرين

من اليهود الألمان والروس نزلوا جميعا على ساحل الخليج . ولكن كانت كل الظروف ضد هذه المحاولة اليائسة . فالصحف المصرية نبهت الى الخطر القادم من أوروبا ، كما ان الرجل وعصبته لم يحسنوا معاملة الأهالى هناك واشتروا أرضا فى ناحية « المويلح » مع أن قوانين الدول العثمانية كانت لا تبيح بيع الأرض للأجانب فى شبه جزيرة العرب (١) .

وأثار هذا الأمر الحكومة العثمانية التى لم تكتف بطرد فريدمان وجماعته من المنطقة وانما انتهز السلطان عبد الحميد الثانى فرصة وفاة الخديوى توفيق فى أوائل العام التالى - ٨ يناير ١٨٩٢ - وبعث بفرمان تولية خلفه عباس الثانى - ١٧ يناير - وقد تعمد ادخال بعض العبارات على حدود الأراضى التى يديرها الخديو قصد منها حرمان مصر ليس فقط من ادارة المراكز التى كانت ممنوحة لها شرق خليج العقبة وانما من قسم من أراضيتها وهو شبه جزيرة سيناء .

وما أن علم المعتمد البريطانى فى القاهرة السير إيفلين بارنج - اللورد كرومر فيما بعد - بمحتويات الفرمان الجديد حتى طلب من الخديوى ومن الحكومة المصرية عدم قراءته فقد كان هذا الامر يعنى :

١ - محاولة الاعتداء على تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ التى ضمنتها الدول الكبرى .

٢ - الاقتراب العثماني بصورة خطيرة من « قناة السويس » مما يهدد شريان الامبراطورية البريطانية الحيوى .

(١) المقطم - العدد ٥١٩٤ بتاريخ ٢ مايو ١٩٠٦

Cromer : Modern Egypt Vol II, pp.268-2696.

وقد تبع ذلك أن شهد شتاء ١٨٩٢ ضغطا دبلوماسيا بريطانيا عنيقا على استنبول اضطر الباب العالي معه الى أن يرشح أخيرا ويعود فيترك سيناء التي حاول أن يسلخها من مصر ويضمها الى ولاية الحجاز .

وتقرر هذا في البرقية التي أرسلها جواد باشا الصدر الأعظم الى الخديوى عباس الثانى في ٨ ابريل والتي جاء فيها « أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهي باقية على حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية التي كانت مدارة بها في عهد جدكم اسماعيل باشا والدكم محمد توفيق باشا » (١) .

وقد عمل بارنج على نشر البرقية بصورة عامة واعتبرت قسما مكملًا لأمران التولية ، وحتى يمكن تجنب أى سوء فهم لمعنى البرقية فقد قدم المعتمد البريطانى فى القاهرة مذكرة فى ١٣ ابريل الى « نيجران باشا » وزير الخارجية المصرى أبلغه فيها ان عليه أن يعلم أنه لا يمكن حدوث أى تغيير فى العلاقات بين مصر والباب العالي دون موافقة الحكومة البريطانية ، وأضاف « ان برقية الصدر الأعظم التي تفضلتم باطلاعى عليها تجعل من الواضح أن شبه جزيرة سيناء وهي الأراضي المحددة من الشرق بخط يسير فى اتجاه جنوبى شرقى من نقطة قريبة من شرق العريش الى رأس خليج العقبة سوف تظل تحت الادارة المصرية . وأن قلعة العقبة الواقعة شرق هذا الخط سوف تبقى قسما من ولاية الحجاز » .

وقد نشرت تلك الملاحظة - التي وافق عليها اللورد سولسبرى وزير الخارجية - ومعها مراسلة أخرى خاصة بفرمان التولية ونسخة

(١) فيليب جلاذ : قاموس الادارة والقضاء ج ٦ ص ٧٥٩ (انظر الوثيقة رقم ١) .

من برقية الصدر الأعظم في الجريدة الرسمية - الوقائع المصرية -
وقد أرسلت جميعها الى السفير البريطاني في استنبول في ١٤ من
نفس الشهر (١) .

ولما كانت بريطانيا حريصة على الا تظل المسألة محصورة في
دائرة الخلاف بين السلطان وتابعه الخديوى وانما أرادت أن تدخل
الدول الكبرى كعنصر في الموقف على اعتبار أن المسألة خرق لتسوية
١٨٤٠ - ١٨٤١ التى ضمنتها تلك الدول ، فقد أرسلت نسخا من
الفرمان والبرقية وخطاب بارنج الى وزير الخارجية المصرى الى مختلف
الدول والى ممثلى فرنسا وروسيا فى القاهرة .

وقد رد وكيل وقنصل عام فرنسا فى القاهرة المسيو « ريفرسو »
فى ١٤ ابريل بأن « حكومة الجمهورية كلقت سفيرها لدى الباب
العالى باعتماد هذين الأمرين الشاهانين » ورد القنصل الروسى
المسيو « كوياندر » فى نفس اليوم أيضا بأن « سفير جلالة الامبراطور
بالاستانة اعتمد فعوى هذين المحررين باسم الحكومة
الامبراطورية » (٢) .

وهذأت المشكلة بعد ذلك حتى عام ١٩٠٦ .

★ ★ ★

فى خلال تلك السنوات الطويلة بين عامى ١٨٩٢ - ١٩٠٦
كانت الظروف فى مصر وخارجها تتغير بسرعة لصالح الدولة
العثمانية ، الأمر الذى أغرى القائمين على السلطة فيها على العودة

(١) Corres. Part LXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906
Tel. No. 77.

(٢) فيليب جلاد : المرجع السابق ج ٦ ص ٧٦١ .

الى اثاره مسألة سيناء وخليج العقبة مرة أخرى فى أوائل ذلك العام الأخير .

١ - فأولا زادت فى تلك الفترة الى حد كبير الدعوة الى الجامعة الاسلامية التى رعاها وشجعها السلطان العثمانى والتى لاقت أطياف الأصدى فى أنحاء العالم الاسلامى .

٢ - كما انه فى نفس الوقت ازدادت عملية مد الخطوط الحديدية داخل الدولة العثمانية وبالذات « سبك حديد الحجاز » التى كان فى النية مد أحد فروعها من معان الى العقبة ، وكان من المرغوب فيه تماما ألا يتهدد ذلك القرع أى « خطر أجنبى قريب » . وقد تمثل هذا « الخطر الأجنبى القريب » فى الوجود البريطانى فى سيناء تبعا لوجوده فى مصر .

٣ - وفوق ذلك فان الجبهة الداخلية فى مصر كانت مهتمة بخطوة عثمانية جريئة ضد الاحتلال البريطانى للبلاد ، وفى تلك الأعوام كان « الحزب الوطنى » قد نما نموا كبيرا ، وكانت ميول زعيمه « مصطفى كامل » المواليه للسلطان والجامعة الاسلامية واضحة تماما تنادى بها جريدته « اللواء » فى كافة أعدادها تقريبا .

٤ - يضاف الى كل ذلك أن الجو الدولى كان ممهدا لاثارة المسألة بهدف اثاره المسألة المصرية كلها واعادة طرحها على بساط المباحثات الدولية ، وفى تلك الحقبة كانت ألمانيا قد بدأت تظهر كقوة استعمارية منافسة للتحالف الاستعمارى الفرنسى البريطانى ، وفى بداية هذا العام بالذات ١٩٠٦ - كان هناك مؤتمر دولى فى الجزيرة وضعه الوفاق الودى الذى كان قد عقد قبل ذلك بعامين فقط بين فرنسا وانجلترا أمام اختبار عسير .

وكما كتب كرومر مذكرة طويلة له عن الأزمة مؤرخة في ٢١ مايو ١٩٠٦ « ان هدف الحكومة التركية هو امتحان قوة مركز البريطانيين في مصر والتعرف على مدى استمرار معونة الدول الأخرى في هذا الشأن (١) » ، وكتبت جريدة « الطان » الفرنسية في نفس المعنى في مقال لها في ٢٩ ابريل حيث ذكرت « ان المقصد السري للسياسة التركية هو ان تفتح ضد انجلترا كل المسألة المصرية وهو ما حاوله المسيو هانوتو أثناء أزمة فاشودة » (٢) .

٥ - وأخيرا فلا شك انه كان لموقف السلطات البريطانية في عدن من ثوار اليمن أبلغ الأثر على السلطان العثماني ، فقد أرسلت عدة تقارير من القاهرة الى استنبول خلال صيف وخريف ١٩٠٥ تؤكد أن الحكومة البريطانية تساعد ثوار اليمن بامدادهم بالسلاح والذخائر والأغذية كما انها تعاون الفارين من صفوف الجيش التركي . وقد اعترف كرومر في نفس المذكرة السابقة بأن السلطات البريطانية في عدن قد احتفظت بأعداد كبيرة من الترك الهاربين الجائعين ، لأنه لم يكن من الممكن تركهم يموتون جوعا (٣) .

★ ★ ★

تبدأ نذر الأزمة حين ظهر مقال في جريدة اللواء في ٩ ديسمبر ١٩٠٥ نبه فيه كاتبه بأن سلطات الاحتلال البريطاني تعد صجرا سنياء « لأعمال حربية مهمة وابتدأت نظارة الحربية في أواسط عام ١٩٠٥ في وضع تصميمات هذه الأعمال » .

Corres. Part LXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906 (١)
Tel. No. 77.

(٢) اللواء - العدد ٢٠٢١ في ٧ مايو ١٩٠٦ .

(٣) انظر الوثيقة رقم (٨) في المجموعة الانجليزية .

ويستطرد كاتب المقال فى تحذيره من أعمال هذه السلطات متحدثا عن مغزى تعيين بريطانى هو الكولونل براملى « قومندانا لطور سيناء » وتخصيص مبلغ ٨٨ ألف جنيه فى ميزانية العام التالى لاصلاح شبه جزيرة سيناء » (١) .

وبعد ذلك بفترة قصيرة وفى ١٧ ديسمبر كتب والى سوريا الى استنبول بأن الحكومة المصرية قد قررت بناء ثكنات عسكرية فى المنطقة فيما بين العقبة والقسيمة ، وأضاف أن قوات الاحتلال البريطانى سوف تشارك فى بناء تلك الثكنات .

وقد أجاب السلطان فى نفس اليوم يطلب من والى أن يسبق المصريين ويقوم ببناء مركز حراسة عثمانى فى نفس المنطقة (٢) .

ويقرر كرومر أن الانجليزى الوحيد الذى كان موجودا فى سيناء فى هذا الوقت هو المستر براملى Bramly الذى كان قد عين قبل ذلك بفترة قصيرة مفتشا مدنيا للمنطقة ، ولم يكن هناك آنذاك جندى واحد بريطانى أو مصرى شرق السويس (٣) .

ولكن يوضح بلنت Blunt الاسباب التى دعت الى ارسال براملى . . يقول : ان براملى الذى لم يكن فى خدمة الحكومة من قبل قد شد انتباه كرومر بعد قيامه بعدة رحلات ناجحة فى الصحراء الليبية على ظهور الجمال ، وقد دعا هذا المعتمد البريطانى فى القاهرة الى استخدام الشاب المذكور فى الحكومة المصرية فى وظيفة مفتش فى سيناء وأرسله الى شبه الجزيرة « للتحرى عن مدى صحة التقارير

(١) جريدة اللواء - العدد ١٨٩٦ فى ٦ ديسمبر وثيقة رقم (٨)

(٢) Corres Part LXIV Inc. In No. 26 Sir Nicholas O. Conor to Cromer Dec., 26, 1950.

(٣) Corres. Part LXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906

التي وصلت الى القاهرة عن نية السلطان على مد فرع جديد لسكة حديد الحجاز من معان الى العقبة « (١) .

وحتى لا تتاح الفرصة لمزيد من الشكوك من جانب السلطات التركية فقد تقدمت الحكومة المصرية فى تلك الأثناء بطلب الى السلطان بتعيين لجنة من الأتراك والمصريين لتحديد التخوم بين سيناء وسوريا . ولكن لم يحرك السلطان ساكنا . (٢) .

وبدلا من الرد على مصر أرسل الباب العالى للسفارة البريطانية فى استنبول فى ١٢ يناير ١٩٠٦ رسالة يشكو فيها من أن ضابطا انجليزيا يقود قوة من الجيش المصرى قد أقام معسكرا من العقبة على طريق غزة وأعلن عن نيته على اقامة مراكز حراسة فى هذه النقطة وفى غيرها من الأراضى التركية .

وطلبت الحكومة العثمانية من السير نيكولاس أوكونر O. Conor السفير البريطانى اتخاذ الخطوات اللازمة لسحب هذه القوة من المركز الذى احتلته خارج الأراضى المصرية .

وليهدى السير أوكونر من روع السلطان فقد أبلغه أن الهدف من هذه البعثة هو البحث بطريقة ودية مع السلطات التركية المحلية وضع بعض المراكز المعينة الواقعة على الحدود والتي لم يحدد موقعها أبدا. (٣) .

وفى نفس اليوم الذى أرسل فيه « أوكونر » الى كرومر يستعلم عن حقيقة الموقف - ١٣ يناير - وردت التقارير من سيناء الى القاهرة عن عدوان قوات تركية على المنطقة .

(١) Blunt, W.S. My Diaries Part II p. 133..

(٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن - القسم الثانى ج ١ ص ٧٧

(٣) Corres. Part LXV No. 230 O'Connor to Grey May 3, 1906.

وقد صدرت تعليمات المعتمد البريطانى فى القاهرة على الفور الى الكولونيل براىلى تطلب منه التقدم الى المنطقة المجاورة للعقبة والاتصال بالقائد التركى هناك والتعرف على أسباب كل تلك الشكوك التى بدت (١) .

ووصل رد كرومر الى السفير البريطانى فى استنبول فى ١٥ يناير بأنه « من المتوقع أن تستمر الاضطرابات حتى تتعين الحدود » . وطلب منه أن « يعضد اقتراح الحديوى بتعيين مبعوث تركى مع مندوب مصرى لتعيين الحدود » (٢) .

ولكن ظلت الدولة العثمانية على عدائها لفكرة تعيين الحدود وكانت أجابتها دائما « ان الباب العالى لن يعين مبعوثا حيث انه ليس هناك مشكلة حدود بل عدوان على الاراضى العثمانية لا يمكن السكوت عليه » (٣) .

وقد عبرت اللواء عن رأى مختار باشا المندوب السامى التركى فى القاهرة فى هذا الموضوع بأنه « ما دامت مصر ولاية تركية فلا يمكن أن يوجد بينها وبين بقية الولايات الخاضعة للإدارة التركية مباشرة حدود وتخوم » (٤) .

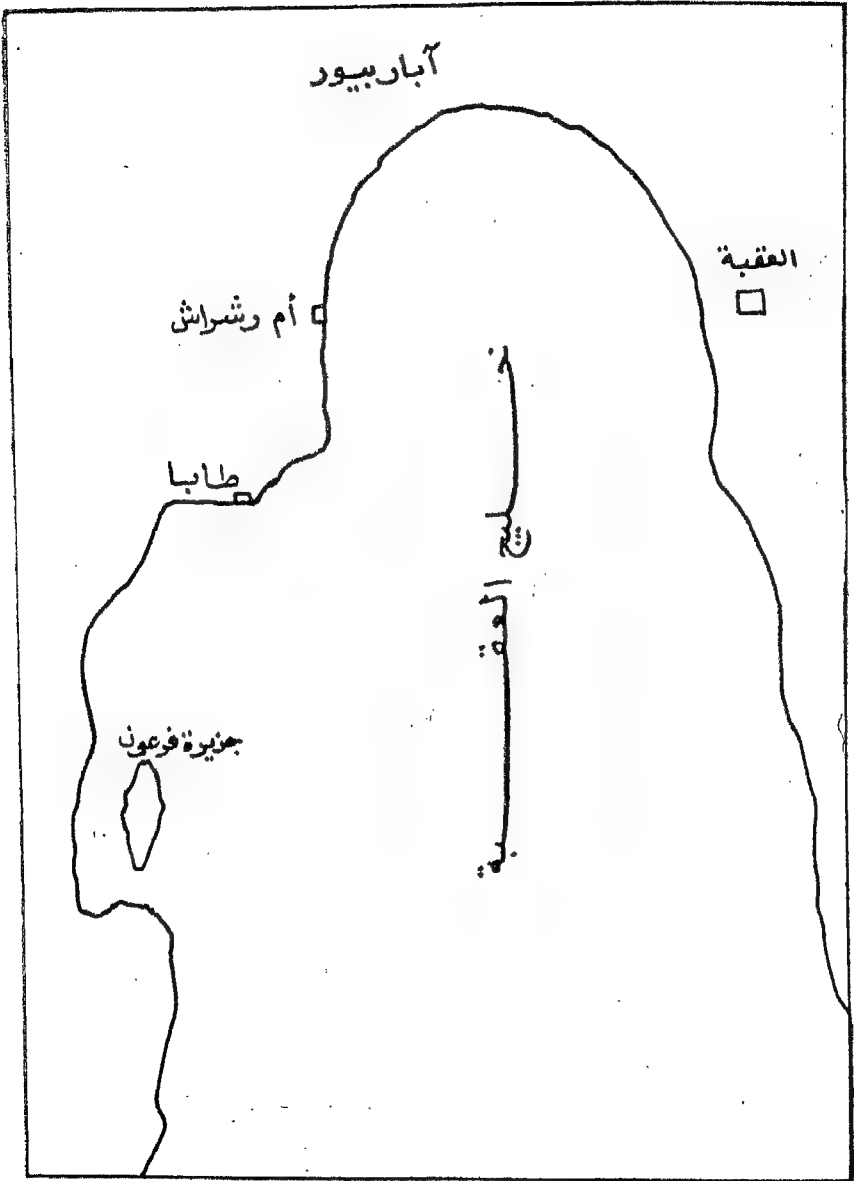
وكان رأى أوكونر فى هذا الصدد انه « لما كان السلطان حساسا للغاية فيما يتعلق بالمسألة المصرية مما يدعو الى الاعتقاد

Ibid no, 286 Cromer to Grey May 21, 1906. (١)

Corres Part LXIV No. 15 Cromer to Grey Jan. 15, 1906. (٢)

Corres Part LXV No. 230 O'Connor to Grey May 3, 1906. (٣)

(٤) اللواء - العدد ٢٠٢١ فى ٧ مايو ١٩٠٦



بأن لا فائدة من محاولة اغرائه على الموافقة على تعيين لجنة مشتركة للحدود ٠٠ « (١)

وبناء على ذلك فقد رأى السفير البريطاني فى استنبول فى البداية تجميد الأزيمة وكتب بأنه « اذا لم نصمم على تعيين الحدود فلن يتحول الأمر الى أزمة خطيرة » (٢) .

ولكن السلطات البريطانية فى القاهرة رأيت أنه نتيجة لعدم موافقة الحكومة التركية على تعيين الحدود فقد كان من الضرورى تأمين المراكز المصرية على هذه الحدود ، وعلى ذلك فقد تقرر ارسال قوة مصرية صغيرة (تتكون من ٥٠ رجلا يقودها ضابط مصرى هو سعد بك رفعت) لمقابلة المستر براملى على الحدود قرب العقبة ولاحتلال طابا النقطة الهامة التى تقع على الساحل الغربى من الخليج على بعد حوالى خمسة أميال من قلعة العقبة بحرا وثمانية أميال برا .

وصدرت التعليمات فى نفس الوقت الى المستر براملى لاحتلال لقب العقبة والقطار اللذين يتحكمان فى الجبل الذى يمر خلاله الطريق من الساحل الى داخل هضبة سيناء .

وقد تقدمت هذه القوة الصغيرة الى طابا فى سفينة خفر السواحل المصرية « نور البحر » ، ذلك أن المواصلات عبر الصحراء وسلاسل جبال سيناء غاية فى الصعوبة ، وقبل أن تصل التعليمات الجديدة للمستر براملى كان قد وصلتته عدة تحذيرات من القائد التركى الذى كان موجودا فى مكان يدعى « أم رشراش » مما دعاه الى العودة الى مركزه فى « نخل » ليرسل التقرير اللازم ، ولكن

Corres. Part LXIV No. 27 O'CONOR to Grey Jan. 22, (١)
1906 Tel. No. 5.

Ibid, No. 32 O'Conor to Grey Jan. 26., 1906 Tel. No. 32. (٢)

بمجرد وصول التعليمات اليه أقفل على الفور عائدا الى الخليج
قاصدا طابا ليكون في استقبال القوة القادمة ، التي ما ان وصلها
حتى فوجيء باجتماع على ظهر سفينة خفر السواحل المصرية بين
قبطان السفينة الانجليزى وقائد القوة المصرى من جانب ، وبين قائد
قوة تركية كانت قد سبقت الى احتلال المركز من ناحية أخرى .

وقد أعلن القائد التركى أن لديه أوامر صريحة بمنع أى قوة
من النزول فى طابا ولو استدعى الأمر استعمال العنف .

ولما كانت الأوامر الصادرة للضابط المصرى سعد بك رفعت
تعذره من الصدام الا فى حالة اطلاق النيران عليه ، كما أنه لم
تكن لديه القوة الكافية للنزول الى البر قسرا فقد انسحب الى جزيرة
فرعون الملاصقة للساحل الغربى ، على بعد أميال قليلة جنوب طابا .
وقبض فى انتظار ما ينجلى عنه الموقف (١) .

فى هذا الوقت وخلال النصف الثانى من يناير ١٩٠٦ وبينما
كان كرومر فى السودان لافتتاح ميناء بور سودان ، طرأ على الموقف
تغير سياسى واضح حين استعمل الصدر الأعظم مع الحديوى أقصى
لهجات العنف والتهديد فى برقيات ثلاث متوالية أرسلها له فى
تلك الفترة .

تطلب البرقية الأولى من هذه البرقيات أن تمتنع مصر عن بناء
المراكز وتعلن أنه لن يتم ارسال مندوب تركى لتعيين الحدود .

Corres, Part LXIV 90, 33 Findlay to Grey Jan. 27 1906. (١)
Tel. No. 18.

أما البرقية الثانية فتذكر أن الأراضي التركية لا تشمل اللعبة
فحسب بل تشمل أيضا المناطق المجاورة بما فيها طابا ، وأنها ليست
ضمن الأراضي (الممنوحة لمصر) ، وشكا الصدر الأعظم من أن قاربا
مصريا مسلحا « نور البحر » قد أرسل الى طابا وعليه جنود ، وختم
برقيته بمأمعناه أن مصر نفسها قسم من تركيا فليس هناك على ذلك
حاجة لتعيين الحدود بين الأراضي المصرية والتركية ، وأنه اذا ما
أصرحت مصر على الاستمرار في انزال الرجال وبناء المركز « فان هذا
الخروج عن الأوامر سوف يستدعى اتخاذ أشد الاجراءات لوقفه » .

ويتصاعد العنف العثماني في البرقية الثالثة بطلب سحب
« نور البحر » والقوة المصرية من جزيرة فرعون والتوقف عن بناء
المراكز والا « سوف تحدث أزمة » (١) .

وردا على هذا التهديد التركي تقدم المستر فندلي - القائم
بأعمال كرومر أثناء تغييه - باقتراحات محددة طالبا سرعة
تنفيذها . . .

من الناحية الدبلوماسية طالب بارسال التعليمات الى السفير
البريطاني في استنبول للاحتجاج لدى الباب العالي ضد :

- ١ - رفض السلطان الموافقة على لجنة مشتركة للحدود .
- ٢ - رغبة السلطان الواضحة في تجاهل برقية ٨ ابريل ١٨٩٢
التي لم يأت فيها أي ذكر لما حول العقبة .
- ٣ - تهديدات الصدر الأعظم باستعمال القوة ضد المراكز
المصرية التي اعتقد أنها موجودة في الأراضي التركية .

كما اقترح فندلى ابلاغ السلطان بأن مصر ترغب فى ادارة اراضيها التى تقررت لها عام ١٨٩٢ فى سلام ، وانه اذا ما حددت المراكز المصرية فان الحكومة المصرية سوف تضطر الى طلب المعونة من الحكومة البريطانية .

أما من الناحية العسكرية فقد طالب باصدار الأوامر الى البارجة البريطانية « ديانا Diana » الموجودة وقتذاك فى بور سودان بالتقدم الى العقبة .

كما أرسل التعليمات الى براملى وسعد بك رفعت يطلب منهما فى حالة حدوث هجوم تركى عليهما أن يبادرا فيحتلا المراكز الآتية :
١ - « آبار بيور » الواقعة على رأس خليج العقبة وانتمى يمتلكها الاعراب المصريون .

٢ - « نقب العقبة » وهو مركز الاقتراب الرئيسى من الساحل الى الداخل .

٣ - « طابا » التى سبقهما الأتراك اليها .

ولكن نبه عليهما فى نفس الوقت بتجنب اثاره العداوات ما أمكن .

وأصبح واضحا أنه لم يعد ممكنا حل المسألة محليا مما دعا الى ابلاغ براملى ورفعت أن المفاوضات ستبدأ فى هذا الشأن بين القاهرة ولندن واستتبول بهدف الوصول الى حل مناسب (١) .

Ibid No. 29 Findlay to Grey Jan. 25, 1906 Despatch. (١)
No. 16.

المفاوضات

يمكن أن نقسم الفترة التالية التي أعقبت برقيات الصدر الأعظم في ٢٥ يناير وحتى اتخذت الأمور شكل الأزمة السياسية خلال النصف الثاني من أبريل والنصف الأول من مايو الى الأقسام الآتية :

أولا : المفاوضات الأولية ونتائجها :

كان رأى كرومر أن تتخذ السياسة الانجليزية فى المباحثات التى أزمع اجراءؤها على الدولة العلية الخطوط الثلاثة الآتية :

١ - عدم المبالاة فى حالة تهديد الأتراك بطرد القوات المصرية المعسكرة داخل الحدود المصرية سواء آكان الألمان وراء الترك أم لم يكونوا .

٢ - التصميم على تعيين لجنة حدود مشتركة دون تضييع الوقت .

٣ - ضرورة جلاء القوات التركية عن المراكز المصرية التى احتلتها . (١)

Corres, Part LXIV No. 39 Findlay to Grey Jan. 28, 1906. (١)
(Tel No. 20).

وفى لقاء بين السير أوكونر ووزير الخارجية التركى صباح
٢٨ يناير فى استنبول أبلغه بهذه المطالب وذكر له أن التأخير فى
تعيين الحدود سيؤدى الى نتائج وخيمة ، وطالبه بأن ترسل
الأوامر الى القائد التركى فى العقبة بالجلاء عن المراكز المصرية .

ورد عليه توفيق باشا - وزير الخارجية - بأن هناك اجتماعا
لمجلس الوزراء التركى فى تلك الليلة وأنه سوف يقوم بإبلاغ آراء
السفير البريطانى ومطالبه الى المجلس ووعده ببذل جهده للوصول
الى اتفاق مرضى (١) .

ويتصل وزير الخارجية بالسير أوكونر صباح اليوم التالى
ليبلغه بأن المسألة قد حسمت فقد وصلت برقية من قائد العقبة
بأن تفاهما قد أمكن التوصل اليه بعد مقابلة مع قائد القوات
المصرية وأن اتفاقا مرضيا للمسألة قد تم (٢) .

ولكن تنفى القاهرة فى نفس اليوم الوصول الى أى اتفاق ،
ويرى فندلى أن سبب هذا البلاغ هو « تأثر السلطان من لهجة السفير
البريطانى القوية فى محادثته مع وزير الخارجية » (٣) .

ويبدو أن سبب هذا الإبلاغ التركى الرسالة التى كان قد
بعث بها رشدى باشا قائد قوات العقبة الى سعد بك رفعت قائد
القوات المصرية بأنهما « اخوان نخدم نفس السلطان ، وحيث أن
المقام العالى قد أتم شرح الأمر بالتفصيل لسمو خديوى مصر فليس
هناك خلاف بيننا » ثم ناشده التقدم الى السويس وتسوية المسألة
بين الاخوة (٤) .

Ibid No. 4 O'Connor to Grey Jan. 28 1906 (Desp. No. 40). (١)

Ibid No. 41 O'Connor to Grey Jan. 29, 1906 (Tel. No 12). (٢)

Ibid No. 42 Findlay to Grey Jan. 29, 1906 (Tel. No. 21). (٣)

Ibid Inc. No. 3 In No. 63 Cromer to Grey Feb. 4, 1906. (٤)
(Desp. No. 17).

على أى حال فان السفير التركى فى لندن (موزورس باشا)
قد عاد وأوضح ان الاتفاق الذى تم الحديث عنه ليس الا بعض
الايضاحات المتبادلة بين القائد التركى فى العقبة والقائد المصرى
الذى أرسل الى تلك الجهات (١) .

ورغم تفاؤل فندلى فى القاهرة بإمكان تراجع الباب العالى
عن موقفه الى حد أنه بدأ يبحث عن مبرر لتراجع السلطان بأنه خلط
بين ضبا الواقعة على الساحل الشرقى من الخليج وبين طابة الواقعة
على ساحله الغربى . . رغم هذا التفاؤل الا أنه تبدد جميعه قبل أن
ينتهى الشهر حين تحدث مختار باشا مع ناظر الخارجية المصرى
وأبلغه أن تعبير « بقاء شبه جزيرة سيناء على حالتها » الذى أتى
فى برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢ يعنى وضع سيناء
(كملحق) ومن ثم فهى من أملاك السلطان ومختلفة تماما عن
الأراضى الأخرى لمصر » (٢) .

كما أن الأحداث فى المنطقة موضع التنازع ، فى طابا
وما حولها ؛ كانت تسير بدورها بصورة تدعو الحكومة البريطانية الى
اتخاذ موقف أشد حدة مع الباب العالى . . وينقلنا هذا الى المنطقة
حول الخليج لنرى تطور الموقف فيها .

ثانيا - الموقف المحلى واحتلال الأتراك لمراكز أخرى :

أخذ الأتراك خلال النصف الأول من فبراير يعززون مركزهم
فى العقبة والمناطق المحيطة بها بصورة أقلقت حكومة لندن والسلطات
البريطانية فى القاهرة الى حد كبير .

ibid No. 57 Grey to O'Connor Feb. 9, 1906 (Tel. No. 7). (١)

Corres Part LXIV No. 48 Findlay to Grey Jan. 30, 1906 (٢)
Tel. No. 48.

ففى أول الشهر وصلت الاخبار من مصادر وثيقة بأن لواءين من قوات المشاة التركية يتقدمان الى العقبة (١) .

وفى ١١ فبراير وصلت الى القاهرة مجموعة من التقارير من براملى يتحدث فيها عن تهديدات القائد التركى للمركز المصرى فى جزيرة فرعون مما دعاه الى عدم الاذن لسفينة خفر السواحل « نور البحر » بالعودة الى السويس وذلك لتساهم فى حماية المركز المصرى .

كما ذكرت تقارير المفتش الانجليزى أن الأتراك قد احتلوا مراكز أخرى فى الأراضى المصرية على الساحل الغربى للخليج وهى «نقيب العقبة» و «القطار» بالإضافة الى طابا التى كانوا قد احتلوها من قبل .

وقد أبلغ القائد التركى فى العقبة براملى وسعد رفعت أنه لن يستطيع الاستمرار فى الاتصال بهما فى المستقبل لعدم اعترافه بمركزهما اللذان إحتلاه فى الأراضى التركية (٢) .

وتمادى الأتراك فى تهديداتهم ، فبعد بضعة أيام من قطعهم الاتصال مع المركز المصرى فى جزيرة فرعون أرسل القائد العثمانى يبلغ المصريين الموجودين فى جزيرة فرعون بأنه يحملهم عواقب رفضهم الطلبات المتعددة بالانسحاب من الجزيرة .

وأدى هذا الموقف الى صدور التعليمات الى القائد المصرى ، التى تكرر وتؤكد ضرورة استمراره فى السيطرة على الجزيرة حيث أنها ميناء طبيعى قوى ، كما حذر المفتش البريطانى القائد التركى من السماح لقواته بالمجئ الى المناطق القريبة من الجزيرة (٣) .

Ibid No, 51 O'Connor to Grey Feb, 3, 1906 Tel. No. 14. (١)

Ibid No, 65 Cromer to Grey Feb, 11, 1906 Desp. No. 34. (٢)

Ibid No, 68, Cromer to Grey Feb. 13, 1906 Desp. No. 34 A. (٣)

وقد أدت هذه التطورات على أرض المنطقة المتنازع عليها الى
تغير واضح فى تكتيكات الدبلوماسية البريطانية ، التى بدأت
تغير أسلوب التفاهم الى أسلوب الضغط السياسى العنيف بهدف
الوصول الى حل عاجل للمسألة .

ثالثا : الضغط الدبلوماسى البريطانى :

كنتيجة للرغبة التى أبداهها مختار باشا فى أن لسيناء « وضعا
خاصا » مختلف عن بقية مصر ، وهو ما رفضته وزارة الخارجية
البريطانية بتاتا ، حيث أن معنى هذا ان السلطان يعتبر نفسه حرا
تماما فى تفسير برقية ٨ أبريل على هواه (١) ، وكنتيجة للحدة
التي وضحت فى تصرفات السلطات التركية فى المنطقة المتنازع
عليها بدأ البريطانيون يلعبون لعبتهم المفضلة فى هذه الظروف ..
لعبة الضغط الدبلوماسى .

ففى ٢٩ يناير قابل اوكونر الصدر الأعظم وقدم له احتجاجا
شديد اللهجة على احتلال القوات التركية لطابا ، وعلى ارسال
التعليمات للقائد التركى بعدم السماح بالنزول للقوات المصرية
فيها .

وختم الاحتجاج بأنه ليس من حق الاتراك احتلال المكان الذى
يعتبر بلا شك أرضا مصرية ، ونصح بالانسحاب السريع لتجنب
أزمة حادة فى الأفق (٢) .

وبعد ذلك بيومين استدعى السير ادوارد جراى السفير التركى
فى لندن وأبلغه أن استمرار الوضع القائم سيؤدى الى اضطرابات
لا نهاية لها (٣) .

Grey of Falladon : Twenty Five years 1892-1906 P. 125. (١)

Corres Part LXIV No. 47 C'Conor to Grey Jan. 29. (٢)
Tel. No. 51.

Ibid No. 46 Grey to O'Conor Jan. 31, 1906 Tel (٣)
No. 13.

وعندما رأى السفير البريطاني فى استنبول تقديم اقتراح مؤداه سحب قوات الجانبين من المنطقة ، لحين اقرار تسوية للمسألة ، رفض كرومر هذه الفكرة ، وصمم على التمسك بحق مصر فى احتلال طابا فور اخلاء الأتراك لها ، وكان رأيه أن الشئ الوحيد الذى يمكن تقديمه للسultan هو « وعد بعدم التدخل فى الخط الحديدي بأية صورة » (١) .

وبالفعل لم يقدم أوكونر أية تنازلات فى مقابلته للصدر الأعظم فى أعقاب وصول برقية كرومر سوى الوعد بتأمين الخط الحديدي (٢) ، وعاد يضغط مرة أخرى للوصول الى اتفاق ودى للمسألة دون أية تعقيدات ذات طبيعة سياسية .

وكنتيجة لاستمرار هذا الضغط وعد الصدر الأعظم باجتماع المجلس لبحث المسألة بعد ذلك بيومين (٣) .

ولكن ما أن انتهى اجتماع المجلس المذكور دون الوصول الى أية نتيجة حتى بادرت الحكومة البريطانية على الفور باتخاذ خطوتين محددتين :

الأولى : بتقديم احتجاج رسمى للسفير التركى فى لندن جاء فى آخره . . « والتصميم تام على الجلاء العاجل عن المراكز التى تحتلها القوات العثمانية فى الأراضى التى يديرها الخديو وقد صدرت التعليمات بذلك الى سفير جلالته فى استنبول . »

« وتثق الحكومة البريطانية أن الباب العالى يرى بعد التطورات

Ibid No. 58 Cromer to Grey Feb. 9, 1906 Tel. No. 32. (١)

Ibid No. 60 O'Connor to Grey Feb. 9, 1906 Tel. No. 16. (٢)

Ibid No. 59 O'Connor to Grey Feb. 9, 1906 Tel. No. 15. (٣)

الأخيرة ضرورة اقرار خط الحدود بتعيين لجنة مشتركة
لذلك « (١) » .

الثانية : التصاعد بالتهديد السياسى الى حد ارسال سفينة
حربية بريطانية الى مياه الخليج .

والواقع أنه منذ أواخر يناير وكرومر يلح فى اتخاذ مثل
هذا الاجراء كعامل له وزنه فى الموقف (٢) ، وكنتيجة لهذا الاخلاص
تقرر أن تبقى البارجتان « ديانا » فى السويس و « منيرفا » فى
بورسعيد تحت طلب السلطات البريطانية فى القاهرة (٣) .

وفى ١٤ فبراير ، وبعد تقديم الاحتجاج الرسمى للسفير
التركى بيوم واحد ، صدرت التعليمات للورد كرومر بتخويله حق
الأمر بتقدم « ديانا » الى العقبة (٤) ، وعلى الفور أصدر كرومر هذا
الأمر .

ولما كان هذا الاجراء فى جوهره يهدف الى التأثير السياسى
قبل أى شىء آخر فقد قدمت مذكرة فى نفس اليوم لموزورس باشا
أبلغ فيها أن الحكومة البريطانية قد قررت ارسال إحدى سفنها
الحربية الى جزيرة فرعون ، على مرأى من طابا . . نتيجة للتهديدات
المستمرة من قائد العقبة التركى للمركز المصرى ولتمنع أى عمل من
أعمال العدوان على الأراضى المصرية (٥) .

Corres Part LXIV No. 70 Memorandum Communicated (١)
to Musurus Pasha Feb. 13, 1906.

Ibid No. 38 Findlay to Grey Jan. 28, 1906 (Tel. No. 19). (٢)

Ibid Inc. In No. 53 Lord C. Bresford to Adminrality (٣)
Feb. 4, 1906

Ibid No. 72 Grey to Cromer 14 Feb. 1906 (Tel. No. 16). (٤)

Ibid No. 71 Memorandum Communicated to Musurs (٥)
Pasha Feb. 14 1906

أنت الخطة البريطانية بشمارها سريعا فما أن وصلت الى استنبول الاخبار عن احتمال تقدم ديانا الى مياه خليج العقبة حتى انعقد مجلس عسكري في يلدز في نفس اليوم لبحث مسألة سحب القوات العثمانية من طابا والمراكز الاخرى وبحث تصرفات القائد التركي في العقبة (١) .

ولما لم تصل أى أنباء عن نتيجة هذا الاجتماع حتى مساء اليوم التالى - ١٥ فبراير - قرر السير أوكونر ارسال أحد معاونيه الى القصر للاستفسار . وقابل المستر لامب . . Lamb سكرتير السلطان الاول الذى أبلغه أن المجلس قد توصل الى قرار مؤداه « ان الأراضى التى تديرها مصر بمقتضى الفرمانات لا تتضمن الأماكن محل النزاع » (٢) .

وأدى هذا الرد - الغير متوقع - الى خيبة أمل شديدة اجتاحت السفير البريطانى فى استنبول ، الذى علم من مصادره الخاصة ؛ أن سببه برقية وصلت من مختار باشا فى القاهرة تذكر السلطان أن البريطانيين كانوا قد تقدموا باقتراح خلال مفاوضات ١٨٩٢ يرمى الى أن تمتد الحدود الادارية التركية المصرية من رأس محمد الى العريش (٣) .

وعندما وصلت هذه الأنباء الى كرومر اعترض على الفكرة أشد الاعتراض وذكر « ان ادارة مصر لسيناء هو حق حصل عليه الخديو من السلطان » ورأى المعتمد البريطانى فى القاهرة امتداد المفاوضات ، لانتظار الأثر الذى سينتج عن تقدم ديانا الى العقبة ؛

Ibid No. 67 O'Connor to Grey Feb. 14, 1906 (Tel. No. 19). (١)

Corres Part LXIV No. 77 O'Connor to Grey Feb. 15, 1906 (Tel. No. 20). (٢)

Ibid No. 78 O'Connor to Grey Feb. 16 1906 Tel. No. 21. (٣)

ولرغبته فى مناقشة الأسباب التى دعت وزارة الحربية الى تخفيض
قوات الاحتلال فى مصر فى تلك الفترة الحرجة .

وكان رأيه ان الواجب يقتضى زيادة هذه القوات اذا ما اتخذت
المفاوضات شكلا حادا (١) .

على أى حال فرغم قرار المجلس العسكرى الا أن السلطان ما
لبث أن أرسل خطابا وديا الى السير أوكونر يبلغه فيه أن فى نيته
ارسال لجنة من موظفين عثمانيين للتأكد من وقوع المراكز محل النزاع،
وانه سوف يسحب قواته اذا ثبت أن هذه المراكز واقعة فى أرض
تديرها الحكومة المصرية .

والتقط السفير البريطانى هذا الخطاب المشجع ، وكتب
للسلطان أنه لو حصل ممثل مصرى على عضوية هذه اللجنة ، ولو
جلت القوات التركية عن تلك المراكز فسوف يوصى - اثباتا لحسن
نية الحكومة البريطانية نحو تركيا - بالا تحتلها القوات المصرية حتى
يتم الاتفاق بشأنها (٢) .

ولكن ما حدث من تشكيل هذه اللجنة التركية وعملها لم يأت
بأكثر من خيبة أمل جديدة للبريطانيين .

رابعا : اللجنة التركية :

خلال الشهر التالى ما بين منتصف فبراير ومنتصف مارس
كانت اللجنة التى اقترح السلطان ارسالها للتحرى فى المنطقة
المتنازع عليها هى العامل الأساسى فى الموقف .

Ibid No. 81 Cromor to Grey Feb. 17, 1906 Tel No. 41, (١)

Ibid No. 83 O'Connor to Grey Feb. 18, 1906 Tel. No. 23, (٢)

ولكن نتيجة لسوء فهم من الجانب البريطانى عن طبيعة هذه اللجنة لم يساهم مجيئها فى حل المشكلة وانما زادها تعقيدا ودفعها خطوة نحو الأزمة .

فبينما نظر البريطانيون الى هذه اللجنة على أن لها صلاحيات واسعة من التحرى والتفاوض والاتفاق ألغها السلطان على أساس أنها لجنة تحرى فحسب ، وعلى ضوء هذه النظرة البريطانية طلب أوكونر ، فور تقديم العثمانيين للاقتراح اليه ، أن يحصل ممثل للحكومة المصرية على عضوية هذه اللجنة ؛ وبعد وصول عضوى اللجنة الى القاهرة دون اتصال بالحكومة المصرية ضغط السفير البريطانى فى استنبول « بضرورة ارسال تعليمات محددة للمبعوثين العثمانيين للدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية » (١) .

بل وصل الأمر بالسلطات البريطانية فى القاهرة الى تشكيل اللجنة المصرية التى ستتولى هذه المفاوضات مع المندوبين العثمانيين . . . وقد تشكلت من سرهنك باشا وسعد بك رفعت والكابتن أوين . Owen رئيس ادارة المخابرات المصرية والذي ، كما رأى كرومر ، « سيتولى الادارة الفعلية للمفاوضات » (٢) .

وتتبع الآن خطوات هذه اللجنة ومصيرها ، ففى اليوم التالى لاقتراح السلطان لارسال من ينوب عنه فى التحرى عن حقيقة موقع المراكز المتنازع عليها أبلغ وزير الخارجية التركية السير أوكونر أن ثمة برقية أرسلت الى مختار باشا أن يتقدم الى العقبة سريعا ليبحث مسألة الحدود .

Corres Part LXIV No. 110 Cromer to Grey March 2, 1906. (١)
Tel. No. 31.

Ibid No. 112 Cromer to Grey Feb. 19, 1906 Dcsp. No. 21. (٢)

ولكن رفض السفير البريطاني في استنبول هذه الفكرة وأعلن
عن عدم ارتياح حكومته لاختيار مختار باشا بالذات لهذا الدور (١) .

ونتيجة لهذا الرفض عدلت الحكومة العثمانية عن اختيارها
وقررت اختيار ضابطين تركيين للمهمة بدلا من المندوب السامي
التركي في القاهرة ، وان كانت قد طالبت في نفس الوقت بانسحاب
« ديانا » في مقابل إرسال أوامر الى القائد التركي في العقبة بعدم
التدخل في شئون جزيرة فرعون ، ولكن لم يجد هذا الطلب أذنا
صاغية من الحكومة البريطانية (٢) .

على أى حال ترك الضابطان اللذان تم اختيارهما (مظفر بك
وفهمي أفندي) استنبول صباح ٢٠ فبراير قاصدين الى
الاسكندرية (٣) ، وما أن وصلا الى القاهرة حتى دخلا قصر مختار
باشا ولم يظهر خارجة ؛ وحتى أول مارس لم يظهر أى أثر للمندوبين
العثمانيين ولم يحاولوا الاتصال بأى مسئول مصري أو بريطاني
خاصة أن الخديو كان في هذا الوقت في رحلة في الصحراء كان
مفروضا ألا يعود منها قبل ٤ مارس (٤) .

ونتيجة عن جمود الموقف أن طلبت وزارة الخارجية البريطانية
من سفيرها في استنبول أن يضغط على الباب العالي ليتحرك
المبعوثان (٥) ، وطلب أوكونر مقابلة السلطان في اليوم التالي ،

Ibid No. 86 O'Conor to Grey, Feb, 19, 1906, Tel. No. 25. (١)

Ibid No., 87 O'Conor to Grey 20 Feb, 1906 Tel No. 26. (١)

Ibid No. 88 O'Conor to Grey Feb, 20, 1906 Tel. No. 37. (٢)

Ibid No. 104 Cromer to Grey Feb. 22, 1906 Tel. No. 51. (٤)

Corres. Part LXIV No. 109 Grey to O'Coner (٥)
March, 1 1906 (Tel. No. 19)

وطالبه بضرورة ارسال التعليمات للمبعوثين العثمانيين لبدء التفاوض مع الحكومة المصرية (١) .

ولكن قبل عودة الخديوى من رحلته بيوم واحد - ٣ مارس - صدرت الأوامر من الاستانة للضابطين التركيين بالسفر على الفور الى العقبة ، عن طريق بيروت ومنها الى الشام فعمان فالعقبة .

وكان هذا الموقف غير متوقع لدى المسئولين البريطانيين ، وكما عبرت المقطم لسان حال الاحتلال في هذا الوقت « لقد وقع صنيع الحكومة الحميدية هذا موقع الدهشة والاستغراب عند جميع الذين علموا به » (٢) .

وقد امتزجت الدهشة بالضيق الشديد من جانب الحكومة البريطانية التى قررت تعبيراً عن هذا الضيق ان تتقدم فى نفس يوم وصول المبعوثين التركيين الى العقبة بمذكرة شديدة اللهجة مطالبة بالاسراع بسحب القوات العثمانية من طابا (٣) .

وقد سبق تقديم هذه المذكرة البريطانية برقية احتجاج من الخديوى للسلطان لمغادرة المبعوثين للبلاد دون أن يتصلا به ويذكر السلطان باحتجائه على احتلال القوات التركية للأراضي المصرية (٤) .

وكان رد الحكومة العثمانية على هذه الاحتجاجات تعزيز قواتها الموجودة فى العقبة فأرسلت لواء ونصف من المشاة اليها (٥) .

Ibid No. 110 O'Conor to Grey March 2, 1906 Tel No. 31. (١)

(٢) المقطم - العدد ١٤٦ هـ فى ٥ مارس ١٩٠٦

Ibid No. 126 O'Conor to Grey March 11, 1906 (Tel. No. 35). (٣)

Ibid No. 122 Cromer to Grey March 8, 1906 (Tel. No. 59). (٤)

Ibid No. 139 O'Conor to Grey March 12, 1906 (Tel. No. 37) (٥)

كما أبلغ مختار باشا الحديو في مقابلة لهما في ١٢ مارس أن المبعوثين التركيين ليس لهما أية سلطة مستقلة وإنما قد أرسلوا لمعاونته (١) . أما احتجاجات الحكومة البريطانية فكان الرد عليها دائما طلب الانتظار الى حين وصول تقرير المبعوثين من العقبة .

ودارت المشاورات في هذا الوقت بين المسئولين البريطانيين حول ارسال سفينة حربية أخرى الى العقبة بهدف فرض مزيد من الضغط على السلطان (٢) .

وقد وافق السير ادوارد جراي على الفكرة وان رأى أن يسبقها ابلاغ استنبول أولا بهذه النية اذا لم تنسحب القوات التركية تماما وبسرعة من طابا والمناطق المصرية (٣) .

وما أن أبلغت تركيا بهذا القرار حتى تحرك ممثلوها في القاهرة وفي العقبة .

في القاهرة أوعز مختار باشا لجريدة « الأهرام » بأن تنشر خبرا مؤداه أن الأتراك سوف يرسلون قوة الى نخل لحماية مداخل خليج العقبة ، كما تعمل بريطانيا على تأمين مداخل خليج السويس (٤) ، كما أبرق في نفس الوقت للسلطان يلج عليه بعدم الخضوع للتهديد البريطاني والتمسك بالمراكز المحتلة (٥) .

وفي العقبة أبلغ رشدي باشا القائد التركي الكابتن هورنبى Hornby قبطان البارجة ديانا بأنه متمسك بأن الحدود تمتد

Ibid No. 134 Cromer to Grey March 13, 1906 (Tel. No. 65). (١)

Ibid No. 136 O'Connor to Grey March 15, 1906 (Tel. No. 38). (٢)

Ibid No. 140 Grey to O'Connor March 16, (Tel. No. 107). (٣)

Ibid No. 146 Cromer to Grey March 19, 1906 Tel. No. 70). (٤)

Ibid No. 147 O'Connor to Grey March 19, 1906. (٥)

من السويس الى رفح ولا يعترف - نيابة عن حكومته - ببرقية
٨ أبريل ١٨٩٢ (١) .

وكان الرد على احتجاج بريطاني عنيف تم تسليمه الى موزورس
باشا في ٢١ مارس (٢) أن أبلغ الباب العالي السير اوكونر أنه
لا يوافق على تبادل المذكرات مع الحكومة البريطانية بشأن الحدود
المصرية فهذه مسألة تخص تركيا ومصر فقط (٣) .

ما لبث المبعوثان التركيان أن بعثا بتقريرهما الى استنبول
مؤكدًا وقوع طابا في الأراضي التركية (٤) ، وتبع معرفة فحوى هذا
التقرير أن تقدم مختار باشا بطلب لفتح باب المفاوضات مع الخديوي
لتسوية المسألة (٥) .

ولما كان قرار ارسال سفينة أخرى بريطانية قد تعطل نتيجة
لبعض الخلافات الادارية بين البحرية ووزارة الخارجية (٦) . ولما
كان أعضاء مجلس العموم قد بدأوا يطالبون بحالة المسألة كلها
الى التحكيم وهو ما لم تكن الحكومة البريطانية راغبة فيه لما يستتبعه
من تعقيدات سياسية طويلة (٧) ولما كان هناك بقية من أمل في

Corres Part LXIV No. 148 Cromer to Grey March 12, 1906 (١)
Desp. No. 148.

Ibid No. 144 Grey to O'Connor March 21, 1906 Desp. No. 28. (٢)

Ibid No. 168 O'Connor to Grey March, 20 1906 Tel No. 46. (٣)

Corres, Part LXV No. 7 O'Connor to Grey April 2, 1906. (٤)
Tel No. 53.

Ibid No. 15 Cromer to Grey April 5, 1906 Tel. No. 87. (٥)

Corres Part LXIV No. 166 admiralty to Foreign office (٦)
March 27, 1906.

Parliamentary Debates — House of Commons Fourth
Series Vol. 155 p. 169.

تسوية المسألة عن طريق المفاوضات ، رأى البريطانيون الموافقة على المفاوضات المقترحة . . ولكن بشروط :

شرط أول : ضرورة تخويل مختار باشا رسميا من استنبول لمفاوضة الخديوى (١) .

شرط ثانى : ان تتم اللقاءات الخاصة بهذه المفاوضات بحضور رئيس نظار الخديوى وناظر خارجيته (٢) .

ورغم تنفيذ هذين الشرطين الا أن المسئولين البريطانيين فى القاهرة أو استنبول قد أعربوا عن تشاؤمهم من نتيجة هذه المفاوضات وأن قصد الأتراك منها ليس الا « محاولة لاضاعة الوقت » (٣) .

وينقلنا هذا الى المرحلة الأخيرة من مراحل محاولات حل المشكلة قبيل الازمة وهى مرحلة المفاوضات .

خامسا : المفاوضات المصرية - التركية :

تم أول لقاء بين مختار باشا من ناحية ، وبين الخديوى ورئيس نظاره وناظر خارجيته من ناحية أخرى ، يوم الأربعاء ١١ ابريل ١٩٠٦ .

وكشف المندوب السامى العثمانى كافة الأوراق التركية فى هذا اللقاء ، فمع اعتراف مختار باشا بأن المسألة يجب أن تفسر على أساس برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ الا أنه فسر هذه البرقية على الأسس الآتية :

Ibid No. 286 Cromer to Grey, April 6, 1906 Tel. No. 89. (١)

Ibid No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906 Desp. No. 77. (٢)

Ibid No. 16 Cromer to Grey April 5, 1906 Tel. No. 88. (٣)

١ - ان شبه جزيرة سيناء تتكون فقط من الاراضى الواقعة جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس ، وبما أن طابا تقع جنوب هذا الخط ؛ فهو يحترف بها كنقطة واقعة فى شبه الجزيرة وبالتالى فى مصر .

٢ - أن الاراضى المصرية شمال هذه المنطقة تسير حدودها مع الخط بين رفح والسويس ، أما الاراضى التى يحدها من الشمال الغربى الخط بين رفح والسويس ، وجنوبا الخط من السويس الى العقبة ، وشرقا الخط من العقبة الى رفح فهى اراضى تركية .
وتحدث مختار باشا فذكر أن السلطان يعلق أهمية كبيرة لخط الحدود المقترح لرغبته فى مد خط حديدى الى العقبة ومنه خطوط فرعية الى السويس وبورسعيد .

ولكن المندوب السامى التركى استدرك - بصورة مقصودة - فأعلن أنه فى امكانه رغم رغبته الباب العالى أن يعقد معاهدة على أساس أن خط الحدود يمتد مباشرة من رفح الى رأس محمد وبذلك يقع كل الساحل الغربى لخليج العقبة ضمن الاراضى التركية (١) .
وكان معنى الاستجابة لطلبات السلطان فى رأى كرومر « السماح ببناء خط حديدى حتى شواطئ قناة السويس ، وعمالية البناء ستتم طبعا تحت اشراف الألمان . وهذه مسألة تمس مصالح بريطانيا مباشرة ، وعلى قدر عظيم من الأهمية ؛ فهى لا تقتصر على تهديد حرية مصر فحسب بل يمكن أن تشكل تهديدا تركيا خطيرا على حرية الملاحة فى قناة السويس ، وذلك امتثالا لطلبات قوة أوربية أخرى (٢) .

Corres Part LXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906. (١)
Desp. No. 77.

وانظر الوثيقة رقم (٨)

Ibid No. 29 Cromer to Grey April 11, 1906 Tel. No. 98. (٢)

وانظر الوثيقة رقم (٨) ايضا

أما الموافقة على طلب مختار باشا فقد كان يعنى :

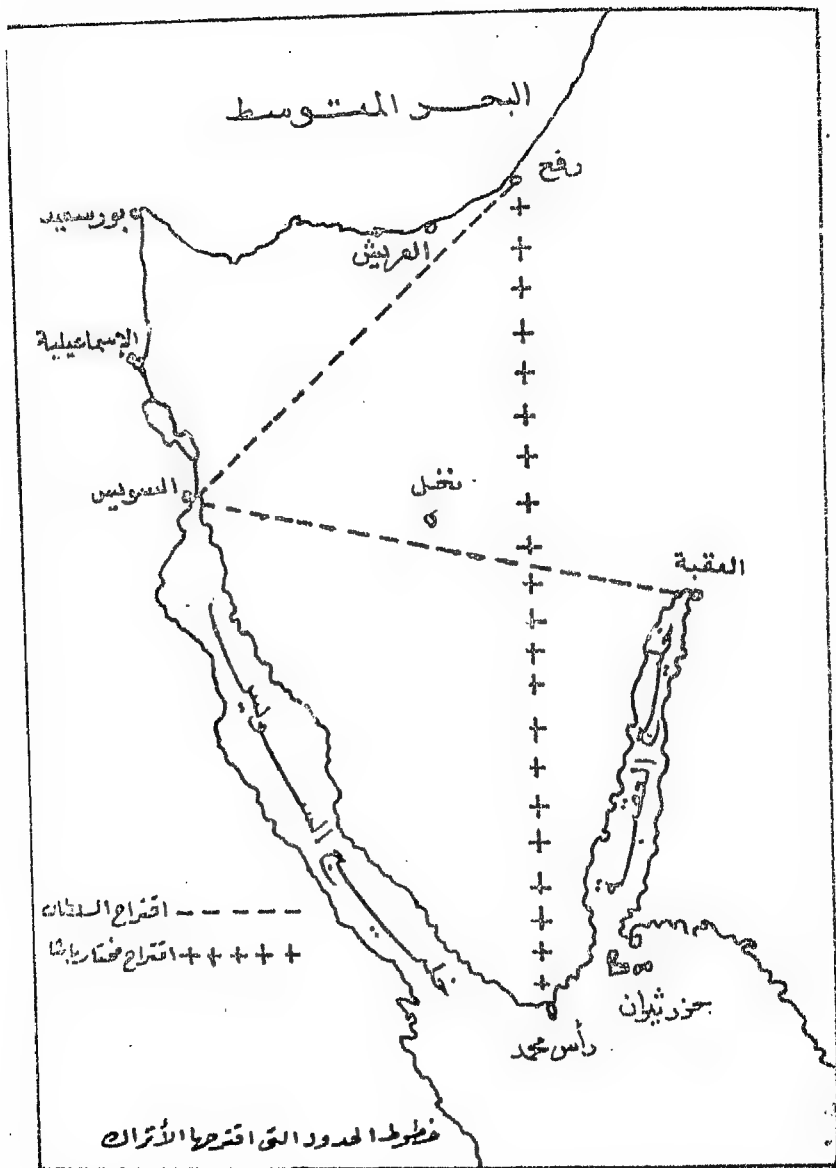
١ - غلق خليج العقبة فالتقناة الصالحة للملاحة والتي تؤدي الى هذا الخليج عرضها ٤٠٠ ياردة ويستطيع الاتراك بناء قلعة في نقطة رأس نوزراني Nuzerani (منطقة بشرم الشيخ) ، مما يجعل الدخول الى خليج العقبة شبه مستحيل للسفن البريطانية ، ويجعله من الناحية الفعلية بحرا تركيا مغلقا يحدد الطريق الى الهند ، وذلك بقوارب الطوربيد التي يمكن ارسالها بسهولة في وحدات من العقبة .

٢ - سوف تكون الحدود التركية على بعد ١٠٠ ميل فحسب من السويس وقريبة جدا من « نخل » وهى مركز استراتيجى مهم جدا يمكن أن تتعرض منه مصر باستمرار للخطر .

٣ - سوف تصبح القبائل العربية التي ظلت دائما تحت الادارة المصرية تحت الادارة التركية وهذا الاجراء سيسبب متاعب كبيرة فى شبه جزيرة سيناء . (١)

وبناء على ذلك تقرر رفض كافة وجهات النظر التركية ، وقطع المفاوضات التي بدأها مختار باشا ، والتفاهم رأسا مع استنبول .

وأرسل الخديوى رده - بناء على نصيحة كرومر - على مقترحات مختار باشا ببرقية طريفة الى الصدر الأعظم يوم ١٤ ابريل يبلغه فيها أن الوسيلة الوحيدة للوصول الى اتفاق مقبول هو اتخاذ برقية ٨ ابريل ١٩٨٢ كأساس للمفاوضة ، وأنه اذا ما كانت هناك بعض البقاع المينة مشكوك فى وضعها فيمكن أن يمسح المهندسون خط الحدود بين رفح والعقبة ، وبدلا من أن ينتهى هذا



الخط عند قلعة العقبة ، يمكن أن يسير الى نقطة على ساحل الخليج
تبعد ما لا يقل ثلاثة أميال الى غرب القلعة .

وختم الخديو برقيته أنه اذا ما قبلت مقترحاته فسوف تصبح
طابا ضمن الاراضى المصرية وعلى القوات التركية وقتئذ أن تنسحب
منها (١) .

ولأكثر من أسبوع لم يحدث شئ يستحق التسجيل .
وفجأة تحركت كافة أجهزة الدولة العثمانية تبذل كل جهودها لدفع
الموقف الى أزمة . . . وعلى حد تعبير السير ادوارد جراى « يبدو
ان السلطان عبد الحميد كان تواقا لانذار Ultimatum » (٢)

Corpes Part. LXV No. 26 Cromer to Grey April 14, 1906. (١)
(Tel No. 103).

Gray of Falladon, Op. Cit., P. 125.

(٢)

الفصل الثالث

الأزمة

كان أول رد فعل لبرقية الخديوى الى الصدر الأعظم المؤرخة فى ١٤ ابريل ، رد الأخير عليه بعد ثمانية أيام كاملة - ٢٢ ابريل - ببرقية طويلة يذكر فيها ان الاراضى المذكورة فى فرمان الامبراطورى لا تحوى سيناء أو خليج العقبة وان برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ ، التى تعتبر ملحقا لفرمان التولية ، تشير فقط الى القسم الغربى من سيناء ، ويستطرد الصدر الأعظم فى برقيته بأنه قد تقرر اقامة متصرفية العقبة ومركز العقبة وان على الخديوى اتخاذ الخطوات المناسبة لانهاء هذه المسألة وعدم السماح بأى تدخل خارجى من أى نوع (١) .

كما وصل فى نفس الوقت خطاب خاص من السلطان الى الخديوى بنفس المعنى ويكرر المطالبة « بنهو هذا الأمر بدون اعطاء فرصة لتمكين المداخللة الأجنبية واستكمال الأسباب لاعادة ارتباط موقع العقبة بولاية الحجاز كما تقتضيه شيمتكم الجليلة المنطوية على العلم بدقائق الأمور » (٢) .

وفى ٢٥ ابريل طلب مختار باشا مقابلة الخديوى ، وتمت

(١) Corrès, Part LXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906.
(٢) 1906 Desp. No. 77.

(٢) أحمد شفيق: المصدر السابق ص ٨٥ .

المقابلة بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية ، ولم يقدم المندوب السامي التركي أية اقتراحات جديدة فى هذه المقابلة ، وإنما قدم تهديدا ، فقد ذكر انه يجب ان يفهم ان المسألة لن تبعد أكثر من ذلك وانه يجب اطاعة أوامر الحكومة العثمانية (١) .

وفى نفس اليوم حدث عدوان آخر على الحدود المصرية فقد أبرق مراسل المقطم فى العريش بأن الجنود العثمانيين قد ازالوا « الأعمدة الرخامية المقامة فى نقطة رفح بمنزلة حدود ثابتة بين الحكومة المصرية والحكومة الحميدية » مع ان تلك الأعمدة قد نقش عليها اسم الجناح العالى وتاريخ حضوره الى تلك النقطة فألقته الجنود التركية على الأرض ، ولم تحترم الاسم الكريم المنقوش عليه (٢) .

وقد طير كرومر الخبر الى لندن وذكر معه ان أهالى العريش قد أبدوا ما لا مزيد عليه من الانزعاج بسبب هذا الحادث (٣) .

ووصلت التقارير أيضا الى القاهرة بأن الحامية التركية فى العقبة وصلتها امدادات متزايدة من المواقع والرجال ، وقد صرح رشدى باشا قائد هذه الحامية بأن فى نيته التقدم نحو نخل .

يضاف الى كل ذلك ان الجرائد المصرية المؤيدة للجامعة الاسلامية قد ضاعفت من حملتها على موقف بريطانيا الى حد ان كرومر كتب

Corres. Part LXV No. 72 Cromer to Grey April 25, 1906 (١)
Tel. No. 113.

وثيقة رقم (٨)

(٢) المقطم - العدد ٥١٨٩ بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٠٦

Corres. Part LXV No. 75 Cromer to Grey (٣)
April 25, 1906 Tel. No. 117.

في هذا الوقت « انه من الممكن الآن ان يتحول أى حادث صغير الى ثورة دينية عارمة (١) »

وكان على الحكومة البريطانية أمام كافة هذه الاجراءات التركية ان تتخذ موقفا حاسما ، ومن ثم بدأت في خلال الأيام القليلة في أواخر ابريل وأوائل مايو تتبلور فكرة تقديم « انذار » للحكومة العثمانية وينقلنا هذا الى قصة تلك الأيام ...

مقدمات الانذار

كانت فكرة القيام بعمل حاسم ضد الاتراك تراود المعتمد البريطاني في القاهرة منذ أواخر مارس ، وقد رفض كرومر كل تفكير يشتم منه أى استسلام لمطالب السلطان أو لبعضها لانه « سوف ينتج أسوأ الأثر اذا ما أذعنت لرغبة السلطان في تمزيق شروط الفرمان بأى وسيلة » ، ولكنه مع ذلك طالب بالتمهل « فمن المرغوب منح جلالته كل فرصة للخضوع لاحتجاجاتنا حتى اذا اضطررنا الى القيام بأى عمل حاسم لا يكون لديه حجة » (٢) .

وفكرة عدم تقديم أى تنازلات عاد يكررها السفير البريطاني في استنبول بعد ذلك بشهر كامل حيث رأى « ان مثل هذا العمل سيعتبر علامة ضعف وسيزيد من الصعوبات التي تواجهنا » (٣)

ولكن قبل اتخاذ « الاجراء الحاسم » المطلوب كان على الحكومة

Corres. Part LXV No. 62 Cromer to Grey April 22, 1906. (١)
Tel. 109.

Corres Part LXIV No. 164 Cromer to Grey March 27, 1906 Desp. No. 80. (٢)

Corres. Part LXV No. 65 O'Connor to Grey April 23, 1906 Tel. No. 68. (٣)

البريطانية ان تبحث أمرين ، أولهما تأمين موقفها الدولى والمحلى قبل اتخاذ هذا الاجراء ، وثانيهما نوع الاجراء المرغوب .

١ - تأمين الموقف الدولى والمحلى :-

(أ) الموقف الدولى : لما كان توقيت نشوب الأزمة متفقا مع انعقاد « مؤتمر الجزيرة الثانى » فى يناير ١٩٠٦ فقد تصور البريطانيون ان ألمانيا تعمل على تحويل انظارهم الى شىء آخر فدفعت السلطان الى اختلاق مشكلة (١)

وقد تضاعف الشك فى موقف ألمانيا نتيجة لاصطحاب الحملة الصحفية على البريطانيين بمقالات مليئة بالمديح والثناء على « دولة ألمانيا » لا سيما من اللواء التى زار رئيس تحريرها « مصطفى كامل » برلين فى تلك الفترة وبقي بها لبعض الوقت .

أما فرنسا فمنذ البداية ، وقد أبدت عن طريق سفيرها فى لندن واستنبول ، الاستعداد لتقديم كل معونة ممكنة للجانب البريطانى (٢) .

وعلى أثر انتهاء مؤتمر الجزيرة خلال ابريل تحول الموقف تماما لصالح الجانب البريطانى ، فبالنسبة لأمانيا تقدم « الكونت مترینخ » سفيرها فى لندن الى وزير الخارجية البريطانية بتأكيدات مؤداها ان الحكومة الألمانية لا تقدم أى عون أو تأييد للحكومة التركية فى موقفها

Corres, Part LXIV No. 50 Findaly to Grey Jan. 27, 1906. (١)
Desp. No. 14.

Ibid No. 129 O'Connor to Grey March 5, 1906 Desp. (٢)
No. 150.

من مسألة طابا ، ونفى الاتهامات التى رددتها الصحافة البريطانية بهذا المعنى (١) .

أما فرنسا فقد عبرت جريدة الطان فى مقال لها فى ٢٨ ابريل عن موقف الحكومة الفرنسية بأنها « متفقة تماما مع بريطانيا بشأن مسألة الحدود المصرية - التركية وانها سوف تنفذ كافة التزاماتها الناتجة عن اتفاق ٨ ابريل ١٩٠٤ وان على أصدقائها الانجليز ان ينتظروا نفس المعونة الودية التى قدموها فى مؤتمر الجزيرة » (٢) .

وقد تمت لقاءات متعددة يوم ٣٠ ابريل بين وزير الخارجية البريطانية وسفراء الدول الصديقة فقد اجتمع أولا مع المسيو كامبو وأبلغه بالموقف وكان رأى السفير الفرنسى وجوب استخدام اجراء قوى مع الأتراك (٣) ، كما اجتمع بالسفير الروسى الذى رأى ابلاغ حكومته على الفور بالموقف (٤) .

وكانت ردود الحكومتين مشجعه للغاية فلم تكتف الحكومة الفرنسية بتقديم تأييدها بل ان المسيو بوتاترو Boutiron السفير الفرنسى فى سان بطرسبرج تحدث مع الكونت لامسدروف Lamsadroff وزير الخارجية الروسى فى المسألة ، مما دعا الأخير الى ارسال تعليماته الى المسيو زينوفيف السفير الروسى فى استنبول لينسق جهوده مع زميله الفرنسى والانجليزى للضغط على الباب العالى .

Ibid No. 97 Grey to Sir F. Lasselles (Berlin) April 5, (١)
1906 (Tel. No. 122).

Ibid No. 92 Sir F. Bertie to Grey April 28, 1906 Desp. (٢)
No. 183.

Ibid No. 96 Grey to Bertie April 30, 1906 Tel No. 241. (٣)

Ibid No. 48 Grey to Sir. Spring Rice April 30, 1906 (٤)
Tel No. 195.

وقد أعرب الكونت لامسدروف للسفير البريطاني المستر رايس
عن رغبته في عمل مشترك للسفارات الثلاث في استنبول (١) .

كما أبلغ السفير الفرنسي البريطانيين بصورة رسمية بأن
حكومته قد أرسلت تعليماتها لسفيرها في استنبول لاستعمال كل
نفوذ لاجبار السلطان على الموافقة على المطالب البريطانية (٢)

وبهذا أصبح الجو الدولي ممهدا تماما لاتخاذ « الاجراء الحاسم »

(ب) الموقف المحلى : لما كانت احتمالات ردود فعل ضخمة في
مصر نتيجة لاتخاذ الاجراء المنتظر كبيرة ، فقد رأى قبل اتخاذ هذا
الاجراء أن تتم زيادة جيش الاحتلال البريطاني في مصر (٣) .

وطلب زيادة الحماية البريطانية في مصر كان كرومر يلح في
تليته منذ أوائل ابريل كوسيلة للضغط على السلطان (٤) ،
ولما أخذت الأزمة تطل برأسها زاد الحاح المعتمد البريطاني لزيادة
جيش الاحتلال وكان رأيه ان القوة الموجودة في مصر وقتذاك لا تكفى
الا للسيطرة على القاهرة والاسكندرية فقط . ولكن ماذا عن
الباقى ؟ (٥) .

وما لبثت وزارة الخارجية البريطانية ان وافقت على قرار ارسال

(١) Corres. Part LXV No. 111 Spring-Rice to Grey May 2, 1906 Tel. No. 80.

Ibid No. 115 Grey to Bertie May 2, 1906 Tel No. 57. (٢)

Ibid, No. 71 Grey to Cromer April, 24 1906 Tel. No. 52. (٣)

Ibid No. 11 Cromer to Grey April 4, 1906 Tel. No. 84. (٤)

Corres. Part LXIV No. 47 Cromer to Grey April 16, 1906. (٥)
Tel No. 104.

القوات المطلوبة ورأت اعلان هذا القرار بصورة عامة ليكون له تأثيره المطلوب على الرأى العام فى داخل مصر (١) .

وفى ٢٦ أبريل صدرت الأوامر بتحريك ثلاثة فيالق من كريت الى القاهرة تعززها قوة أخرى من مالطة ، الى جانب ارسال قوة من المدفعية من بريطانيا نفسها ، على ان يتم تحريك هذه القوات قبل آخر الشهر . (٢) وبالفعل تم وصول أغلب هذه القوات قبل اتخاذ « الاجراء الحاسم » .

كما عملت السلطات البريطانية فى القاهرة على تدعيم مركزها الداخلى باجراء آخر وهو المواجهة السريعة لتحطيم الاتراك لأعمدة الحدود عند رفح وعلى هذا فقد اقترح كرومر ارسال البارجة « منيرفا » التى كانت راسية آنذاك فى بورسعيد الى العريش أو رفح لتحرق حقيقة الموقف وان يقدم قائدها الكابتن ويموث Weymouth احتياجا شديدا للسلطات التركية اذا وجد ان الأعمدة قد ازيحت فعلا (٣) .

وفعلا صدرت التعليمات لمنيرفا فى ٢٧ أبريل لتقوم بالمهمة التى اقترحها المعتمد البريطانى فى القاهرة (٤) .

وفى أول مايو قدم الكابتن « ويموث » التقرير المطلوب وأبلغ ان الأعمدة قد ازاحها الترك فعلا ، وذكر انه رغم محاولة الترك لمنع البارجة البريطانية من الاقتراب من البر الا ان القائد الانجليزى ومعه

Ibid No. 55 Grey to Cromer April 19, 1906 Tel No. 45, (١)

Ibid No. 76 War Office to Foreign Office April 26 1906 (٢)

Ibid No. 79 Cromer to Grey April 26, 1906 Tel No. 118, (٣)

Ibid No. 83 Grey to Cromer April 27, 1906 Tel No. 50, (٤)

موظف كبير هو « نعوم بك شقير » قد تمكنا من مقابلة قائد القوة العثمانية فى رفح وتسليمه الاحتجاج (١) .

٢ - نوع الاجراء المطلوب :

لما كان قد ثبت عدم جدوى المفاوضات بعد تلك المحاولات الطويلة التى تمت منذ احتلال الاتراك لطابا حتى أوائل مايو ١٩٠٦ ، ولما كان طرفا النزاع قد رفضا الالتجاء الى الوسائل السلمية الأخرى سواء بالتحكيم الذى رفضته الحكومة البريطانية ورآه السلطان «مدعاة لتعقيدات متعددة لا ترغبها الحكومة العثمانية» (٢) أو بالعرض على محكمة لاهى التى رفضها كرومر « لأنها ستكون فرصة لألمانيا لمعاملتنا بالمثل على موقفنا فى مؤتمر الجزيرة وذلك باثارة المسألة المصرية كلها » (٣) كما رفضها السلطان فى برقية له الى سفيره فى لندن وذكر أنه « قوى بما فيه الكفاية للدفاع عن حقوقه » (٤) .
نقول انه بعد استنفاد هذه الوسائل كان من المنتظر ان تكون طبيعة الاجراء المطلوب عسكرية بالضرورة .

وقد تقرر منذ البداية الا يكون هذا الاجراء من ناحية البحر الأحمر ، حتى لا يتخذ ذريعة بأنه تهديد للاماكن المقدسة الاسلامية مما يثير ثائرة الشعور الاسلامى (٥) .

والواقع ان الحكومة البريطانية كانت حريصة للغاية منذ

(١) Ibid No. 103 Cromer to Grey May 1 1906 Tel. No. 129.

(٢) Ibid No. 59 Inc. No. 6 Yildiz to Musurus Pacha March 25, 1906.

(٣) Ibid No. 39 Cromer to Grey April 11, 1906 Tel No. 98.

(٤) Corres. Part LXV Inc. No. 77 Cromer to Grey April 10, 1906 Tel No. 58.

(٥) Ibid No. 79 Cromer to Grey April 26, 1906 Tel. No. 118.

البداية على تجنب اثاره المشاعر الاسلامية ، سواء داخل مصر أو خارجها ، لا سيما أن تحذيرات متعددة قد وصلت في هذا الشأن ، ففي خلال مقابلة بين السير أوكونر والسلطان عبد الحميد في ٥ مارس ألمح الأخير بخطورة الموقف البريطاني « لأن الأراضي موضع النزاع ذات صلة مباشرة بالمراكز الاسلامية المقدسة » (١) ، كما نبه بلنت أيضا في نفس الوقت الى خطورة مسألة سيناء لصلتها « بطريق الحج البرى بين القاهرة والمدينة » (٢) .

كما تقرر أيضا استبعاد أى اجراء عسكري محلى ، فعندما اقترح السفير البريطاني فى استنبول أن تقوم قوة انجليزية بالتقدم الى المناطق محل النزاع ، وطرد القوات التركية من طابا بل ومن العقبة اذا لزم الأمر ، (٣) رفض وزير الخارجية هذا الاقتراح لأنه سيستدعى تجميع قوات كبيرة لطرد الأتراك والسيطرة على المنطقة كما أن حرارة الجو فى هذا الوقت من العام - مايو - كانت لا تشجع على مثل هذا الاجراء (٤) .

وقد روى ان أنسب اجراء هو « مظاهرة بحرية فى شرق البحر المتوسط » بالقرب من السواحل التركية ، فقد اقترح السير ادوارد جراى ان يتجمع الاسطول البريطانى أولا فى بيره فى اليونان وان لم يكف هذا لاذعان العثمانيين تتقدم قطع هذا الاسطول الى جزيرتى ليمنوس Lemnus وميتلين Mytilene الواقعتين فى بحر

Corres. Part LXIV No. 129 O'Connor to Grey March 5, (١)
1906.

Blunt, W.S. My Diaries p. 133. (٢)

Corres. Part LXV No. 109 O'Connor to Grey May 2, 1906. (٣)
Tel No. 75.

Ibid No. 114 Grey to O'Connor May 2, 1906 Tel. (٤)
No. 62.

ايجة والتابعتين للاتراك ، وان تظل هناك حتى يمكن الوصول الى
تسوية مرضية (١) .

وكانت موافقة ممثلى الحكومة البريطانية فى القاهرة واستنبول
تامة على هذه الاجراء فقد ذكر اوكونر « ان السلطان سيدعن لمنطق
القوة وذلك بالمظاهرات البحرية فى مياه الليفانت » (٢) .

ولم يعد باقيا بعد كل ذلك سوى تقديم الانذار ، واتخاذ
الاجراءات العسكرية والسياسية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ .

الانذار : -

بعد ان تقرر نوع العمل الذى رأت الحكومة البريطانية اتخاذه
بدأت الاتصالات بالدول الصديقة لاطلاعها على هذا القرار ، وكان
أكثر هذه الدول حماسا لمعاونة الانجليز هى فرنسا التى ذكر سفيرها
فى لندن المسيو يول كامبو ان التعليمات قد ارسلت على الفور
للسفير الفرنسى فى استنبول لاستخدام نفوذه لاجبار السلطان على
الموافقة على المطالب البريطانية (٣) . كما تم الاتصال أيضا بالسفيرين
الروسى والايطالى فى لندن ، فأبدى الأول استعداد بلاده للمعاونة (٤) ،
بينما أبدى الثانى ترحيب بلاده بهذه الخطوة (٥) .

Ibid No. 93 Grey to Cromer April 30, 1906 Tel. No. 55, (١)
and to O'Connor Tel No. 58.

Ibid No. 108 O'Connor to Grey May 2, 1906 Tel No. 76 and (٢)
No. 37.

Corres Part LXV No. 115 Grey to Bertie May 2, 1906 (٧)
No. 57.

Ibid No. 127 Grey to spring Rice May 3, 1906 Tel No. 81. (٤)

Ibid No. 128 Grey to Sir E. Egerton (Rome) May 3, 1906 (٥)
Tel No. 59.

ولكن يجب أن نسجل هنا أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن راغبة من هذه الدول سوى في « معاونة دبلوماسية محددة » أما أي إجراءات عنيفة فينفرد بها الانجليز وحدهم لأنهم قادرون عليها (١) .

ثم من الجانب العسكري تمت دراسة امكان انضمام بعض قطع الاسطول البريطاني في مصر الى بقية الاسطول الذي تقرر استخدامه في تنفيذ الاجراء العسكري المطلوب ، وقد وافق كرومر على انضمام « منيرفا » الى هذا الاسطول ، ولكنه اعترض بشدة على فكرة سحب « ديانا » من العقبة حتى « لا يحتل الأتراك جزيرة فرعون ونخل مما يسبب اضطرابا شديدا في العالم الاسلامي ويزيد الأمور تعقيدا ، كما أن بقاء ديانا يجعل في الامكان اذا تقدم الترك الى نخل أو قناة السويس تدمير العقبة ، وعدم تمكين الترك من استعمال آبارها مما يجعل هذا التقدم مستحيلا » (٢) وقد أخذ بوجهة نظر المعتمد البريطاني في القاهرة في هذه المسألة تماما (٣) .

وبعد اتمام كل تلك الترتيبات تقدم السير اوكونر عصر يوم الخميس ٣ مايو عام ١٩٠٦ الى وزير خارجية الدولة العثمانية بمذكرة طويلة ذكره في أولها بفرمان تولية الحديوى عباس وبرقية ٨ ابريل ١٨٩٢ بشأن ادارة سسيناء ومذكرة المعتمد البريطاني في القاهرة لناظر الخارجية المصرى فى ١٣ من نفس الشهر بتفسير هذه البرقية . . واستطردت المذكرة « وخلافا لما جاء فى تلك المذكرة فان الحكومة الامبراطورية قد احتلت طابا بقوة عسكرية رفضت ان تسحبها رغم تكرار الطلب بذلك ورغم ان طابا واقعة ضمن الاراضى الخاضعة لادارة سمو الحديوى بدون شك » .

« وان ما جاء فى مراسلات الصدر الأعظم الى الحديوى جعل

Ibid No. 126 Grey to O'Conor.

(١)

Ibid No. 124 Cromer to Grey May 3, 1906 Tel. No. 181. (٢)

Ibid No. 134 Grey to Cromer May 4, 1906 Tel. No. 62. (٣)

مفاوضات القاهرة مستحيلة بالمرّة ، كما ان معنى قبول ما جاء فى هذه المراسلات خطورة الموقف على قناة السويس ومصر . وقد استمرت المفاوضات حتى الآن لعدة أسابيع دون تقدم يذكر ، بل نتيج عنها زيادة ادعاءات الباب العالى فيما يختص بادارة مصر .

« وعلى الحكومة العثمانية ان تعلم ان الحكومة البريطانية لن تظل ساكتة على انتهاك حقوق سمو الخديوى والعدوان على أراضيّه .

« وعلى ذلك فى الشرف ان ابلغ سموكم ان وزير الخارجية البريطانية قد اصدر لى التعليمات لابلاغكم انه على الحكومة العثمانية ان توافق على تعيين خط الحدود بين رفح الى رأس خليج العقبة على أساس برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ وان تجلو عن طابا .

« وان أى تأخير سوف ينتج عنه زيادة صعوبة الموقف ، وأضيف الى ذلك انه اذا لم يتحقق هذا خلال عشرة أيام فستكون النتائج وخيمة للغاية » . (١)

من الخيوط المتشابكة المعقدة لقصة الأيام العشرة التالية نستطيع ان نخرج بصورة تبدأ خطوطها بالتحركات العسكرية البريطانية يصحبها مساندة دولية ، وتأييد من الرأى العام الداخلى مع احتياطات أمن واسعة داخل مصر لحمايتها من أى هجوم تركى محتمل .

والجانب الآخر من الصورة يتضح فيه المحاولات التركية للتملص من خيوط الأخطبوط البريطانى وفشلها جميعا ، بل يمكن

ان نلاحظ انه كلما زادت هذه المحاولات كلما زاد ضغط اذرع
الأخطبوط .

وكان طبيعيا ان تكون الخطوط الأخيرة لهذا التسلسل المنطقي
استسلام تركى كامل ونهاية للآزمة .

وبناء على رسم هذه الجوانب نستطيع إبراز التفاصيل :

الجانب الأول : التحركات البريطانية والموقف الدولى والداخلى :

صدرت الأوامر صباح ٤ مايو للأسطول الانجليزى فى البحر
المتوسط بقيادة الأميرال لورد تشارلز برزفورد Beresford
بالتقدم الى بيريه وفعلًا بدأت قطع هذا الاسطول فى تنفيذ الأوامر
على الفور بعد ان انضمت اليها البارجة « منيرفا » التى كانت قد انتهت
مهمتها فى رفح . (١)

ومع اعلان هذه التحركات البحرية تقدم السفير الفرنسى فى
استنبول الى وزير الخارجية التركية بنصيحة قوية بالاستجابة لمطالب
الانجليز (٢)

وفى نفس الوقت صدرت التعليمات الى الميسو « زينوفيف »
السفير الروسى فى استنبول ، بتنسيق جهوده مع زميله الفرنسى
والبريطانى لزيادة الضغط على الباب العالى . (٣)

وقد أبلغ وزير الخارجية الروسى السفير البريطانى فى

Corres Part LXV No. 130 Admiralty to Foreign Office (١)
May 4, 1906.

Ibid No. 131 O'Connor to Grey May 4, 1906 Tel. No. 82. (٢)

Ibid No. 148 Sping-Rice to Grey, May 3, 1906 Desp. (٣)
No. 293.

سان بطرسبرج انه مما يسعده جدا عودة التعاون مع الدولتين اللتين
تعاونت معهما روسيا في مؤتمر قريب - يقصد مؤتمر
الجزيرة (١) .

ووصل الأمر بالتعاون البريطانى - الفرنسى - الروسى فى
استنبول ان تمكنت السفارة الفرنسية من الحصول - بطريقة ما -
على خريطة وضعتها قيادة الجيش الخامس التركى للحدود المقترحة
التركية - المصرية فسلمها المسيو كونستانس الى زميله السير أوكونر
على الفور (٢) .

ولكن كان موقف « المانيا » هو الذى يحيط به عديد من علامات
الاستفهام فالمصالح الالمانية الكبيرة التى نمت فى الدولة العثمانية فى
هذا الوقت يضاف اليها مقالات الصحافة الداعية للجامعة الاسلامية
فى القاهرة - على رأسها اللواء - والتى كانت تمجد دائما الصداقة
العثمانية - الالمانية الى جانب زيارات البارون فون أوبنهايم
Oppenheim السكرتير الشرقى للقنصلية الالمانية - المتكررة لمختار
باشا ابان الأزمة .. كل هذا ألقى الريب والشكوك حول الموقف
الالمانى من الصراع البريطانى العثمانى .

وقد دعا هذا السير ادوارد جراى فى مقابلة له مع السفير
الالمانى فى لندن أن ينبه هذا السفير لتصرفات البارون أوبنهايم
وذكره بأن المعونة التى قدمها الألمان للسلطان أثناء أزمة مقدونيا قد
شجعتة أن يذهب بعيدا (٣) .

كما تحدث المسيو كامبو السفير الفرنسى فى لندن مع زميله

Ibid No. 154 Spring Rice to Grey May 3, 1906 Desp. (١)
No. 293.

Ibid No. 162 O'Connor to Grey May 3, 1906 Desp. No. 305. (٢)

Grey of Falladon ; Op. Cit., p 130. (٣)

الألماني وأبلغه رأى الحكومة الفرنسية من أن البارون أوبنبايم بأعماله في القاهرة لا يضر فحسب بالصالح البريطاني في مصر ، بل يضر بمصالح كافة الدول التي لها مستعمرات في العالم الاسلامي بتشجيعه روح الجامعة الاسلامية (١) .

ومع حرص بريطانيا وفرنسا على ابقاء ألمانيا بعيدة عن حلبة الصراع الا أنها منذ البداية كانت بعيدة فعلا ، ففي ٢٩ أبريل نشرت مجلة North German Gazette شبه الرسمية مقالا تنفي ان ألمانيا لها أي يد في تشجيع تركيا في موضوع العقبة ، كما ان مجلة فرانكفورتر زيتونج Frankfortur Zeitung ، التي صدرت قبل ذلك بيوم واحد كتبت مقالا آخر طويل عن الموضوع وقدمت نفس النفي (٢) .

وفي ٢ مايو قابل وزير الخارجية الألمانية السفير التركي في برلين وسأله عن السبب الذي يدفع السلطان لنشر الشائعات بأن ألمانيا معه في صراعه مع انجلترا (٣) ؟

وفي اليوم التالي قابل السفير البريطاني مسئولاً كبيراً في وزارة الخارجية الألمانية صرح له أنه « قد تم افهام السفير التركي ان حكومته لا يمكن ان تساعد السلطان في هذا الموضوع وان النصيحة التي قدمت له في هذا الشأن لا تتعدى حث حكومته على التفاهم مع الحكومة البريطانية » (٤) .

وقبيل نهاية الازمة نشرت مجلة دوتيش كولو نيال زيتونج

Documents Diplomatiques Français 1871-1914 2 Serie (١)
(1901-1911).

Tome X No. 51 Cambon a M. Bourgeois 11 Mai, 1906.

Corres Part LXIV No. 152 Lascelles to Grey, April 30, (٢)
Desp. No. 72,

Ibid No. 277 Cromer to Grey, May 26, 1906 Desp. No. 72. (٣)

Ibid No. 153 Lascelles to Grey May 3, 1906 Tel No. 127. (٤)

... Deutsche Kolonial Zeitung المعبرة من آراء وزارة الخارجية الألمانية تشير الى عقم الرأي القائل بأن ألمانيا قد شجعت السلطان فى مسألة الحدود المصرية - التركية وذلك لتعارض هذا الرأي مع المصالح الألمانية الناتجة عن تزايد مصالحها التجارية فى مصر (١) .

ومعنى ذلك ان العمل العسكرى البريطانى - من الوجهة الدولية - كانت له حرية العمل تماما .

يضاف الى ذلك ان التأييد الداخلى للسياسة البريطانية فى هذه المسألة كان تاما . واذا استعرضنا بعض جلسات مجلس العموم ابان الازمة لوجدنا ان كل ما دار حولها من مناقشات ينبض بالرضاء عن خطوات الحكومة وحضها على المحافظة على الحقوق المصرية (٢) وعلى حماية قناة السويس (٣) .

والمحاولة الوحيدة التى بذلها بلنت BLUNT لجمع الأعضاء الراديكاليين فى المجلس للاشتراك فى احتجاج ضد الانذار على اعتبار أنه انتهاك لحقوق السلطان قد يثير ثائرة العالم الاسلامى ... هذه المحاولة قد لاقت اخفاقا تاما لان هؤلاء الاعضاء كانوا غاضبين على السلطان الى درجة ان احدا منهم لم يقبل الاشتراك فى هذا الاحتجاج (٤) .

كما ايدت الصحافة البريطانية خطة الحكومة ولم نعثر فيها سوى على ذلك الصوت الخافت لمستر بلنت عندما نشرت

(١) Ibid No. 267 Lascelles to Grey May, 15 1906 Tel, No. 140.

(٢) انظر سؤال المستر اشلى فى جلسة ١٠ مايو .
Parliamentary Debates — House of commons — Fourth
Serie Vol. 156 pp. 403-404.

(٣) انظر سؤال المستر لبتون فى جلسته ١٠ مايو .
Ibid Vol. 157 p. 178.

Blunt, W.S. Op. Cit., p. 143

(٤)

« المانشستر جارديان » يوم ١٢ مايو خطابه الذى أرسله الى السير ادوارد جراى محتجا على الاجراء الذى تم توجيهه للسلطان (١) .

الجانب الثانى : الموقف المحلى :

أخذت الأخبار المتناثرة قبيل الانذار وبعده تصل الى لندن عن بعض التحركات العسكرية التركية ، فقد ابلغ المسترجون ديكسون Dickson القنصل البريطانى فى القدس فى أواخر أبريل بان ٤٠٠ جندي تركي نزلوا فى يافا ، كما قدر عدد الأتراك الموجودين فى العقبة ب ٢٤٥٠ رجلا (٢) .

وارسل نفس القنصل فى ٧ مايو بأن الاوامر قد صدرت لتقوية يافا ، كما وصلت قوات من يافا الى الحدود عند رفح (٣) ، وعلم فى اليوم التالى أن الأتراك يستطيعون حشد ٢٠ ألف رجل فى معان خلال أسبوعين (٤) .

وقد ازعجت هذه الاخبار كرومر الذى رأى الاستعداد لمواجهة تحرك الأتراك نحو قناة السويس .

وكانت أول خطوة تتخذ فى هذا السبيل ارسال قوة عسكرية تتكون من مائة رجل من خفر السواحل مع مدفعين ومدفع جبلى الى

Ibid. p. 144.

(١)

Corres. Part LXV No. 149 O'Connor to Grey April 28, 1906 Desp. No. 282.

Ibid No. 158 O'Connor to Grey, May 7, 1906 Tel No. 89. (٢)

Ibid No. 168 O'Connor to Grey May 8, 1906 Te lNo. 91. (٣)

« نخل » ، لما هو معلوم من أن سيطرة أى قوة أجنبية على ذلك المركز الاستراتيجى الهام يمكنها أن تهدد قناة السويس (١) .

وقد أدى قلق كرومر المتزايد على أمن القناة الى أن يطالب بتقديم الاسطول والقوات البريطانية اليها ، ولكن قبل ان يتم هذا التقدم كانت هناك ثلاثة أمور يجب اقرارها :

١ - مدى اتفاق وجود السفن الحربية فى قناة السويس أو بناء القواعد العسكرية على شاطئها مع المادة الثامنة من معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ .

٢ - مدى فاعلية قوات الاسطول البريطانى فى منع الاتراك من عبور القناة اذا بقيت فى بحيرة التمساح .

٣ - مدى ما يمكن ان تقدمه وزارة الحربية من قوات من الهند أو من بريطانيا فى مثل هذه الحالة (٢) .

وقد أجاب السير مكلولم مكلرويث المستشار القضائى للحكومة المصرية على التساؤل الأول من تساؤلات كرومر بأنه ليس ثمة تعارض بين اتخاذ أى خطوات للدفاع عن قناة السويس وبين معاهدة ١٨٨٨ (٣) .

وقد أحيطت وزارة الخارجية ووزارة الحربية البريطانيتان علما بالجوانب الأخرى التى اثارها المعتمد البريطانى ، بل ان وزارة الهند ايضا تمت استشارتها فى الموضوع حيث تقرر الاستعانة بقوات

Cor.es. Part LXV. No. 143 Cromer to Grey May 5, 1906 (١)
Tel. No. 136.

Ibid No. 142 Cromer to Grey May 5, 1906. (٢)

Ibid No. 144 Cromer to Grey May, 5 1906 Tel. No. 137. (٣)

هندية للدفاع عن قناة السويس ومصر في حال الهجوم عليها (١) .

ولما كان تطبيق المادة الثامنة من معاهدة القناة بشأن وجود قوة فيها للدفاع عنها في حالة الضرورة يستدعى تضامن اثنين من ممثلي الدول الموقعة على هذه المعاهدة مع ممثل بريطانيا في القاهرة ، فقد تقرر اجراء مشاورات عاجلة في هذا الشأن مع الحكومتين الفرنسية والروسية .

وتمت الاتصالات اللازمة مع السفير الفرنسي في لندن الذي ابلغ الحكومة البريطانية استعداد حكومته التام للتعاون في هذا الموضوع ، كما نجحت اتصالات مشابهة مع الحكومة الروسية في بلوغ نفس الأهداف (٢) .

وبناء على هذه الاتصالات فقد أرسلت حملة قوية من الفرقاطات وقوارب الطوربيد الى المياه المصرية يقودها الرير ادميرال سير هيدورث لمبتون H. Lambton ، وبقيت في حالة استعداد لصد أى هجوم تركي محتمل على القناة (٣) . كذا وافقت وزارة الحربية على بقاء القوات الهندية المطلوبة رهن الاستعداد تحت طلب المعتمد البريطاني في القاهرة (٤) .

وفي نفس الوقت تمت اتصالات سرية بين وكيل القنصل البريطاني في غزة المستر كنزفيش Knesevish في ١٢ مايو وبين عدد كبير من ابناء المدينة الذين ذكروا « انهم غير راضين عن

Ibid No. 161 Grey to Cromer May, 7 1906 Tel No. 67. (١)

Ibid No. 161 Grey to Cromer May 7, 1906 Tel No. 80. (٢)

Ibid No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906. (٣)
1906 Desp. No. 77.

Ibid No. 184 Grey to Cromer May 9, 1906 Desp. No. 77. (٤)

الأتراك ، وان الاناء قد فاض بما فيه ، وانهم على استعداد لكتابة التماس يوقع عليه كبار رجال غزة لتسليمه الى القنصلية طالبين الحماية » .

كما طالب « افندية المدينة » وكيل القنصل ان تمتد الحدود المصرية الى أسدود لتشملهم كما كان الوضع دائما (١) .

وبالطبع كان لهذه الاتصالات أيضا قيمتها الكبيرة كاجراء دفاعى يمكن استعماله فى حالة الهجوم التركى المحتمل اذ يمكن معه اثاره أهالى تلك البلاد ضد الحكم العثمانى فى مثل هذه الحالة .

الجانب الثالث : المعركة السياسية :

كانت أول ردود الفعل التركية للانذار البريطانى ان أرسل السلطان « نجيب باشا » كمبعوث خاص له صباح يوم ٥ مايو الى السفير البريطانى فى استنبول برسالة يجدد فيها تأكيداته باحترام برقية ٨ أبريل وبأنه لا يدعى أى شىء غرب خليج العقبة .

وقد رد السير أوكونر على ذلك بأنه على السلطان أولا وضع هذه التأكيدات موضع التنفيذ بالجلء عن طابا وتعيين الحدود بين سيناء وولاية الحجاز ، كما حذر مبعوث السلطان من استمرار هذا الاسلوب الغير الرسمى لان حكومته مصممه على ان تسير الأمور فى أقصى حدود الرسمىات (٤) .

وفى مساء نفس اليوم عاد نجيب باشا يحمل معه من السلطان

(١) Ibid No. 298 O'Conor to Grey May 29 1906.

(٢) Ibid No. 138 O'Conor to Grey May 5, 1906 Tel No. 83.

مشروع معاهدة لحل الازمة ، أما أهم نقاط المعاهدة المقترحة فقد كانت :

- ١ - ان تعترف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر .
 - ٢ - ان يعترف السلطان بكل المعاهدات والفرمانات الخاصة بمصر .
 - ٣ - في حالة الضرورة يشارك السلطان بقواته في الدفاع عن مصر وقناة السويس جنبا الى جنب مع بريطانيا العظمى .
- وذكر رسول السلطان انه في حالة موافقة الحكومة البريطانية على هذه المعاهدة فسوف يتم الجلاء عن طابا وتتكون لجنة تركية - انجليزية مشتركة لتعيين الحدود .
- وكان رد أوكونر على هذا الاقتراح لا يقل عنفا عن رده على الاقتراح الأول فقد أبلغ نجيب باشا بأنه لا يرى ضرورة لمثل هذه المعاهدة ، حيث أنه لا داعى لبحث مسألة اعتراف السلطان بالفرمانات التى أصدرها (١) .

كما رفض كرومر فكرة إصدار أى تصريح بسيادة السلطان على مصر « فمثل هذا الامر لم يكن موضع تساؤل أبدا ولكن يبدو ان الهدف أحراز نصر دبلوماسى سيكون له أثر كبير هنا - أى فى القاهرة - » (٢) .

وقد رأت استنبول بعد ذلك ان تغير من أسلوبها السياسى فقامت بمحاولة يائسة لابعاد البريطانيين تماما عن ميدان الصراع

(١) Corres. Part LXV No. 140 O'Connor to Grey May 5, 1906 Tel No. 85.

(٢) Ibid No. 199 Cromer to Grey May 10, 1906 Tel No. 104.

على اعتبار ان المسألة تخص مصر والدولة العثمانية وحدهما ،
وعلى هذا الأساس فقد أرسل الصدر الأعظم برقية الى الخديو في
٧ مايو يطلب منه التفاهم مع مختار باشا بصورة مباشرة بشأن
مسألة الحداد (١) .

وكان مما جاء في هذه البرقية « ان وضع انجلترا في مصر
يعتمد كما هو معروف على الاحتلال العسكري للبلاد وان تدخلها
في تلك المسألة لا يصح فهي من اختصاصك وحدك » . وحيث ان
السلطان قد اسند ادارة الاراضي المصرية اليكم فهو يرجوكم الا تمكثوا
أي قوة أجنبية من التدخل وفي انتظار ردكم » .

وقد بعث الخديو - بناء على نصيحة كرومر - بالرد على برقية
الصدر الأعظم بأنه ليس لديه ما يضيفه الى آرائه السابقة في الرد
على هذا الموضوع (٢) .

وبعد فشل تلك المحاولة التركية أخذت السلطات العثمانية
تتنازل شيئاً فشيئاً عن موقفها في الوقت الذي ظل فيه المسئولون
البريطانيون يتشددون ويضغطون حتى انتهت الأزمة باستسلام تركي
كامل .

ففي اليوم التالي لرد الخديوى استقبل وزير الخارجية التركي
السير أو كونر وابلغه ان السلطان قد أمر بانسحاب القوات العثمانية
من طابا والابقاء على الوضع الراهن في سيناء .

ولما لم يقدم الوزير التركي تأكيدات بانسحاب القوات التركية
من الأماكن الأخرى التي احتلتها رد السفير البريطاني بأن هذه

Ibid No. 179 O'Connor to Grey May 9, 1906 Tel No. 96. (١)

Ibid No. 181 Cromer to Grey May 9, 1906 Tel. No 147. (٢)

المحاولة الجديدة ليست الا اضاءة للوقت وأن الأمر قد أصبح خطيرا للغاية (١) ..

وكنتيجة للمحاولة الاتراك تميمع الموقف دون اجابة محددة على الانذار تقرر ان تحتل قوات الاسطول البريطانى جزيرتى متيلين و لمنوس يوم الاحد - يوم نهاية مهلة الانذار - ، وذلك بهدف منع حركة النقل التركى فى البحر المتوسط (٢) .

كما تقرر فرض الرقابة على خط البرق التركى المار بالعريش وخط البريد الشرقى الذى تهيمن عليه شركة التلغراف الشرقية كوسيلة من وسائل الضغط على السلطان ، خاصة لان البرقيات التى كانت تصل من اليمن كانت تمر عن هذا الطريق (٣) . وكان التحفظ الوحيد لوزارة البريد البريطانية على هذا العمل هو ابلاغ مكتب البرق الدولى فى برن به ، حتى لا يكون مخالف للمعاهدات الدولية (٤) .

وخلال الوقت الذى كانت تقوم فيه السلطات البريطانية بـ « بلوى ذراع » الدولة العثمانية ، تقدم السير ادوارد جراى بمقترحات أخرى كمزيد من اجراءات القهر اذا رفض الباب العالى الموافقة على الانذار ..

وتمثلت أهم مقترحات وزير الخارجية البريطانية فى :

١ - استدعاء مختار باشا من مصر .

(١) Ibid No. O'Connor to Grey May 10, 1906 Tel No. 108..

(٢) Ibid No. 174 Grey to Cromer May 10, 1906 Tel No. 74.

(٣) Ibid No. 174 Cromer to Grey May, 8 1906 Tel No. 96.

(٤) Ibid No. 196 General Post office to War Office, May 11, 1906.

٢ - طرد الاتراك من خليج السلوم .

٣ - حرمان السلطان من حق الفيتو على حق مصر في الاستدانة .

٤ - طلب التعويض المناسب عن كافة المصروفات التي انفقتها الحكومة البريطانية على المظاهرة البحرية أو أية اجراءات أخرى يمكن ان تكون ضرورية .

٥ - اقرار كافة المسائل المعلقة بين الحكومة البريطانية والياب العالي (١) .

وكانت هذه المقترحات تتفق مع رأى كرومر تماما الذى كان يرغب فى اخراج مختار باشا من القاهرة بأى ثمن (٢) .

وفعلا صدرت التعليمات للسير اوكونر العثمانيين بأن علم استجابتهم للمطالب البريطانية سيؤدى الى تقديم مطالب جديدة لهم (٣) ، ولكن مع كل ذلك كانت الرغبة واضحة في منح الباب العالي منفذ بسيط يمكن ان ينسحب منه دون اراقة كل ماء وجهه وعلى هذا فقد تقرر الموافقة على طلب السلطان بتأكيد حقوقه على مصر فى أحد خطابات السفير البريطانى اليه (٤) .

وعندما قابل أوكونر الصدر الأعظم ليقدم له التحذير الجديد ابلغه الاخير أنه قد طلب من الخديوى تعيين المبعوثين الذين سيعملون

Ibid No. 187 Grey to O'Connor May 9, 1906 Desp. No. (١)
181.

Ibid No. 206 Grey to O'Connor May 11, 1906 Tel No. 81. (٢)

Ibid No. 204 Grey to O'Connor May 11, 1906 Tel No. 78. (٣)

Ibid No. 202 Cromer to Grey May 11, 1906, (٤)

مع المبعوثين الترك لتعيين الحدود الادارية المصرية لشبه الجزيرة ،
وان الانسحاب من طابا والاماكن الاخرى سوف يبدأ تلك الليلة .

ورغم ما فى هذا الرد من الاستجابة التامة للمطالب البريطانية
الا أنه لم يرض السفير البريطانى « حيث أن حل المسألة بهذه
الصوره سوف يمنح الحكومة التركية الفرصة لحياء كل ادعاءاتها
فى أى وقت آخر » (١) .

كما رفض المعتمد البريطانى فى القاهرة اقرار المشكلة بهذه
الطريقة حيث ان السلطان سيعتبر ان التسوية قد تمت بالاتفاق
المباشر بينه وبين الحديوى ، ومن ثم فلن يكون فى حاجة الى اعادة
تأكيد برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ والتي تكون قسما من الفرمانات ولا يمكن
تغييرها دون موافقة الحكومة البريطانية « ومن هنا فمن المحتمل جدا
مواجهة هذه المسألة مرة أخرى بعد فترة قصيرة ان لم يتخذ الاحتياط
الكافى » (٢) .

ورغم أن الحديوى عباس الثانى قد رد على الصدر الأعظم برضائه
على مقترحاته ، وبأنه سوف يرسل مبعوثيه لتعيين الحدود مما
اعتبره البريطانيون تغويقا لعملهم (٣) ، الا ان السير اوكونر صمم على
الحصول على رد الانذار مما دعا وزير الخارجية التركى الى ان يعده
بإبلاغه بقرار السلطان قبل مساء ١٤ مايو (٤) . كما ضغط السير
جراى أيضا على موزورس باشا فى لندن وطلب منه ضرورة وصول
رد السلطان قبل اجتماع مجلس الوزراء البريطانى فى اليوم التالى

Corres. Part LXV No. 211 O'Connor to Grey May 11, 1906 (١)
Tel No. 111.

Ibid No. 217 Cromer to Grey May 12, 1906 Tel. No. 153. (٢)

Ibid No. 222 O'Connor to Grey May 13, 1906 Tel. No. 117 (٣)

Ibid No. 220 O'Connor to Grey May 13, 1906 Tel No. 115.. (٤)

وان الموقف سيصبح خطيرا للغاية اذا استمرت الحكومة التركية في تجاهلها لوضع بريطانيا في مصر (١) .

وأمام كل هذه الضغوط لم يكن أمام استنبول الا الاستمالة وينقلنا هذا الى الجانب الاخير من الصورة

الاستسلام التركي والاعتراف بمصرية طابا

خلال الساعات القليلة ما بين تحذيرات السير اوكونر والسير ادوارد جراى لوزير الخارجية التركية والسفير العثماني في لندن مساء يوم ١٣ مايو ، والموافقة التركية الكاملة على المطالب البريطانية عصر اليوم التالى . كانت الاعصاب مشدودة تماما : والاستعدادات قائمة على قدم وساق . وقد وضع احتمال الصدام قبل أى احتمال آخر .

فعندما أبلغ قائد عام اسطول البحر المتوسط كرومر بأن برقية قد وصلتته من البحرية البريطانية بأن السلطان سيقبل الطلبات البريطانية على وجه التأكيد . وانه يستعد لاعادة سفن الاسطول الى مراكزها الأصلية : رفض المعتمد البريطاني بشدة هذا التفكير ، واعلن أنه حتى اذا تم الوصول الى اتفاق فلا يجب اعادة الاسطول قبل جلاء القوات التركية عن طابا ورفع . (١)

وقد استجاب الاميرال تشارلز برزفورد لمطالب الساسة البريطانيين ، بل أنه ذكر أن فى امكانه بالاضافة الى احتلال متيلين

Corres. Part LXV No. 234 Cromer to Grey May 13, (١)
1906 No. 159.

ولمنوس أن يحتل جزر الأرخبيل الخمس الأخرى ، وكان رأيهِ أن احتلال رودس - مركز الوالى - سوف يؤدى الى قيام حركة وطنية يونانية ضد العثمانيين لن يمكن القضاء عليها بسهولة (١) .

فى نفس الوقت ظلت القبضه البريطانية فى تشددِها فى الأخذ بخناق العثمانيين . فقد طلب كرومر من الحديوى ارسال برقية الى الصدر الأعظم مؤداها أن لا حل يرضيه سوى أن يمتد خط الحدود من رفح الى العقبة (٢) .

رغم ذلك كانت كل التوقعات بما فيها توقع المعتمد البريطانى فى القاهرة تتنبأ بقرب الاستسلام التركى وهو ما حدث ، ففى عصر ١٤ مايو وصلت مذكرة تركية من الباب العالى ردا على الانذار البريطانى المؤرخ فى ٣ من نفس الشهر بها اجابة لكل المطالب التى قدمت فى هذا الشأن (٣) .

وقد وافق الباب العالى فى مذكرته على ما جاء فى برقية جواد باشا فى ٨ أبريل ١٨٩٢ للحديوى ، وأنه قد تقرر الجلاء عن طابا وصدرت الأوامر لتنفيذ هذا القرار ، كما وافق على أن خط الحدود سيتمدد من رفح الى رأس خليج العقبة على بعد ثلاثة أميال غرب قلعة العقبة ، وختم السلطان مذكرته معربا عن أمله أن تستمر العلاقات الطيبة مع الحكومة البريطانية .

وأمام هذا الاستسلام التركى لم يكن أمام السير اوكونر سوى

(١) Ibid No. 237 O'Conor to Grey May 14, 1906 Tel No. 121.

(٢) Ibid No. 235 Cromer to Grey May 13, 1906 Tel No. 160.

(٣) Ibid No. 239 O'Conor to Grey May 14, 1906 Tel. No. 124.

التعبير عن رضا حكومته الكامل في مذكرة للحكومة العثمانية في نفس اليوم . (١)

وقد ابلغت الحكومة البريطانية الدول الصديقة التي ساندتها خلال الازمة - فرنسا وروسيا - برضوخ تركيا وقدمت لها شكرها على المعونة التي أسدتها لها . (٢)

وما لبثت القوات التركية أن جلت عن كل المراكز التي ظلت تحتلها منذ بداية الازمة ، وهي طابا ونقب العقبة والقطار ؛ كما أعيدت أعمدة الحدود التي كان قد تم ازالتها من رفح وانسحب العثمانيون شرق الحدود . (٣)

وفي استنبول قرر السلطان اقضاء « عزت باشا » أحد مستشاريه الرئيسيين بعد الفشل الذي اصابه خلال الازمة وخلفه « أمين بك » كواسطة بين السلطان والصدر الأعظم (٤) ، كما تشكلت اللجنة التي تقرر أن تساهم مع اللجنة المصرية برئاسة الكابتن أوين في تخطيط الحدود بين البلدين ، وقد أتمت اللجنتان عملهما في أول أكتوبر من نفس العام ؛ وبنهاية عملية التخطيط عملية تماما أزمة العقبة التي كادت أن تؤدي الى صدام عسكري بريطاني عثماني . (٥)

لقد أثرت أزمة العقبة في مستقبل مصر الى حد بعيد المدى فهي لم تنته فقط بالاستسلام التركي أو بتعيين حدود مصر الشرقية ،

Corres. Part LXV, No. 286 Cromer to Grey May 21, (١)
1906 Desp. No. 77.

Ibid No. 241 Grey to Spring-Rice and Sir E. Bertie (٢)
May, 14 1906.

Ibid No. 255 Cromer to Grey May 19, 1906 Tel No. 168. (٣)

Ibid No. 259 O'Connor to Grey May 15, 1906 Desp. No. (٤)
332.

(٥) انظر نص الاتفاقية بالعربية والانجليزية والتركية في ملحق الكتاب بالوثائق المصرية .

يل امتدت الى جوانب أخرى خاصة فيما اتصل منها بعلاقة مصر
بالدولة العثمانية ، جارتها الشرقية .

ويمكن أن نعتبر أن آثار هذه الأزمة في هذا الجانب هي التي
مكنت سلطات الاحتلال البريطاني عندما أعلنت الحماية على مصر
أثر دخول تركيا الحرب في صفوف دول الوسط ١٩١٤ أن يكون
هذا الاعلان « مستريحا » تماما بعد أن مكنتها هذه الازمة من
القضاء على المظهر المادى من استمرار تبعية مصر للدولة العثمانية
بانتهاء منصب المندوب السامى التركى فى القاهرة نتيجة لموقف
الرجل الذى كان يشغله ابان الأزمة منها ، وهو الغازى مختار
باشا .

ومن المعلوم أنه فى عام ١٨٨٦ عينت الحكومتان البريطانية
والتركية مبعوثين لبحث الامور المتعلقة بالموقف فى مصر هما الغازى
مختار باشا والسير هنرى درمند وولف .

وقد نشج عن المفاوضات بينهما تلك المعاهدة التى سميت
« بمعاهدة وولف » والتى لم يعتمدها السلطان مما أدى الى عدم
تنفيذها . ورغم فشل المهمة التى جاء من أجلها مختار باشا الى
القاهرة الا أنه بقى فيها مندوبا ساميا تركيا .

وكان من المفهوم تماما أن علاقة مختار باشا ببعض الصحف
فى القاهرة هى التى دفعتها الى شن حملة شعواء على الاحتلال أثناء
الأزمة الى حد هدد بقيام ثورة دينية فى البلاد مما أدى الى استدعاء
مزيد من قوات الاحتلال لمواجهة هذه الثورة المحتملة .

كما كان من المفهوم أيضا أن من أسباب التعقيدات الكثيرة
التي دخلت على المفاوضات ، والتى انتهت الى الأزمة كان موقف
مختار باشا نفسه . فمثلا عندما تقرر عقد مجلس عسكري لبحث

المسألة في ١٤ فبراير كان موقف السلطان وديا للغاية ، وقد خرج أوكونر من هذا بأن المسألة على وشك الحل ، ولكن فجأة يتغير موقف الباب العالي ويعلن في اليوم التالي أن طابا قسم من الأراضي التركية ، وقد علم أن التغيير الذي طرأ على الموقف كان نتيجة لبرقية وصلته من مختار باشا (١) .

ولهذا نظر كل من كرومر وأوكونر الى مختار باشا بعين العداء ، وعندما قررت الحكومة التركية اختياره مندوبا لها ليتقدم الى العقبة ؛ ويتحرى عن حقيقة موقع الأراضى المتنازع عليها أبلغ السفير البريطاني في استنبول وزير الخارجية التركية أن «حكومته لا تنظر لهذا الاختيار بعين الرضاء» (٢) .

كما لم يتردد كرومر في ابداء غضبه وتشاؤمه من نزول المبعوثين التركيين مظفر بك وفهمى افندى في قصر مختار باشا ، واعتبر أنه هذا النزول مقدمة لفشل مهمة المبعوثين (٣) .

وأثناء المفاوضات كان مختار باشا دائما في الصورة ، وكان يحض السلطان على الاحتفاظ بالمراكز المحتلة وتأمين غيرها ، بل أنه دفع القائد العسكرى فى العقبة الى تقديم تقارير بنفس المعنى (٤) .

لكل هذه الأسباب بدأت السلطات البريطانية فى القاهرة لا تعترف بمركز مختار باشا كمندوب سام تركى فى البلاد .

(١) Corress Part LXIV No. 21 O'Conor to Grey Feb. 16, 1906. (Tel. No. 21).

(٢) Ibid No. 86 O'Conor to Grey Feb. 19, 1906 (Tel. No. 25).

(٣) Ibid No. 104 Cromer to Grey Feb. 19, 1906 (Tel No. 51)

(٤) Ibid No. 147 O'Conor to Grey March 19, 1906. (Tel. No. 39).

ويكتب كرومر في هذا المعنى في ٢١ مايو انه يعتبر « ان الخديو هو الممثل الوحيد الشرعى للسلطان فى مصر » (١) .

وعندما تقدم مختار باشا لمفاوضة الخديوى باسم الدولة فى أوائل ابريل رفض عباس بتحريض من البريطانيين بدء التفاوض قبل أن يصل اليه من استنبول تخويل لمختار باشا بمثل هذا العمل (٢) .

ومن الواضح أن هذا لرفض قد تضمن عدم اعتراف الحكومة المصرية بالرجل كمندوب سام تركى فى البلاد يمكن أن يمثل حكومته دون تخويل منها .

وبالفعل لم تبدأ المفاوضات الا بعد أن وصل التحويل المطلوب بعد حوالى أربعة أيام (٣) .

وبعد انتهاء الأزمة ظلت الحكومة البريطانية تتربص لمنصب السامى التركى فى مصر حتى وصلتها الانباء باستقالة مختار باشا خلال النصف الاول من أغسطس عام ١٩٠٨ .

وقد دعا هذا وزير الخارجية البريطانية أن يؤكد عدم سماح حكومته بتعيين خلف جديد لمختار باشا . وكتب سير ادوارد جراى لسير لوثر Lowther السفير البريطانى الجديد فى استنبول انه « من المرغوب فيه تماما منع تعيين خلف فى مركز المندوب

(١) Corres Part LXV No. 286 Cromer to Grey May 21, 1906 (Tel No., 77).

Ibid No. 15 Cromer to Grey April 5, 1906 (Tel. No. 87).

Ibid No. 32 Cromer to Grey April 9, 1909 (Tel No. 95).

السامى التركى فى مصر ما دام قد تخلى عنه الغازى مختار باشا .
وليكن معلوما أن الموظف الوحيد الممثل للسلطان فى مصر هو
الخديو « (١) » .

وعندما عين رضا باشا فى المنصب فى فبراير من العام التالى
رفضت الحكومة البريطانية لاعتراف بهذا التعيين (٢) .

ولما احتجت الدولة العثمانية على موقف البريطانيين من هذه
المسألة رفض هذا الاحتجاج ولم تتمكن تركيا من تنفيذ رغبتها
بتعيين آخر مكان مختار باشا (٣) .

وبهذا انتهى هذا المنصب من مصر الذى ظل لما يقرب من
ربع قرن مظهرا للوجود التركى فى مصر ، الى جانب فرمان الذى
كان يصدره الباب العالى عند تولية الخديوى .

وهكذا وبدلا من أن تؤدى محاولة احتلال طابا الى تحقيق
الأهداف المطلوبة من ورائها ، فقد انقلبت تماما على أصحابها وأنت
بنتائج معاكسة تماما ، وهى على أى الأحوال فى نهاية الأمر نتائج
متصلة بمحاولة انتهاك الحقوق المقررة والحدود المعروفة
للدول !

Corres Part LXX No. 88 Grey to Sir G. Lowther Aug. 19, (١)
1908 Tel No. 158.

F.O. 407/174 No. 17 Grey to Lowther Feb. 13 1909. (٢)

F.O. 407/174 No. 42 Grey to Graham March 6, 1909. (٣)

وثائق غير منشورة

Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt and the Soudan

Part	Date
LXIV	Jan.-March, 1906
LXV	April-June, 1906.
LXVI	July-Sept. 1906
LXVIII	Jan-June, 1907
LXX	1908.

Public Record Office (London)

Foreign Office 407/174 . 1909

وثائق منشورة :

Parliamentary Debates — House of Commons — Fourth Series
1906 Vols 153-157.

Reprot by his Agent and Consul General on the Finances,
Administration and Condition of Egypt and the Soudan, 1906

مراجع

Cromer, The Earl of :

Modern Egypt (2 Vols) London 1906

Blunt, Wilfrid Scawen :

My Diaries

Being A Personal Narrative of Events 1888-1914

Part two (1900 - 1914) London

Grey of Falladon :

Twenty Five Years 1892-1916

Volume 1

London, 1925

أحمد شفيق :

مذكراتي في نصف قرن القسم الثاني - ج ٢ القاهرة ١٩٣٦

دوريات :

المقطم - اللواء - المؤيد .

القسم الثانى

الوثائق

أولا : الوثائق المصرية

ثانيا : الوثائق الانجليزية

وترجمتها بالعربية

تؤلا : الوثائق المصرية

الموضوع	التاريخ	الراسل	رقم الوثيقة
تعيين ابراهيم فتحى واوين بك فى لجنة الحدود	١٦ مايو ١٩٠٦	جناب الخديوى مصطفى فهمى	١
نفس الموضوع		نص اتفاقية الحدود بالتركية	٢
		نص اتفاقية لحدود شبه جزيرة سيناء الواقعة من الجانبين المصرى والتركى فى ٣٠ اكتوبر ١٩٠٦ باللفظين العربية والانجليزية .	٣
			٤

البحر ففتح بابك واودع

وقد اقصت ارادتنا فبينما نلهم عهدا
ورفعنا ~~بنتنق~~ مع المأمورين الحضرية في الكوفة
الحيوية ونشكها فنرى في شجرة لعمري كاتبا
وعد فوضنا لك الملك الطاعة في الاتفاق مع
منه وبما لا ريب على الجوابه ففترات فحينما
الله المستقيم كما يشيرون في ذلك العهد ملك
ادارة تلك الدولة والى
انه الذي يترجم انه يتبع في نه فخرنا بوجهه والى
في فتحه ففتحنا في سائر قريتنا الى اننا
على السبب بعد هزلة كثرنا الى الله

EGYPTIAN STATE TELEGRAPHS مصلحة تلغرافات الحكومة

TÉLÉGRAPHES DE L'ÉTAT

McGowan & Co. Limited, Printers, London.

No. ١٢٠	Station	Transmitted to
Original No. ١٢٠	Date ٩-١ ٥ ١١	Date
No. d'origine ١٢٠	Time received	h. m.
Words ١	Heure de la reception ٩ ٥	Clark
Mot ١		Remarks
Remarks		Observations
Observations		
Clark		
Employé		
Notes		
Voie		

RECEIVED THE FOLLOWING TELEGRAM: وصل التلغراف الومع اعداد

RECU LE TÉLÉGRAMME SUIVANT :

Station from	Date	h. m.
De	١٠ ٥ ١١	٩ ٥
	١٠ ٥ ١١	٩ ٥

وصل التلغراف مع جناب الورد كرومر تحت
مصادقة جناب الصالح القيسم على تعيينه او
بك مدير قسم الخانات وراهمم فنجي ماشا مندوبين
من طرف ائمة الخدوت للشوم حائل الى العقبه
والاجتماع مع المندوبين الصاخضيه لتعديد التتو
المصره في شبه فزرة سينا ونحو لتتو بين مصر
السلطه المملوكه في هذا الشأن ورافقها بعض
مستخدمين من اهل المسام فاقول العرض عند ذلك

مصلحة التلغرافات ليست مسعولة فيما يحدث بالادارات النافذيه من الغلط او التأخير او عدم الاستدراك
الورد من التلغراف اليه ان يختار المصلحة فيما يحدث من التأخير او الغلط

Le public est averti de porter plainte à l'Administration.

The telegraph department is not responsible for delay or error in the transmission of telegrams. The receiver is requested to report to the Administration any delay or error that may occur.

Form No. 6. 14
(Receiving)

تسليمه واراد لمر ١٢

EGYPTIAN STATE TELEGRAPHS مصلحة تلغرافات الحكومة TÉLÉGRAPHES DE L'ÉTAT

McGonigle & Co. Limited, Printers, London.

No. _____	رقم	Station _____	محطة	Transmitted to } _____	ارسل الى
Original No. _____	رقم الاصل	Date _____	تاريخ	Transmitted } _____	تاريخ
No. of _____	كلمات	Time received _____	وقت الورد	Date _____	تاريخ
Words _____	كلمات	Hour _____	ساعة	h. _____ m. _____	دقيقة
Remarks _____	ملاحظات	Time received _____	وقت الورد	Clerk _____	اسم الموظف
Remarks _____	ملاحظات	Hour _____	ساعة	Employed _____	موظف
Remarks _____	ملاحظات	Time received _____	وقت الورد	Remarks _____	ملاحظات
Remarks _____	ملاحظات	Hour _____	ساعة	Observations _____	ملاحظات

RECEIVED THE FOLLOWING TELEGRAM: وصل التلغراف الموضح ادناه RECU LE TÉLÉGRAMME SUIVANT :

Station from _____ Date _____ h. _____ m. _____

De _____

_____ ساعة _____ دقيقة _____

_____ الى _____

The Telegraph Department declines any responsibility for delay, error, non-delivery, non-arrival, etc. The receiver is requested to report to the Administration any delay or error that may occur.

لدينا - العالي الفخ من لدى الموقفة بعد
امر الكبريم بارسل تلغراف بهذا المعنى الى
فخامة السيد العظيم . والربما اشعارنا تلغرافيا
بحال ارسال التلغراف المذكور للسيد ك
رئيس
بعبين

L'Administration n'accepte aucune responsabilité pour le retard ou les erreurs dans le service des Télégraphes. Dans le cas où des retards ou erreurs ont été constatés, le public est prié de porter plainte à l'Administration.

مصلحة التلغرافات ليست مسؤولة عما يحدث بالاداءات التلغرافية من التأخير او عدم الارسال او عدم التسليم الى
المرجو من المرسل اليه ان يخطر بالملاحظة عما يحدث من التأخير او الغلط

حاج آقا و قدس سنجی غفرلہ سبب جزیہ کی درآمدہ ہر طرف سے خاص ادارہ قمیسی اکادمی سلطنت سنیہ مامورین ہندوستان جیلندھریہ مامورین کی طرف سے ۱۲۲۱ھ بمطابق ۱۸۰۸ء بمطابق ۱۷۹۷ء نشریہ دروازہ فتح پور ناگپورہ مامورین اعلیٰ و اعلیٰ اولیٰ استقامت در

هناك ولدتي وفردوسا غنية طريفا ستم جريزاي ارانسه بر خفي خافي داره تعينه هانه جلوت سينه در ارايه هره ميرايوي احمد مظفر وسيد بس محمد فاني ولد و
 جليله ايريه طرسته ميرزا ابراهيم فتح محمد ميرايوي روبرو كرايكيان روبرو ايريه بدج فافه جوريوه سلطنت سينه دهر بريت جليله ايريه نالدينه وارايه هفت
 ايلوف ايريه

[illegible][illegible]

امیر لہا ارکاہ جہیم کی بی بی ارکاہ جہیم میرا لہا
دور جہیم کا لہا میرا لہا جہیم لہا

الزحف

٢٠٢٠ أكتوبر ١٩٠٦

سر ياور جناب خزيوي سارلوا اقدم مفرقري
نبا على ارسارلوا اقدم الرار اشتر في بان ارسل لسا اتم نسخ بلعربية ونسخ بالانكليزية منه الاتفاقيات التي عقدت
بين المذوبين الثمانين والمذوبين العشرين بشأن تحييد تخوم تينا السرية برجا التكرم بعفرا على سمو الجناب العالي
المذوي اقدم مفرقري

١٩٠٦
R. C. B.

THIS is the AGREEMENT signed and exchanged at RAFAH on (13 Shaban 1324, 18th Ailul 1322,) 1st October, 1906, between the Commissioners of the TURKISH SULTANATE and the Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, concerning the fixing of a SEPARATING ADMINISTRATIVE LINE between the Villayet of HEJAZ and Gouvernorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA.

El Miralai Staff Officer Ahmed Muzaffer Bey and El Binbashi Staff Officer Mohammed Fahmi Bey as Commissioners of the TURKISH SULTANATE, and Emir El Lewa Ibrahim Pathi Pasha and El Miralai R.C.R. Owen Bey as Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, having been entrusted with the delimitation of the ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE between the Villayet of HEJAZ and Gouvernorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA, have, in the name of the TURKISH SULTANATE and the EGYPTIAN KHEDIVIATE, agreed as follows :

Article I. The ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE, as shewn on map attached to this AGREEMENT, begins at the point of RAS TABA on the Western Shore of the GULF of AKABA and follows along the Eastern ridge overlooking WADI TABA to the top of JEBEL FORT, from thence the SEPARATING LINE extends by straight lines as follows :-

from JEBEL FORT to a point not exceeding two hundred metres to the East of the top of JEBEL PATHI PASHA, thence to that point which is formed by the intersection of a prolongation of this line with a perpendicular line drawn from a point two hundred metres measured from the top of JEBEL PATHI PASHA along the line drawn from the centre of the top of that Hill to MOFRAK POINT (the MOFRAK is the junction of the GAZA - AKABA and NEKHEL - AKABA Roads). From this point of intersection to the Hill East of and overlooking THAMULET EL RADADI - place where there is water - so that the THAMILA (or water) remains West of the

LINE, thence to top of RAS RADADI marked on the above mentioned Map as A. 3., thence to top of JEBEL SAFRA marked as A. 4., thence to top of Eastern Peak of UM GUP marked as A. 5., thence to that point marked as A. 7. North of THAILLET SUEIDIA, thence to that point marked as A. 8. on West North West of JEBEL SETAUI, thence to top of Hill West North West of BIR MASHARA (which is the Well in the Northern branch of the WADI YA YBIN, leaving that Well East of the SEPARATING LINE), from thence to A. 9., from thence to A. 9. bis West of JEBEL MEGRAH, from thence to RAS EL AIN marked as A. 10 bis, from thence to a point on JEBEL UM HAWATIT marked as A. 11., from thence to half distance between two Pillars (which Pillars are marked as A. 13.) under a Tree three hundred and ninety metres South West of BIR KAFAM, it then runs in a straight line at a bearing of 280° of the Magnetic North (viz: 80° to the West) to a point on a sand Hill measured four hundred and twenty metres in a straight line from the above mentioned Pillars, thence in a straight line at a bearing of 334° of the Magnetic North (viz: 26° to the West) to the MEDITERRANEAN SEA passing over Hill of Ruins on the SEA SHORE.

Article 2. The SEPARATING LINE mentioned in Article 1. has been indicated by a black broken line on duplicate maps (annexed to this AGREEMENT), which shall be signed and exchanged simultaneously with the AGREEMENT.

Article 3. Boundary Pillars will be erected, in the presence of the Joint Commission, at intervisible points along the SEPARATING LINE, from the point on the MEDITERRANEAN SHORE to the point on the SHORE of the GULF of AKABA.

Article 4. These Boundary Pillars will be under the protection of the TURKISH SULTANATE and EGYPTIAN KHEDIVIATE.

Article 5. Should it be necessary in future to renew these Pillars, or to increase them, each party shall send a Representative for this purpose. The positions of these new Pillars shall be determined by the course of the SEPARATING LINE as laid down in the Map.

Article 6. All Tribes living on both sides shall have the right of benefiting by the water as heretofore, viz: they shall retain their Ancient and Former rights in this respect.

Necessary guarantees will be given to Arab Tribes respecting above.

Also TURKISH Soldiers, NATIVE Individuals and GENDARMES shall benefit by the water which remained West of the SEPARATING LINE.

Article 7. Armed TURKISH Soldiers and armed GENDARMES will not be permitted to cross to the West of the SEPARATING LINE.

Article 8. Natives and Arabs of both sides shall continue to retain the same Established and Ancient rights of ownership of Waters, Fields and Lands on both sides as formerly.

Commissioners of the
Turkish Sultanate.

(sd) Miralai Staff Officer
Muzaffer,

(sd) Bimbashi Staff Officer Fakri,

Commissioners of the
EGYPTIAN Khedivate.

(sd) Emir Lewa Ibrahim Pasha,

(sd) Miralai R.C.F. Owen.

هذه هي الاتفاقية التي وقع عليها وتبطلت في رفاع ١٣ شعبان المعظم سنة ١٣٤٤ الموافق ١٨ ايلول سنة ١٣٣٢ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبى الدولة العلية ومندوبى الخديويه الجليله المصريه بشأن تعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا بما انه قد عهد الى كل من الميرالاي ارکان حرب احمد مظفر بك والنجاشي ارکان حرب محمد فهى بك بصفتها مندوبى الدولة العلية واني كل من امير اللوا ابراهيم فتحي باشا والميرالاي روجر كرميكل روبرت اوين بك بصفتها مندوبى الخديويه الجليله المصريه بتعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديويه الجليله المصريه على ما ياتي —

المادة الاولى — يبداء الخط الفاصل الادارى كما هو مبين بالخريطة المرفقه بهذه الاتفاقية من نقطة راس طابه الكائنه على الساحل الغربى بخليج العقبة ويمتد الى قمة جبل فورث مارا على رؤوس جهال طابه الشرقيه المطله على وادى طابه ثم من قمة جبل فورث يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الاتيه — من جبل فورث الى نقطة لا تتجاوز مائتى متر الى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها الى النقطة الحادثة من تلافى امتداد هذا الخط بالعامود المقام من نقطة على مائتى متر من جبل فتحي باشا على الخط الذى يربط مركز تلك القمه بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غزه الى العقبة بطريق تسفل الى العقبة) ومن نقطة التلافى المذكوره الى التلة التى الى الشرق من مكان ماء يعرف بشيله الردادى والصله على تلك التلة (بحيث تبقى التلة غربى الخط) ومن هناك الى قمة راس اردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة اعلاه ب 8 A. ومن هناك الى راس جبل الصفرة المدلول عليه ب 4 A. ومن هناك الى القمه الشرقيه لجبل ام قد المدلول عليها ب 5 A. ومن هناك الى نقطة مدلول عليها ب 7 A. الى الشمال من تلة سويلمه ومنها الى نقطة مدلول عليها ب 8 A. الى غرب الشمال الغربى من جبل ساوى ومن هناك الى قمة التله التى الى غرب الشمال الغربى من بئر المغارة (وهو بئر فى الفرع الشمالى من وادى ماين بحيث يكون البئر شرقى الخط الفاصل) ومن هناك الى 9 A. ومنها الى 9 B. ومن هناك الى 10 A. ومن هناك الى نقطة على جبل ام حوايط مدلول عليها ب 11 A. ومن هناك الى منتصف المسافه بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافه ثلاثيه وتسعون مترا الى الجنوب الغربى من بئر رفاع والمدلول عليه ب 12 A. ومن هناك الى نقطة على اللال ازمليه فى اتجاه مايتين وثمانين درجه (٢٨٠) من الشمال المغناطيسى (اعنى ثمانين الى الغرب) وعلى مسافه اربعماية وعشرين مترا فى خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه ثلاثيه واربعه وثلاثين درجه (٣٤) من الشمال المغناطيسى (اعنى ستة وعشرون الى الغرب) الى شاطئ البحر الابيض المتوسط مارا بثلة خرائب على ساحل البحر .

الماده الثانيه — قد دل على الخط الفاصل المذكور باعادة الاولى بخط اسود منقطع

في تسحق الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتي موقع عليها الفريقان ويتبادلها بنفس الوقت الذي يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلها .

المادة الثالثة - تمام اعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر الابيض المتوسط الى النقطة التي على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذي يليه وذلك بحضور مندوبين الفريقين .

المادة الرابعة - يحافظ على اعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجليلية المصرية .

المادة الخامسة - اذا اقتضى في المستقبل تجديد هذه الاعمدة او الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التي تزداد على الخط المدلول عليه في الخريطة .

المادة السادسة - جميع القبائل الفاطنة في كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم اي ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وصلى التامينات اللازمة بهذا الشأن إلى العربان والعشائر وكذلك العساكر الشاهانية . وافراد الاهالي والجندرمه ينتفعون من المياه التي بقيت غربي الخط الفاصل .

المادة السابعة - لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندرمه بالمرور الى غربي الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - تبقى اهالي وعربان الجمعتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية المياه والبقول والاراضي كما هو متعارف بينهم .

كاتب تركي نظارة الحربية
يوسف سامح

ترجمه طبق الاصل المحرر باللسان التركي
قول اخاسي ارکان حرب

اسعد

المندوبون من قبل الدولة العلية
ميرالاي ارکان حرب
مظفر
بيكاشي ارکان حرب
فهي

المندوبون من قبل الخديوية الجليلية المصرية
ميرلوا
ابراهيم فتحي
ميرالاي
اوين

ثانيا - الوثائق الانجليزية :

الرقم	الراسل	التاريخ	الموضوع
١	سير أ - بارنج	١٤ أبريل ١٨٩٢	رسالة تتضمن نسخة من العدد الخاص بالجريدة الرسمية المؤرخة في ١٤ أبريل خاصة بتولية الخديو ونص فرمان والبرقية التي أرسلها الصدر الأعظم ، كذلك مراسلات مع الحكومة المصرية بشأن فرمان والبرقية .
٢	سير ن - أوكوفو	٣ مايو ١٩٠٦	تلخيص للمراحل الأساسية التي مرت بها مسألة الحدود التركية - المصرية منذ قيامها في أوائل يناير الى تقديمه لمذكرة للباب العالي في ٣ مايو تطلب من الحكومة 'العثمانية' الاستجابة لمطالب الحكومة البريطانية بإجراء عن طابا وتعيين الحدود خلال عشرة أيام .

الموضوع

التاريخ

الراسل

٣ مايو ١٩٠٦

سير ن . أوكونز

٢

العالى فى ٣ مايو .

١٢ مايو ١٩٠٦

سير ن . أوكونز

٢

تتضمن نسخة من مذكرة البسابق
العالى فى ١١ مايو ورده عليها فى ١٢
مايو .مذكرة أخرى من الباب العالى فى ١٤
مايو .

١٤ مايو ١٩٠٦

سير ن . أوكونز

٣

تلخيص للمراحل الأخيرة من أزمة
الحدود التركية - المصرية .

١٤ مايو ١٩٠٦

سير ن . أوكونز

٦

تتضمن نسخة من مذكرة وجهها الى
الباب العالى . نيابة عن الحكومة

١٥ مايو ١٩٠٦

سير ن . أوكونز

١

البريطانية بشأن تنفيذ المطالب
البريطانية المتعلقة بمسألة الحدودالتركية - المصرية على ضوء تصريح
الباب العالى الصادر فى ١٤ مايو .

٢١ مايو ١٩٠٦

ايرل كرومر

٨

تلخيص للمراحل المختلفة لمسألة
الحدود التركية - المصرية منذ ظهورها

حتى يوم ١٤ مايو .

وثيقة رقم (١)

سير أ . بارنج الى ماركيز اوف سولسبرى . (وصلت في ٢٦ أبريل)

القاهرة في ١٤ أبريل ١٨٩٢

(مسنحرج)

تم تنصيب الخديو صباح اليوم في قصر عابدين .
وأتشرف أن أرسل اليكم رفق هذا نسخة من العدد الخاص
للجريدة الرسمية التي صدرت صباح اليوم وبها تقرير عن التولية
ونص فرمان والبرقية التي بعث بها الصدر الأعظم . ونشرت
الجريدة أيضًا المذكرات التي وجهتها ، بناء على تعليماتكم ، الى
الحكومة المصرية عن موضوع فرمان والبرقية .

هذا وقد أرسلت نسخة من هذا العدد الخاص من الجريدة
الرسمية الى سفير جلالته في استنبول .

مرفق لرقم (١)

ترجمة فرمان الشاهاني الصادر بتولية الجنب

الخديوي المعظم عباس حلمي باشا

الدستور الأكرم والمعظم الخديوي الأفخم المحترم نظام العالم
وناظم منازم الأمم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متم مهام الأنام

بالرأى الصائب مههد بنیان الدولة والاقبال مشید اركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مکمل ناموس السلطنة العظمی المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى خدیو مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلا الحامل لنیشاننا الهمایونی المرصع المجیدی ولنیشاننا العثماني من الطبقة الأولى وزیرى سمیر المعالی عباس حلمی باشا أدام الله اجلاله وضاعف بالتأيید اقتداره واقباله .

انه لدى وصول توقيعنا الهمایونی الرفیع يكون معلوما لكم انه بناء على ما قضى به الله من انتقال جنتمكان محمد توفیق باشا خدیو مصر الى رحمته تعالى واعلاما بجليل التفاتنا ونظرا الى حسن خدامتكم وصدقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفا ومعلومات تامة بخصوص الاحوال المصرية وانكم كفوء لاصلاحها وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المبينة فى الفرمان الشاهانى الصادر بتاريخ ٢ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧ هجرية والمبينة أيضا فى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الاراضى المنضمة اليها طبقا للفرمان الشاهانى الصادر بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨١ هجرية وذلك بمقتضى ارادتنا الشاهانية الصادرة فى ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ ولأنكم أكبر أولاد جنتمكان الخدیو المتوفى وجهت الى عهدكم الخديوية المصرية توفيقا للقاعدة المقررة بالفرمان الشاهانى الصادر فى ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ القاضى بأن الخديوية المصرية تؤل الى أكبر الأولاد البكر فالبكر .

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة أهاليها ورفاهيتهم هى من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا كنا وجهنا فرمانا شاهانيا لتحقيق هذه الغاية الحميدة بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ الى جنتمكان والدكم بتوليته الخديوية المصرية وضمناه المواد الآتية :

ان جميع ايرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفؤها باسمنا الشاهانى وحيث أن أهالى مصر أيضا تبعة دولتنا العلية وان الخديوية المصرية ملزومة بإدارة أمور المملكة الملكية والمالية والعدلية بشرط أن لا يقع فى حقهم أدنى ظلم ولا تعد فى وقت من الاوقات فخديو مصر يكون مآذونا بوضع النظمات اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وأيضا يكون خديو مصر مآذونا بعقد وتجديد المشاركات مع مأمورى الدول الأجنبية بخصوص الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لاجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات الدائرة التى بين الحكومة والأجانب أو الأهالى والأجانب من أمور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل بمعاهدات دولتنا العلية البوليتيقية وفى حقوق متبوعة مصر لها ولكن قبل اعلان الخديوية المشاركات التى تعقد مع الاجانب بهذه الصور يصير تقديمها الى بابنا العالى وأيضا يكون حائزا للتصرفات الكاملة فى أمور المالية لكنه لا يكون مآذونا بعقد استقراض بوجه من الوجوه وانما يكون مآذونا بعقد استقراض بالاتفاق مع المدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسميا وهذا الاستقراض يكون منحصر فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصا بها وحيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها فلا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الاراضى المصرية للغير مطلقا ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠ ألف ليرة عثمانية الذى هو الويركو المقرر دفعه فى كل سنة فى أوانه وكذلك جميع النقود التى تضرب فى مصر تكون باسمنا الشاهانى ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ثمانية عشر ألفا لأن هذا القدر كاف لحفظ أمنية بلاد مصر الداخلية فى وقت الصلح ولكن حيث أن قوة مصر البرية والبحرية مرتبة كذلك من أجل دولتنا يجوز أن يزداد مقدار العساكر بالصورة التى تستدعى فيها

حالة دولتنا العلية محاربة وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم ويباح لخدو مصر ان يعطى الضباط البرية والبحرية الى غاية رتبة اميرالاي والملكية الى الرتبة الثانية ولا يرخص لخدو مصر أن ينشئ سفنا مدرعة الا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية اليه من دولتنا العلية ومن اللزوم المحافظة على كل الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت ارادتنا السنية باجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا أمرا هذا الجليل القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايوني وأرسلناه .

تحريرا في (٢٧) شعبان المعظم سنة ١٣٠٩ من هجرة صاحب العزة والشرف (١) .

ترجمة تلغراف

دولتو فخامتلو الصدر الاعظم الى الجناب الخديوى المعظم
بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٢

معلوم لدى جنابكم العالى أن جلالة مولانا السلطان الأعظم كان قد صرح للحكومة المصرية بوضع عدد كاف من الجند بجهات الوجه والمويلح وضبا والعقبة الواقعة على شواطئ الحجاز وكذلك فى بعض جهات من شبه جزيرة طورسينا بسبب مرور المحمل المصرى من طريق البر .

ولما كانت جميع هذه الجهات غير مهيئة أصلا فى خريطة سنة

(١) نقلا عن الأصل العربى .

١٢٥٧ المسلمة الى جنتم كان محمد على باشا الميمنة بها الحدود
المصرية لذلك اعيد الوجه أخيرا الى ولاية الحجاز بمقتضى ارادة
شاهانية كما اعيد اليها ضبا والمويلح وضمت العقبة كذلك الآن
الى الولاية المذكورة أما من جهة شبه جزيرة طورسينا فهي باقية على
حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التي كانت
مدارة بها في عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق
باشا (١)

كتاب من جناب السير افلن بارنج وكيل وقنصل جنرال
حكومة جلالة الملكة الى صاحب السعادة تيجران باشا ناظر
الخارجية .

القاهرة فى ١١ ابريل سنة ١٨٩٢

يا حضرة الناظر

أتشرف بأن أبعث اليكم مع هذا نسخة من نص فرمان التركى
لصادر من جلالة السلطان الى الجناب الخديوى المعظم أوصلها الباب
العالى الى سفير جلالة ملكة بريطانيا بالاستانة وقد وردت الى منه
اليوم وكذلك مرسل معا ترجمتها بالفرنساوية .

وسترون سعادتكم ان فرمان الحالى يحتوى على فقرة مختصة
بحدود الديار المصرية ليست موجودة فى فرمان الصادر الى المغفور
له الجناب الخديوى محمد توفيق باشا بتاريخ ١٩ شعبان سنة
١٢٩٦ .

ففى الترجمة الفرنسية لذلك فرمان صرح جلالة السلطان
انه وجه الى الجناب الخديوى (خديوية مصر بحدودها القديمة مع

(١) نقلا عن الأصل العربى .

فيليب جلاذ : المصدر السابق ج ٦ ص ٧٥٩ .

الأراضي التي ضمت اليها) أما في فرمان الحالى فقد ذكر أن
(خديوية مصر بحدودها القديمة المبينة فى فرمان الشاهانى
الصادر فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ هجرية والمبينة أيضا فى
الخريطة الملحقه بالفرمان المذكور والأراضي المنضمة طبقا للفرمان
العالى الصادر بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨١ هجرية قد وجهت
الى عهدتكم) وانى مكلف من لدن جناب السكرتير العام لنظارة
خارجية حكومة جلالة الملكة باستلفات نظر سعادتكم الى هذا الاختلاف
وأن أطلب اليكم أن تتفضلوا باعلامى رسميا عما اذا كانت وردت
ايضاحات بهذا الشأن من الباب العالى الى الحكومة المصرية .

وانى أغتنم هذه الفرصة لتقديم فائق احترامى (١)

(بارنج)

كتاب من صاحب السعادة تيجران باشا ناظر الخارجية الى
جناب السير افلن بارنج وكيل وقنصل جنرال الدولة البريطانية
السياسى .

القاهرة فى ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢

يا حضرة الوزير

قد تشرفت بورود رسالتكم المؤرخة ١١ ابريل الحالى ومعها
نسخة باللغة التركية مع ترجمتها بالفرنساوية من فرمان تولية
الجناب الخديوى المعظم وقد بينتم فيها أن الفقرة المختصة بحدود
الخديوية ليست مطابقة لنظيرتها فى فرمان الشاهانى الصادر
بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ وتفضلتم بالاستفهام عما اذا كان

(١) نقلا عن الاصل العربى .

فيليب جلاد : المصدر السابق ص ٧٥٩ .

قد ورد للحكومة الخديوية ايضاحات بهذا الشأن من الباب العالى
وانى لسعيد لامكانى افادة جنابكم يا حضرة الوزير انه بالفعل
قد ارسل فخامتلو الصدر الاعظم الى الجناب الخديوى بتاريخ ٨ من
هذا الشهر بطريق التلغراف ارادة شاهانية توجه الى جنابه العالى
ادارة شبه جزيرة سيناء كما كانت لاسلافه وهذه الارادة المرسل
منها نسخة مع هذا قد ارضت الجناب الخديوى المعظم تمام الرضاء
فبادر برفع عبارات الشكر الى جلالة السلطان المعظم .

وتفضل يا حضرة الوزير بقبول فائق احترامى (١)

(تيجران)

وكالة بريطانيا السياسية

القاهرة فى ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢ (نمرة ٢٢)

الى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية

يا حضرة الناظر

أتشرف بافادتكم عن وصول مذكرة سعادتكم المؤرخة فى هذا
اليوم ردا على محررى المؤرخ ١١ الجارى المرسل معها النص التركى
مع الترجمة لرسالة صادرة بتاريخ ٨ من هذا لشهر من الصدر
الاعظم الى الجناب الخديوى المعظم ينبىء جنابه العالى بأن الحالة فى
شبه جزيرة طور سيناء باقية على ما كانت عليه وأنها تستمر مدارة
بيد الخديوية المصرية .

وتعلمون سعادتكم انه لا يمكن اجراء تغيير فى الفرمانات
التي تربط مصر بالباب العالى بدون رضاء حكومة جلالة الملكة ولذلك

(١) نقلا عن الأصل العربى : فيليب جلاد ، المصدر السابق ، ص ٧٦٠ .

وردت الى تعليمات باستلغات نظر سعادتك الى ما ذكر في الفرمان
الحالى فيما يختص بالحدود مخالفا لما تضمنه فرمان المغفور له
الخدوي المتوفى وانه اذا قرئ وحده أخذ منه أن شبه جزيرة
طور سينا لا تكون فى المستقبل تابعة فى الادارة الى الخديوية المصرية
ولكن الى الولاية الحجازية .

الا أن تلمغراف الصدر الاعظم الذى تكرمتم بإبلاغه الى يعد
جليا أن شبه جزيرة سينا أى الأراضى المحدودة شرقا بخط متجه فى
الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش الى رأس خليج العقبة
يستمر تحت ادارة مصر وتكون قلعة العقبة الواقعة شرقى الخط
المذكور جزءا من ولاية الحجاز .

وقد كانت أبلغت حكومة جلالة الملكة الباب العالى منذ بضعة
أسابيع بواسطة وكيل أشغالها فى الاستانة استعدادها لقبول هذه
التسوية .

وفى هذه الأثناء وردت الى تعليمات تجيز لى التصريح بأن
حكومة جلالة الملكة قد قبلت تحديد الحدود المبين فى الفرمان الحالى
بالصورة التى بين ونقح وفسر بها فى التلمغراف الصادر فى ٨
الجارى من دولتلو فخامتلو الصدر الأعظم الذى تعتبره حكومة جلالة
الملكة كملحق للفرمان وجزء منه وانها لا ترى ادنى مانع من اعلان
الفرمان رسميا مع اضافة التلمغراف المفسر له السالف ذكره .

وازيد على ما تقدم ان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها التسليم
بان التغييرات التى ادخلت فى عبارة الفرمان أو قبول تلك
التغييرات يمس بوجه من الوجوه الحقوق والمطالب العينية القائمة
الآن .

وقد أمرت بارسال هذه المذكرة لسعادتكم وكذلك محورى
المؤرخ ١١ الجارى تبينا لما رآته حكومة جلالة الملكة أثناء المخابرات
التي اشتركت فيها وتمت اليوم .

واتشرف بأن أرجو سعادتكم التفضل بنشر هذه المراسلة عند
نشر فرمان وتلغراف دولتلو فخامتلو الصدر الاعظم فى جريدة
الحكومة المصرية الرسمية واقبلوا فائق احترامى (١) .

(بارنج)

نمرة ٢٣

القاهرة فى ١٤ ابريل سنة ١٨٨٢

الى صاحب السعادة تيجران باشا

يا حضرة الناظر

أتشرف باخبار سعادتكم انه قد ورد الى فى هذا الصباح
تلغراف من سفير جلالة الملكة بالاستئانة يخبرنى فيه بأنه قد ورد
اليه بلاغ شفاهى من وزارة خارجية الدولة العلية بتسليمه بصفة
رسمية صورا باللغة التركية من فرمان التولية ومن التلغراف
الصادر بتاريخ ٨ الحالى من دولتلو فخامتلو الصدر الاعظم الى الجناب
الخديوى المعظم بخصوص ادارة شبه جزيرة سينا .

وانى أغتنم هذه الفرصة يا حضرة الناظر لابداء فائق
احترامى (٢) .

(بارنج)

(١) نقلا عن الأصل العربى : فيليب جلاذ ، المصدر السابق ج ٦ ص ٧٦٠ .

(٢) نقلا عن الأصل العربى : فيليب جلاذ ، المصدر السابق ص ٧٦١ .

وثيقة رقم (٢)

من سير ن . أوكونر الى سير ادوارد جراى - (وصلت فى ١٤ مايو)
استنبول فى ٣ مايو ١٩٠٦ .

سيدى - ان ما تم بناء على تعليماتكم من تقديم مذكرة للباب
العالى بطلب موافقة الحكومة العثمانية خلال عشرة أيام من تاريخه على
طلبات حكومة جلالة الملك بجلاء القوات التركية عن طابا ، وتعيين
الحدود التركية - المصرية يعنى أن المسألة قد وصلت الآن الى مرحلة
حرجة قد تصل من الخطورة الى درجة خروج الأمر من نطاق المفاوضات
الدبلوماسية .

وعند هذا المنعطف أرى أنه من المستحسن استعراض الموضوع
باختصار على قدر الامكان ، والاطوار الرئيسية التى مرت بها المسألة
منذ بدايتها فى أوائل يناير الى قطع المفاوضات التى كانت تجرى
فى القاهرة بين الحكومة المصرية وحكومة الامبراطورية العثمانية
نتيجة لسياسات الحكومة الأخيرة التى اتسمت بعدم الرغبة فى
التفاهم تجاه مقترحات الخديو للتوصل الى تسوية سلمية .

بدأ الاهتمام الرسمى من سفارة جلالتك بالمسألة عندما تسلمت
رسالة من السلطان فى ١٢ يناير تضمنت شكواه من أن ضابطا
بريطانيا ، هو براملى بك ، قام على رأس قوة مصرية باقامة معسكر
بالقرب من العقبة ، على طريق غزة ، وأعلن عن نيته على اقامة مركز
حراسة هناك وفى نقاط أخرى من الأراضى التركية ، وقد رجائى

جلالة الامبراطور اتخاذ الخطوات اللازمة لسحب هذه القوة من المركز الذى احتلته خارج حدود الاراضى المصرية .

ولا شك أن هذا الاجراء من جانب الحكومة العثمانية قد نبسج من التقارير المبالغ فيها التى وصلتها من مصر ، ومن القائد التركى فى العقبة ، والتى صورت تقدم براملى بك مع ثلة من الجنود المصريين للتفتيش على بعض المراكز الواقعة على الجانب المصرى من خط الحدود الممتد بين العقبة ورفح باعتباره تعديا على الاراضى التركية . بالرغم من أننى قد أوضحت مرارا للباب العالى أن الهدف من هذه البعثة هو البحث بطريقة ودية مع السلطات التركية المحلية وضع بعض المراكز المعينة الواقعة على الحدود والتى لم يعين موقفها بدقة أبدا .

ووجه الصدر الأعظم شكوى أخرى الى حكومة الخديوى طالبا أيضا حات لذلك . وقد رد الخديو على هذه الرسالة ينكر أن هناك أى تعد على الاراضى العثمانية ، ويطلب تعيين مبعوث تركى ، مع مبعوث تعيينه الحكومة المصرية ، لبحث مسألة تعيين الحدود التركية - المصرية .

وقد اعترضت الحكومة العثمانية على هذا الاقتراح . وأجاب الصدر الأعظم على الخديوى بأن الباب العالى لن يعين مبعوثا حيث أنه ليس هناك مشكلة حدود بل تعدى على الاراضى العثمانية لا يمكن اغفاله .

وعندما وصل قارب مدفعية مصرى الى طابا ، الواقعة على خليج العقبة ، لافراغ شحنة من الخيام المخصصة لاستخدام القوات المصرية الموجودة فى نقاط الحدود المجاورة ، تجددت شكاوى الباب العالى الى السفارة ، كما تم إرسال عدة برقيات الى الخديو تطالبه بأن تمتنع مصر عن بناء المراكز وأن تقوم بسحب سفينتها وجنودها - الى جانب

ما تضمنته هذه المراسلات من لهجة حاسمة ، بل وتهديدية ، فقد تضمنت نقطة هامة وهى التأكيد على أن المناطق المجاورة للعقبة تقع تحت السلطة المباشرة لتركيا وليست ضمن الأراضي المنوحة لمصر ، كما جاء فيها أنه لما كانت مصر جزءا لا يتجزء من تركيا فليس من ضرورة لتشكيل لجنة حدود • وبدا من هذه التأكيدات نية الحكومة العثمانية على تجاهل برقية الصدر الأعظم المؤرخة في ٨ أبريل ١٨٩٢ ، والتي منحت ادارة شبه جزيرة سيناء الى مصر بمقتضاها •

ومع ذلك لم تثر رسالة تلقيتها من السلطان هذه المسائل واكتفت بالاشارة الى أن الوقت غير مناسب لبحث مسألة الحدود المصرية - التركية ، وعبرت عن الرأى القائل أنه من الأفضل ترك الأمور على الوضع الراهن • وأنكر جلاله الامبراطور وجود أى نوايا عدوانية وأوصى بالبحث الودى لأى شكوى ذات أساس لأى طرف من الطرفين •

وفى لقاء لى مع وزير الخارجية فى ٢٨ يناير أبدت تحفظى على اللهجة غير اللائقة والتهديدية التى اتسمت بها مراسلات الصدر الأعظم الأخيرة الى الخديوى ، وما أن وصلتني من القاهرة أخبار العمل الذى قامت به القوات التركية بمنع زورق خفر السواحل المصرى من انزال رجاله فى طابا وتهديدهم باطلاق النيران عليهم حتى تقدمت باحتجاج شديد للغاية الى وزير الشئون الخارجية ، وطالبت بارسال الأوامر الى قائد القوات التركية فى العقبة للامتناع عن أى تدخل فى شئون المراكز المصرية •

وقد قال توفيق باشا (وزير الخارجية) أنه سيعرض الأمر على مجلس الوزراء ، وأعرب عن أمله بتسوية الموضوع بشكل ودى ومرضى •

وفى مناسبتين ، خلال الأيام الأخيرة من يناير عرض السفير التركى فى لندن المسألة على وزارة الخارجية وطالب باستدعاء السفينة

المصرية والقوات التي يقودها الكولونيل براملي بك ، والمعسكرة في مكان قريب من العقبة ، وصمم على تسجيل اعتراض الحكومة العثمانية على أى تعيين للحدود بين مصر وبين الاجزاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية ، متذرعا في ذلك بنفس الحجج التي سبق وقدمها المصدر الأعظم . وقد أحيل موزوروس باشا (السفير) الى برقية أبريل عام ١٨٩٢ التي وجهها المصدر الأعظم للخديوى والقاضية بالحفاظ على « الوضع الراهن » فى سيناء ، والى المفاوضات التي سبقت ارسال هذه البرقية والتي اتفق فيها على استمرار الحكومة المصرية فى الادارة الشاملة لشبه الجزيرة ، وراء خط يمتد من العريش الى العقبة . وقد أصبح من المطالب الملحة تعيين تلك الحدود بصورة نهائية . وان الحكومة البريطانية لتثق بأن الحكومة العثمانية سوف توافق على الفور على تعيين لجنة مشتركة للقيام برسم الحدود ، وهو اجراء أثبتت الحوادث الاخيرة شدة الحاجة اليه .

وفى نفس الوقت أكدت التقارير التي جاءت من قائد القوات المصرية قرب العقبة باستمرار احتلال القوات التركية لطابا ، وكذبت بيانا قدمه لى وزير الخارجية التركية قبل ذلك ببضعة أيام بأنه قد تم التوصل الى اتفاق ودى بين القائد البريطانى للقوات المصريه والقائد التركى فى العقبة . وقد ذهب موزوروس باشا فى رسالة بعثها اليكم فى ٩ فبراير الى أكثر مما ذهب اليه توفيق باشا ، فقد ذكر أن الضباط المصريين قد اعترفوا بحق القوات الامبراطورية فى احتلال طابا . وعندما نبهت وزير الخارجية الى تلك المعلومات المغلوطة التي أوردها السفير التركى أبديت فى نفس الوقت تصميمى على ضرورة انسحاب القوات التركية من طابا التي تقع بلا نزاع فى الأراضى المصرية ، وأشرت الى أن الحاجة الملحة تدعو الى ضرورة انسحابهم أولا ، وحتى قبل تعيين الحدود .

وعندما أطلعت المصدر الأعظم على نسخة من خريطة تشير الى

المواقع المحددة لكل من طابا والعقبة حاول التمييز بين الأراضي
الممنوحة لمصر كحق وراثي وبين شبه جزيرة سيناء .

وفى تلك الأثناء وصلت الأخبار باحتلال القوات التركية لمراكز
أخرى واقعة فى الأراضي المصرية . وعندما أبلغت أن القائد التركى
قد طالب بانسحاب القوات المصرية من جزيرة فرعون افترحت إرسال
سفينة حربية بريطانية الى تلك الجهات . وفعلًا صدرت الأوامر الى
سفينة جلالتة ديانا للتقدم بدون تأخير الى خليج العقبة ، ولم يحدث
بعد ذلك أن أثبت مرة أخرى ، سواء هنا أو فى القاهرة ، مسألة
أحقية بقاء القوات المصرية فى فرعون .

وعندما أرسلت الى القصر استفسارا عما توصل اليه المجلس
العسكرى الذى انعقد فى ١٤ فبراير وجدت السلطان فى حالة
غير مرضية . وقد بدأ جلالتة مقتنعا بأن المراكز التى احتلتها قواته
ليست ضمن الاراضى التى تديرها مصر طبقا للفرمانات ، وأنه يعتذر
عن بحث مسألة الحدود على الاطلاق خاصة وأن قواته لم تقم بأى
عدوان .

ولم أتمكن فى البداية من فهم أسباب موقف السلطان . ولكن
ما لبثت أن اكتشفت السبب الذى يعود الى أنه قد جاء فى ترتيب
سابق على الاتفاقية الخاصة بسيناء فى ٨ أبريل عام ١٨٩٢ بأن الحدود
الإدارية بين تركيا ومصر تمتد بطول خط مستقيم من رأس محمد الى
العريش . وكان اللورد كرومر قد رأى خطأ هذا رأى وعدم قبوله ،
كما رأى أن برقية ٨ أبريل قد ألغت كل ما سبقها من تنظيمات
ومفاوضات .

وفى ١٧ فبراير وصلتني رسالة استرضاء من السلطان ذكر
فيها أن مختار باشا قد أوضح أن طابا من توابع العقبة ، وأن القائد
التركي للعقبة قد ذكر أن طابا ، كذا المراكز الأخرى التى جاءت

الشكوى من احتلال الأتراك لها ، تقع كلها ضمن الحدود العثمانية ، ولكن لما كان هناك الاحتمال بأن يكونوا على خطأ في هذا الموضوع ، فقد اقترح جلالتة إرسال لجنة تتشكل من موظفين عثمانيين لبحث المسألة على الطبيعة ، وإذا جاءت نتيجة البحث بأن تلك الأماكن التي احتلتها القوات التركية هي ضمن الأراضي التي تديرها مصر فسوف تصدر الأوامر اليهم بالجلء .

وقد أرسلت ردا على تلك الرسالة بأنه إذا ما انسحبت القوات العثمانية من الأماكن التي كانت من قبل تحت الادارة المصرية ، وإذا مثلت الحكومة المصرية فى اللجنة المشتركة فسوف أوصى الحكومة البريطانية ألا تقوم القوات المصرية باحتلال تلك المراكز انتظارا لنتيجة التحقيق .

وفى ١٩ فبراير أبلغنى وزير الخارجية التركية ان السلطان قد أرسل أوامر برقية الى مختار باشا بالسفر من القاهرة الى العقبة لبحث مسألة الحدود . وقد اعترضت على اختيار هذا الموظف ، وأشرت الى أن اللجنة المقترحة يجب أن تكون مختلطة ، وأن التقصى يجب أن يكون ثنائيا . وقد قال لى توفيق باشا بأنه يتصور بأن الأمر سيكون كذلك وان اعترف بأن شيئا من ذلك لم يذكر فى القصر . وقد أضاف أن الأوامر قد صدرت الى العقبة بعدم التدخل فى شئون القوات المصرية فى جزيرة فرعون وسأل عن أسباب وجود السفينة البريطانية ديانا فى الخليج . وأجبت أنها قد أرسلت كاجراء وقائى وبدون أى مقاصد عداائية ، وأنه ليس هناك مبرر لانسحابها .

وما لبث السلطان أن اعترف بأهمية اعتراضاتنا على شخص مختار باشا وأرسل لى رسالة أخرى ذكر فيها أنه لا يشكك فى ترتيب ٨ أبريل ، وأنه سوف يتم ارسال ضابطين من استنبول كمبعوثين وأن الأمر سوف يبحثه مجلس الوزراء الذى سينعقد فورا فى القصر .

وقد عبرت عن رضائي عن تلك الاجراءات ، ولكنني ظللت على تصميمي على انسحاب القوات التركية من المراكز موضع النزاع كاجراء ضروري سابق على عملية التقصى .

وتم تعيين ضابطي أركان حرب كمبعوثين امبراطورين في لجنة الحدود ، وغادرا استنبول الى القاهرة في ٢٠ فبراير وفور وصولهم الى القاهرة دخلا منزل مختار باشا ولم يجر بينهم وبين أي مسئول في الحكومة المصرية أو المعتمد البريطاني هناك أي اتصال .

وتقدمت بناء على تعليماتكم باحتجاج الى الصدر الأعظم ، وطالبت بتحويل الضابطين التركيين صلاحية التفاوض مع الحكومة المصرية . وقد أنكر فخامته علما ، بطبيعة التعليمات التي أصدرها القصر للمبعوثين التركيين وأشار الى أنه لم تصل أي شكوى من ذلك من جانب الحكومة المصرية .

ولما وجدت أن جلالته يعتبر أن عملنا على الحدود التركية المصرية يشكل عدوانا بدرجة ما تجاه العقبة ذات الأهمية البالغة نتيجة لصلتها بالمراكز الاسلامية المقدسة وبم شروع الخط الفرعي المتصل بسكة حديد الحجاز ، فقد كان لزاما على أن أبدى من التأكيدات ما يؤدي لمحو هذه الأفكار من ذهنه .

وفي ٤ مارس غادر المبعوثان التركيان القاهرة متوجهين الى بيروت ، وتقدما من هناك الى العقبة ، وبالرغم من أن ظروف زيارتهما ورحيلهما المفاجيء كانا مما لا يدعو للثقة في التأكيدات التي صدرت للسفارة البريطانية ، فقد ترك لهما الوقت اللازم للوصول الى العقبة . ولما لم يتلو هذه الزيارة أية مقترحات بلجنة مشتركة ، كان من الطبيعي أن ندرك أن الحكومة العثمانية تعمل على استنفاد صبر حكومة جلالته والاستخفاف بالمسألة كلها .

فى نفس الوقت جاءت التأكيدات من القاهرة عن استمرار احتلال الأتراك لطابا والقطار وأم الراشراش . كما وصلت الأنباء الى هذه السفارة عن إرسال القوات من دمشق وغيرها من المدن السورية بهدف دعم القوات المتواجدة على الحدود المصرية .

وتمت مقابلات أخرى بينى وبين الصدر الأعظم ووزير الخارجية التركية ، ولكنها كانت بدون نتيجة ، وأصبح من الواضح أننا قد اقتربنا من الوقت الذى أصبحت الاحتجاجات أو الوسائل الدبلوماسية فيه لا قيمة لها .

وفى ٢١ مارس وجه السفير التركى فى لندن اليكم رسالة لا تبعث اطلاقا على الرضاء أبلغكم فيها أن الحكومة العثمانية لا ترى أية ضرورة لارسال موظفين من مصر لبحث مسألة حدود العقبة ، وأن طابا من توابع العقبة ، ومن ثم فليس من اعتراض يمكن أن ينتصب أمام وجود القوات التركية بها . وبناء على ذلك فقد أرسلتم لى تعليماتكم بتقديم أشد الاحتجاجات للحكومة العثمانية مطالبا بالجلء عن طابا والمراكز الأخرى فى سيناء ، ولأبلغ الباب العالى أنه قد نتج عن رسالته الأخيرة تأثيرا سيئا مما دعا بالضرورة الحكومة البريطانية لبحث الاجراءات التى يمكن أن تتخذها فى حالة أصرار حكومة جلالتة على موقفها الحالى .

ولبضعة أيام لم أتسلم أى رد على الاحتجاج الذى قدمته فورا الى الباب العالى ، بناء على تعليماتكم السابقة ، ولكن أبلغنى الصدر الأعظم فى ٢٦ مارس أن المبعوثين العثمانيين لم يصلوا الى العقبة الا منذ خمسة أيام وأنه فى انتظار تقريرهم بين يوم وآخر .

وحدث مزيد من التأخر فى الرد على طلباتنا نتيجة لانقطاع الاتصال البرقى ، ووافقت على مضض على الانتظار لبضعة أيام أخرى

لمعرفة نتيجة انعقاد مجلس الوزراء فى القصر لبحث تقرير المبعوثين
العثمانيين .

ووصل التقرير فى ٢ أبريل ، وكان من وجهة نظرنا غير مرض
بالمره . ووجدت نفسى مضطرا لأن أحذر الحكومة العثمانية بأنها اذا
لم تستجب لطلباتنا فسوف أكون مضطرا لابلاغكم بأن العمل على
الوصول الى اتفاق هنا بالطرق الدبلوماسية ليس الا مضيعة
للقوت .

ولم أخفى عليكم خلال هذه المرحلة ما توصلت اليه نتيجة
لمراوغات ومماطلات الحكومة العثمانية طوال فترة المفاوضات بأنه ليس
ثمة ما يقنع الباب العالى الا علمه بتصميم الحكومة البريطانية على
اللجوء للقوة اذا ما دعت الحاجة لتسوية هذه المسألة على نحو مرض .

وفى تلك الأثناء ، وفى محاولة من الحكومة العثمانية لتجنب
الضغط الواقع عليها هنا ، قررت تغيير أسلوبها ، وأعلنت أنها
سوف تحيل تقرير المندوبين التركيين الى مختار باشا لبحث الأمر
مع الخديو . ولم تعترض الحكومة البريطانية على ذلك على أساس
أن تعيين مختار باشا كمبعوث امبراطورى لبحث تلك المسألة مع
الحكومة المصرية أمر اعترف به الخديو رسميا . وقد تم هذا فعلا ،
وفى المفاوضات التى تلت ذلك طرح مختار باشا الادعاءات على حدود
شبه جزيرة سيناء وعن التفسيرات لبرقية الصدر الأعظم المؤرخة فى
٨ أبريل عام ١٨٩٢ والتى لم تلق قبولا على الاطلاق . فعلى أساس
ادعاء الحكومة العثمانية فان شبه جزيرة سيناء ستكون فقط من
الأراضى الواقعة جنوب الخط الممتد مباشرة من العقبة الى السويس ،
وأن الحدود المصرية التركية تمتد من رفح الى السويس ومن السويس

الى العقبة . وأشار مختار الى حل وسط ، غير واضح من أصدر اليه الاوامر به ، وهو أن يمتد خط الحدود من رأس محمد الى العريش .

وبعد تشاور الخديوى مع اللورد كرومر ، أرسل الأول اجابته الى الصدر الأعظم ، مشيرا الى أن الحكومة المصرية تؤسس موقفها بناء على برقية الصدر الأعظم المؤرخة فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ باعتبارها جزءا مكملًا للفرمانات ومنظما للعلاقات بين مصر وتركيا ، وانها توافق فقط على تفسير البرقية الذى جاء فى خطاب القنصل البريطانى العام الى وزير الخارجية المصرية فى ١٣ ابريل عام ١٨٩٢ . وقد اقترح الخديوى فى خطابه كأساس للحل اجراء عملية مسح لخط الحدود بين رفح والعقبة ، بهدف ازالة أى شكوك حول موقع بعض المراكز على ذلك الخط ، والحفاظ على « الوضع القائم » السابق لاحتلال القوات الامبراطورية لطابا .

وقد أجاب الصدر الأعظم على خطاب الخديوى فى ٢٢ ابريل مؤكدا حق السلطان فى تفسير برقية ٨ ابريل بالطريقة التى يراها ، ويؤكد أن خليج العقبة فيما عدا الجانب الغربى من سيناء قد أخرجت عن الأراضى التى حددها فرمان الامبراطورى .

وكانت طريقة هذا الخطاب لا تدع أى مجال للرد من الحكومة الخديوية ، أو حتى امكان استمرار المفاوضات فى القاهرة .

ولم يعد ثمة شك أن الحكومة العثمانية تستخف سواء بحكومة جلالته ، أو بالحكومة الخديوية ، وأصبح من الواضح أن المسألة لن تحل الا بالضغط المباشر على استنبول .

مررت بضعة أيام بذلت خلالها جهدى ، وأمل شاحب يراودنى على اغراء القصر أو الباب العالى على الاستجابة للطلبات المعقولة لحكومة جلالته حتى آخر لحظة . ولكن لم يكن لهذه الجهود أية نتيجة ،

وتم نفاذ صبر الحكومة البريطانية تماما ، وقد تسلمت في
٣٠ أبريل تعليماتكم بتوجيه مذكرة رسمية الى وزير الخارجية ابلغ
فيها الحكومة العثمانية أنه سيتم لها عشرة أيام للاستجابة لمطالبنا
والا سوف يصبح الموقف وخيما للغاية .

توقيع

ن. د. أوكونر

وثيقة رقم (٣)

من سير ن . أوكونر الى سير ادوارد جراى - (وصلت فى ٨ مايو)
استنبول فى ٣ مايو ١٩٠٦

سيدي - أتشرف أن أرسل اليكم رفق هذا المذكرة التي
وجهتها اليوم ، بناء على تعليماتكم ، الى وزير الخارجية التركية
متعلقة بمسألة الحدود التركية - المصرية واحتلال القوات التركية
لطابا .

توقيع

ن . ر . أوكونر

مرفق فى وثيقة رقم (٣)

من سير ن . أوكونر الى توفيق باشا
استنبول فى ٣ مايو ١٩٠٦

السيد الوزير - لا شك أن فخامتكم محاطون علما بأن
وزارة الخارجية الامبراطورية قد بعثت بمذكرة شفوية فى ١٣ ابريل
عام ١٨٩٢ الى هذه السفارة بفرمان التولية الصادر فى ٢٧ شعبان
عام ١٣٠٩ لسمو عباس حلمى الثانى خديوى مصر ، مرفقا بنسخة
من البرقية التي أرسلها جواد باشا الصدر الأعظم الى سموه فى
٨ ابريل عام ١٨٩٢ متعلقة بمسألة شبه جزيرة سيناء . وقد جاء

فيها أن تقوم الخديوية بإدارة شبه الجزيرة بنفس الطريقة التي كان يديرها بها أسلافه - توفيق باشا وإسماعيل باشا .

وبالرغم من هذه الفقرة ، فقد قامت الحكومة الإمبراطورية باحتلال طابا بقوة عسكرية ، ورفضت الانسحاب بالرغم من الطلب المتكرر بذلك ، وبالرغم من أن طابا تقع دون جدال داخل الأراضي المخول إدارتها لسمو الخديوى .

وقد أدت محتويات رسائل الصدر الأعظم إلى الخديوى ، كذا لهجتها ، إلى استحالة استمرار المفاوضات فى القاهرة . فما تضمنته إجابة الصدر الأعظم بشأن الحدود مرفوض تماما لأنه ينتهك الوضع الخاص بقناة السويس ومصر . وقد امتدت المفاوضات حتى الآن لأسابيع طويلة دون أى تقدم اللهم إلا بزيادة ادعاءات الباب العالى التى تنتهك حدود مصر الإدارية .

وتعلم الحكومة الإمبراطورية تمام العلم أن حكومة جلالته لا يمكن أن تقف ساكنة فى مواجهة أى عمل يهدف إلى تحديد الأراضى المصرية ، أو تتعامل بلا مبالاة فى مواجهة أى تعد أو انتهاك لحقوق سمو الخديو كما تحددت وتقررت فى المراسيم والمعاهدات القائمة .

ولى الشرف أن أبلغ فخامتكم أنى قد استلمت حالا من الوكيل الأول لوزارة الخارجية لحكومة جلالته التعليمات بالتوجه بالطلب للحكومة العثمانية لتوافق على رسم الخط من رفح إلى رأس خليج العقبة على أساس برقية ٨ إبريل عام ١٨٩٢ ، وأنه بناء على هذا الخط يتم الجلاء عن طابا .

وسوف يؤدي أى تأخير جديد إلى زيادة صعوبات الموقف ، هذا وأضيف بأنه إذا لم تتم الاستجابة لهذا الطلب فى خلال مدة عشرة أيام سيصبح الموقف وخيما .

توقيع
سير ن. ر. أوكونر

وثيقة رقم (٤)

من سير ن ٠ أوكونر الى سير ادوارد جراى - (وصلت فى ٢١ مايو)
استنبول فى ١٢ مايو ١٩٠٦

بالاشارة الى البرقيات المتبادلة بين سفارة جلالتة ووزارة
الخارجية بشأن مسألة الحدود التركية - المصرية واحتلال القوات
التركية لطابا ، أتشرف بأن أرسل اليكم رفق هذا نسخة من المذكرة
التي تلقيتها من الباب العالى فى ١١ الجارى حول هذين الموضوعين .
كذا نسخة من المذكرة التي وجهتها اليوم الى وزير الخارجية ردا على
رسالة الحكومة الامبراطورية العثمانية ،

توقيع

سير ن ٠ أوكونر

مرفق رقم (١) فى وثيقة رقم (٤)

من توفيق باشا الى سير ن ٠ أوكونر

الباب العالى فى ١١ مايو عام ١٩٠٦

السيد السفير - لقد تشرفت بتسلم رسالتكم التي وجهتموها
اليينا فى ٣ الجارى والمتعلقة بموضوع احتلال طابا .

ويجب أن أشير أولا أنه اذا كانت الحكومة الامبراطورية قد
أرسلت قوات الى تلك الجهات فقد كان الهدف الوحيد من وراء هذا

الارسال الابقاء على « الوضع القائم » وحماية حقوق السيادة
الامبراطورية بمنع بناء مراكز الحراسة وغيرها من المباني التي جاءت
التقارير بأن الحكومة المصرية تقوم ببنائها .

غير أنه بمجرد أن جاءت التأكيدات بأن نية الحكومة المصرية قد
انصرفت عن ذلك حتى قررت الحكومة الامبراطورية سحب قواتها الى
معسكراتها القديمة .

وبناء على ذلك فقد تم ابلاغ سمو الخديو لتقوم السلطات
المصرية بالاتفاق مع قائد المنطقة واثنين من هيئة ضباطه لاعادة
الأمر الى وضعها القديم وللتشاور في الوسائل التي تكفل الحفاظ
الدقيق على الوضع القائم .

توقيع

توفيق

مرفق رقم (٢) في وثيقة رقم (٤)

من سير ن . أوكونز الى توفيق باشا

السيد الوزير - أتشرف بأن أبلغكم بتسلمي المذكرة التي
تكرتم بتوجيهها لي بتاريخ أمس والمتعلقة بموضوع احتلال طابا .

ولا يسعني ردا عليها الا التعبير عن أسفى لأن الحكومة
الامبراطورية قد تجاهلت في مراسلتها الرسمية تلك فقرات البرقية
التي وجهها الصدر الأعظم الى الخديو في ٨ ابريل عام ١٨٩٢ والتي
نصت على اسناد ادارة شبه الجزيرة الى سمو الخديو كما تجاهلت
مسألة منازعة حق سموه في احتلال مكان في شبه الجزيرة تقع فيه
طابا .

وان صياغة مذكرة فخامتكم وتزامنها مع أحداث من هذا النوع مما لا يمكن أن تقف منه حكومة جلالته موقف اللامبالاة يوجب أكثر من أى وقت سابق ضرورة التحديد الرسمى لحدود شبه الجزيرة على أساس خط يمتد من رفح مستقيما باتجاه جنوبى شرقى الى رأس خليج العقبة ، ومطلوب الآن تأكيدات محددة من الحكومة الامبراطورية بقيام لجنة مشتركة تعيينها الحكومة الامبراطورية وسمو الحديو بمسح هذا الخط وتعيينه ورسمه على خريطة تقوم باعدادها .

ويجب أن يكون واضحا لفخامتكم أن أى غموض فى الوقت الحاضر ، ونتيجة للمصعوبة البالغة التى نشأت بشأن طابا ، لن يؤدى الا الى احتكاك ومزيد من التعقيدات بين حكومة جلالته وحكومة الامبراطورية العثمانية الراغبتين فى الحفاظ على علاقاتهما الودية ، وانه من الحتمى ، حفاظا على هذه العلاقات ، أن تقوم الحكومة الامبراطورية ، قبل انقضاء المهلة المبلغة لفخامتكم فى مذكرتى المؤرخة فى ٣ الجارى ، بالاستجابة للطلبات التى جاءت فى تلك المذكرة ، والمتضمنة بصراحة فى رسالتى هذه ،

توقيع

ن . ر . أوكونر

وثيقة رقم (٥)

من سير ن . أوكونر الى سير ادوارد جرای - (وصلت في ٢١ مايو)
استنبول في ١٤ مايو ١٩٠٦

سيدي - منذ أن كتبت اليكم مراسلتى المؤرخة في ١٢ الجارى
تسلمت من وزير الخارجية مذكرتين بشأن الحدود التركية المصرية
اتسمت أولاهما بالغموض وعدم التحديد واتسمت الثانية بالنقص
فيما قدمته الحكومة الامبراطورية العثمانية من تعهدات لاقرار الحدود ،
وقد رأيت أن أفضل سبيل للرد على ذلك هو اعادتهما للباب العالى .

وقد تسلمت صباح اليوم مذكرة ثالثة ، وأشرف أن ارسل
اليكم رفق هذا نسخة من هذه المراسلة الرسمية الموجهة من حكومة
الامبراطورية العثمانية بتاريخ اليوم ، ،

توقيع

ن . ر . أوكونر

مرفق فى وثيقة رقم (٥)

من توفيق باشا الى سير ن . أوكونر

١٤ مايو ١٩٠٦

السيد السفير - تشرفت باســـــــــتلام مذكرتكم التى تكرمتم
بكتابتها الينا فى ١٢ الجارى والمتعلقة بموضوع احتلال طابا .

واسمحوا لى أن أسجل أنه لم يخطر أبدا على بال الحكومة
الامبراطورية تجاهل محتوى برقية المرحوم جاويد باشا المؤرخة فى
٨ ابريل والموجهة الى سمو الخديوى . بالاضافة الى ذلك فان المذكرة
التي تشرفت بتوجيهها الى فخامتكم فى ١١ الجارى كانت واضحة
تماما . فالجلاء عن طابا قد تقرر والأوامر لتنفيذ هذا القرار قد
صدرت .

ومن المتفق عليه أن يلتقى ضباط أركان العقبة مع موظفين
يرسلهم سمو الخديو ليفحصوا الموقف على الطبيعة ويقوموا بناء على
الفحص الفنى والمادة الطبوغرافية بوضع النقاط المطلوبة على الخريطة
للتاكيد على « الوضع القائم » على نفس الأسس المذكورة عليه فى
برقية جاويد باشا ، ولرسم خط تقسيم يبدأ من رفح ، قرب
العريش ، ويسير فى اتجاه جنوبى شرقى فى خط مستقيم تقريبا
حتى يصل الى نقطة على خليج العقبة تبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال
عن العقبة .

وقد وضعت كافة الآراء المشار اليها آنفا والتي سبق ارسالها
الى فخامتكم موضع التطبيق .

هذا وفى رجائى لفخامتكم بالكتابة بما سبق الى لندن ، فاننا
على ثقة بأن حكومة جلالة الملك سوف ترى فيه برهانا جديدا على
شدة رغبتنا فى الحفاظ باستمرار على أقوى علاقات الود معها .
وسيكون ابلاغنا برضاها الكامل برهانا على ما تعمل له من الحفاظ
على العلاقات الودية القائمة بين الدولتين وتقويتها .

توقيع

توفيق

وثيقة رقم (٦)

من سير ن . أوكونر الى سير ادوار جرای - (وصلت فى ٢١ مايو)

استنبول فى ١٤ مايو ١٩٠٦

سیدی - تمثل مذكرة وزير الخارجية المؤرخة فى ١٤ الجارى
والتي تشرفت بارفاقها اليكم فى رسالتى التى بعثت بها فى وقت
سابق من اليوم ، والتي جاء فيها أن حكومة الامبراطورية العثمانية
قد قبلت كافة طلبات حكومة جلالته ، ووافقت على الجلاء عن طابا ،
واستعادة « الوضع القائم السابق » لشبه جزيرة سيناء ، ورسم
خط الحدود الذى يبدأ من رفح باتجاه جنوبى شرقى فى خط مستقيم
تقريبا حتى يصل الى نقطة تبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال عن العقبة
• • • تمثل هذه المذكرة نهاية مرضية للمرحلة الثالثة للمفاوضات
الطويلة التى نشأت حول أزمة العقبة •

وفى العرض التاريخى الموجز للمسألة الذى تشرفت بتقديمه
اليكم فى رسالتى بتاريخ ٢ الجارى أوضحت أن المفاوضات قد مرت
حتى ذلك الوقت بمرحلتين متميزتين • تمثلت الأولى فى الاحتجاجات
التي قدمتها سفارة جلالته الى الباب العالى لضمان انسحاب القوات
التركية من طابا وغيرها من الأماكن التى قامت باحتلالها بحكم الايمان
بأنها أراضى مصرية ، والعمل على تشكيل لجنة تركية - مصرية
مشتركة لتعيين الحدود ، وتمثلت الثانية فى انتقال مركز الاحداث
من استنبول الى القاهرة نتيجة لقرار الحكومة العثمانية باسناد

تسوية المسألة الى مختار باشا الذى صدرت اليه التعليمات بالدخول
فى مفاوضات مباشرة مع الحكومة المصرية .

ولست فى حاجة الى تكرار الادعاءات غير المعقولة التى تقدم
بها مختار باشا بالنيابة عن الحكومة الامبراطورية بشأن حدود شبه
جزيرة سيناء وتفسيره لبرقية الصدر الأعظم المؤرخة فى ٨ ابريل
عام ١٨٩٢ ، ويكفى القول أنها كانت ذات طبيعة تجعل من أية
مباحثات اضافية بين حكومة الحديوى والباب العالى بدون جدوى .
وكانت النتيجة الطبيعية انتقال المفاوضات التى أخذت شكلا حادا الى
استنبول .

وخلال الأيام القليلة التى انقضت فى حصولى على موافقتكم على
شروط المذكورة التى ترغب حكومة جلالته فى توجيهها الى الباب
العالى تمت عدة لقاءات بينى وبين كل من الصدر الأعظم ووزير
الخارجية غير أن جهودى للتوصل الى تسوية مرضية لم تثمر . فى
نفس الوقت كان قد نفذ صبر حكومة جلالته خاصة بعد أن وصلت
الأنباء من قبطان سفينة جلالته « منيرفا » بأزالة الأعمدة التى كانت
تحدد الترخوم التركية المصرية فى رفح وبتواجد الجنود الأتراك فى
أماكن تقع على مسافة غرب الجانب المصرى للحدود .

وفى يوم ٢ الجارى تسلمت تعليماتكم البرقية ، وتقدمت فى
اليوم التالى بمذكرة الى وزير الخارجية أرفقت اليكم نسخة منها فى
مراسلتى بتاريخ ٣ الجارى ، وقد طالبت بالاستجابة لكافة مطالب
حكومة جلالته فى مدة عشرة أيام .

ولم تعقب المذكرة أية استجابة من جانب الباب العالى ،
غير أنه قد تجمع لدى ما يثبت بأن التقارير التى جاءت عن
الاجراءات الحربية والبحرية التى اتخذتها الحكومة البريطانية كان لها
أثرها فى استنبول والقاهرة .

وأخذت الرسائل الخاصة ترد من القصر بهدف تحويل المسألة عن مسارها الحالى من ناحية ، وبهدف التوصل الى تسوية تكون أكثر ملاءمة للجانب العثماني عن تلك التي حددتها الحكومة البريطانية من جهة أخرى . غير أنى كنت مقتنعا أنه من المهم للغاية ، ولأسباب عديدة ، أن تستمر المفاوضات دائرة فى مسارها الرسمى ، ولم أتردد فى القاء تلك المبادرات جانبا ، خاصة بملاحظة أنها تتعلق أساسا بكرامة الخلافة وتأمين الأماكن المقدسة ، وهى مسائل قد تأثرت بدون شك بشكل ما بالصدام الذى أثارته الحكومة العثمانية بعناد . وعندما أعقب تلك الرسائل ، وفى مرحلة متأخرة ، طلب من نفس الجهة باعتراف جديد من الحكومة البريطانية بسيادة السلطان على مصر ، أجبته أن الوقت غير مناسب كلية لتوجيه طلب لحكومة جلالتهم لاصدار مثل هذا التصريح ، ولكنى لم أتخل عن التجميل بالصبر الذى تمسكت به الحكومة البريطانية طوال فترة المفاوضات ، والاستمرار فى السعى للتوصل الى تسوية ودية وديبلوماسية ، بينما أوضحت تماما للباب العالى اننا مصممون على أن نحترم الحكومة العثمانية حقوق وامتيازات الحكومة المصرية كما هى وارادة فى المعاهدة .

وقد قررت انتظار نتيجة اجتماع مجلس الوزراء الذى دعى للانعقاد لبحث المسألة .

وقد التزم الباب العالى بالصمت لعدة أيام وكان لدى من الأسباب ما يدعونى للاعتقاد أنه خلال تلك الفترة قدمت مبادرات جديدة الى القاهرة بهدف حث سمو الخديو على إعادة فتح باب المفاوضات المباشرة مع الحكومة الامبراطورية العثمانية ، غير أن تلك الجهود ذهبت سدا ، حيث أن حكومة الخديو أجابت بأنه ليس لديها ما تضيفه الى تصريحاتها السابقة .

وقد تلقيت فى ١٠ مايو زيارة من توفيق باشا الذى أبلغنى ،
بناء على تعليمات السلطان ، أن الوضع القائم السابق سوف يعاد
إلى شبه جزيرة سيناء ، وأن القوات التركية سوف تنسحب من طابا .
وقد سألت فخامته عما إذا كان ذلك سيتضمن أيضا الجلاء عن
أم الرشراش والقطار ونقب العقبة وغيرها من الأماكن التى احتلتها
القوات العثمانية فقال أنه يعتقد أن الأمر سيكون كذلك حيث أن
التعليمات التى لديه كانت بأن يبلغنى بأن « الوضع القائم » سوف
تتم استعادته ، غير أنه أضاف بأنه سوف يستفسر عن هذه النقطة
ثم يقدم لى اجابة محددة فيما بعد ، وقد عبر عن أنه لا يعتقد شخصيا
بوجود أى قوات فى تلك الأماكن .

وقد شرحت لفخامته بأنى قدمت هذا السؤال حتى أتمكن من
الكتابة اليكم عن كيفية سير الأمور بالضبط ، غير أنى رأيت وجوب
أن أوضح له أن الحكومة البريطانية مصممة على تعيين الحدود التركية
— المصرية على الأساس الموضوع فى المذكرة التى وجهتها الى فخامته
فى ٣ مايو ، وأن ما حصلت عليه من تأكيدات الآن غير كافية البتة ،
وقد شعرت بأن الوقت قد حان لأحذر الحكومة الامبراطورية جديا من
زيادة تدهور الموقف ، وانتهزت الفرصة لإبلاغ وزير الخارجية بأنه
إذا لم يتم التوصل الى اتفاق مرض قبل يوم الأحد القادم فمن
الصعب التنبؤ بالخيارات الأخرى التى قد ترى الحكومة البريطانية
أنها مضطرة للأخذ بها أو بالنتائج التى يمكن أن تترتب على عدم
استجابة الحكومة الامبراطورية العثمانية لطلباتنا .

وفى وقت لاحق من نفس اليوم تلقيت زيارة من الصدر الأعظم
الذى قدم اقتراحات ذات طبيعة مشابهة لتلك التى تقدم بها وزير
الخارجية ، وقد كانت اجابتي على فخامته هى نفس الاجابة التى
قدمتها لزميله .

فى اليوم التالى ، ١١ الجارى ، تلقيت مذكرة من وزير الخارجية ردا على تلك التى كنت قد وجهتها له يوم ٣ الجارى . وقد بدت لى غير مقبولة تماما حيث أنها لم تقدم أية استجابة لطلبنا برسم الحدود على أساس خط يمتد من رفح الى العقبة ، أكثر من ذلك فقد ارادت منع تدخلنا فى أى ترتيب يمكن أن يتم بين الحكومتين التركية والمصرية .

فى نفس المساء أرسل لى الصدر الأعظم برسالة جاء فيها أن الجلاء عن طابا وغيرها من الأماكن التى احتلتها القوات التركية قد بدأ فعلا وأنه قد طلب من الحكومة المصرية تعيين مبعوثين للقيام بالتعاون مع المبعوثين الأتراك برسم الحدود الدقيقة لمناطق الادارة المصرية والابلاغ المشترك بنتيجة تحرياتهم .

وقد اعتبرت أن محتويات المذكرة التى تسلمتها حالا من الباب العالى ، والتى تؤكد على سيادة السلطان ، وتضع حقوق الحدودى الادارية فى شبه جزيرة سيناء موضع التشكيك ، وتجنب إعطاء التصريح المحدد الذى ترغب فيه الحكومة البريطانية ، اعتبرت هذه المذكرة غير كافية ، ويمكن أن تؤدى الى مزيد من الصعوبات أمام عملية تعيين الحدود ، وقد أبلغت الصدر الأعظم عندئذ أننى لا أستطيع قبول المذكرة وأنى مخول منكم بالسلطة التى تمكننى من القول بأنه اذا لم تتم الاستجابة الكاملة لطلباتنا فى المذكرة المؤرخة فى ٣ مايو خلال المدة المحددة فسوف نتقدم بطلبات جديدة وسوف نضطر رغما عنا الى اتخاذ الاجراءات التى نضعها من خلالها موضع التنفيذ .

وكنتم محبذا لوجوب الرد على مذكرة الباب العالى ، وبناء على ذلك ، وبعد أن حصلت على تخويل منكم بالرد وصلنى برقا ، فجهت مذكرة ردا على وزير الخارجية مؤرخة فى ١٢ مايو ، وقد بعثت

بنسخة منها ، كذا بمذكرة الباب العالى المؤرخة فى ١١ الجارى
اليكم فى المراسلة المؤرخة فى ١٢ الجارى .

وقد عبرت فى ردى عن أسفى لآن الرسالة الرسمية التى بعث
بها الباب العالى تتجاهل ما جاء فى برقية الصدر الأعظم المؤرخة فى
٨ ابريل عام ١٨٩٢ والحقوق التى حصل عليها سمو الخديو
بمقتضاها . وقلت أنه قد أصبح من الحتمى أكثر من أى وقت سابق
الآن تعيين الحدود على أساس خط يسير فى شكل مستقيم تقريبا
من رفح باتجاه جنوبى شرقى الى رأس خليج العقبة . وأكدت على
الضرورة المطلقة لقبول حكومة الامبراطورية العثمانية لذلك بشكل
نهائى قبل الانتهاء من المدة المحددة للاستجابة لطلباتنا التى جاءت
فى المذكرة المؤرخة فى ٣ مايو .

وانعقد اجتماع لمجلس الوزراء فى القصر فى ١٣ مايو لبحث
المسألة برمتها ، وبالرغم من أننى كنت على دراية بما يجرى من خلال
الترجمان الأول للسفارة البريطانية غير أنى فشلت فى الحصول على
تأكيدات كافية بأن أعضاء المجلس سوف يتقدمون بتوصيتهم الى
السلطان بأن حدود شبه الجزيرة ينبغى أن تكون على أساس خط
يبدأ من رفح أو من أى نقطة محددة على ساحل البحر المتوسط الى
رأس خليج العقبة .

وكان الصدر الأعظم قد أبلغنى فى وقت سابق أن القوات
الشركية التى كانت قد احتلت طابا وكل الأماكن الأخرى المجاورة قد
انسحبت الى العقبة ، وبالتالي فقد تركزت جهودى بعدئذ على العمل
على الحصول على تصريح مكتوب من الحكومة العثمانية بأن تعيين
الحدود سيتم على أساس خط يمتد من رفح الى العقبة .

وتسلمت خلال يوم ١٤ مايو من الباب العالى مذكرتين
اضافيتين ، غير أنه لما تضمنتهما من آراء غير مرضية فقد رأيت أنه

من الأفضل ، ولصالح البلدين ، عدم قبول المقترحات التي جاءت
فيهما ، وبالتالي فقد أعدت المذكرتين الى وزير الخارجية . ووصلتني
أثناء ذلك برقيتكم التي تتضمن محادثتكم مع السير التركي ، والتي
أبلغتكم فخامته فيها بأن تسوية المسألة تعتمد تماما الآن على رد رسمي
من الباب العالي على مذكرتي يتضمن قبول الخط الممتد من رفح الى
رأس خليج العقبة كأساس لخط الحدود ، وأصدرتم لي تعليماتكم
بإبلاغ الصدر الأعظم بما قلتموه لموزورس باشا وأعطاء الانطباع بأن
الحكومة البريطانية مصممة على الحفاظ بكل قوتها على مركز
بريطانيا في مصر ، وعلى حقها في التدخل في الشؤون المصرية ، غير
أنها لا تنوى من وراء ذلك الانتقاص من سيادة السلطان على البلاد
الا اذا قام جلالته بدفعها الى ذلك .

وقد قررت ، مسلحا بتلك التعليمات ، القيام بجهد أخير لحث
الحكومة العثمانية على الاستجابة لمطالب حكومة جلالته لضمان
تسوية ودية للنزاع قبل انقضاء المهلة المحددة ، وسعيا وراء بلوغ
هذا الهدف فقد دعوت كلا من الصدر الأعظم ووزير الخارجية مساء
وليلة ١٣ الجارى وتركت مع الأخير ملخصا بالفرنسية للملاحظات
التي ابديتموها للسفير التركي .

وقد نجحت أخيرا ، وبعد محادثات مطولة استمرت لوقت
متأخر من الليل ، في حسم المفاوضات ، وحصلت على تعهد من
الصدر الأعظم بأنه سيصلني قبل الساعة ١١ من صباح اليوم التالي
ردا على مذكرتي المؤرخة في ١٢ مايو بالاستجابة لكل الشروط التي
تضمنتها مذكرتي لفخامته ، ومقرا بأن الباب العالي لا يشكك في
برقية ٨ ابريل عام ١٨٩٢ ، وأنه حفاظا على الوضع القائم كما جاء
في البرقية المشار اليها سيتم تعيين لجنة مشتركة تقوم بإجراء
مسح طبوغرافى ووضع خريطة ، وأن الحدود ستمتد باتجاه جنوبى

شرقى ، فى خط مستقيم تقريبا ، من رفع الى نقطة تبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال من رأس خليج العقبة .

وفى صباح اليوم التالى ، وبعد فترة قصيرة من الموعد المحدد ، أبلغنى وزير الخارجية بأن « ارادة امبراطورية » قد صدرت بالموافقة على المذكرة ، وتسلمت بعد ساعة من ذلك الوثيقة التى تتفق بالحرف الواحد مع مشروع المذكرة الذى اقترحته على الصدر الأعظم ، والتى تستجيب تماما لكافة مطالب الحكومة البريطانية فى كل النقاط .

وقد تشرفت بأبلاغكم برقيا باستلامى للرد ومحتوياته ، وقد تكرمت بارسال التعليمات لى فى نفس اليوم وقد جاء فيها أن الحكومة البريطانية تعتبر المذكرة « مرضية » ، وأنه على عند ابلاغ الباب العالى باستلامها الاشارة الى تعهدات الحكومة الامبراطورية العثمانية بشأن الجلاء عن الأماكن التى احتلتها القوات التركية فى شبه جزيرة سيناء ، وتعيين الحدود ، وأن أضيف أن قبول الحكومة البريطانية للمذكرة مشروط بانسحاب القوات التركية الى شرق أعمدة الحدود التى تم اسقاطها ، والتى تعهدت الحكومة العثمانية باعادتها .

وانه لمن أهم بواعث رضائى أن أسجل أنه بامتداد المفاوضات الطويلة مع الباب العالى برهن ممثلو القوى العظمى طول الوقت على حسن نيتهم تجاه حكومة جلالته .

فقد عضد السفير الفرنسى احتجاجاتى لدى الباب العالى بكل قوة ، وأبدى رغبته فى تقديم المعونة بمختلف الطرق ، بينما عبر السفير الروسى ، المسيو زينوفييف ، عن رغبته فى تقديم كل عون قد احتاجه لدى الباب العالى .

وتحدث القائم بالأعمال الايطالى ، بناء على تعليمات من حكومته فيما اعتقد ، الى الصدر الأعظم لحنه على الاستجابة لمطالبنا . وأكد

لى السفير الألماني بأنه قد حذر الباب العالى بأنه قد وضع نفسه
تماما باحتلال طابا فى الجانب الخطأ ، وقد هنأنى الجميع بحرارة
وعلانية خلال المؤتمر الذى انعقد اليوم من الممثلين الأجانب للنظر فى
زيادة الضريبة الجمركية بنسبة ٣ فى المائة .

ولقد كان سفير النمسا - المجر متغيبا فى بروصا خلال
المراحل الأخيرة من النزاع ، غير أن المسيو أوتو القائم بالاعمال أبدى
عددا من الملاحظات المتعاطفة .

وقد يبدو من قبيل التزديد أن أضيف أنى قد لمست كل نية
طيبة من جانب وزير الولايات المتحدة .

توقيع

سمير ن. ر. أوكوانر

وثيقة رقم (٧)

من سيرن • أوكونر الى سير ادوارد جراى - (وصلت فى ٢١ مايو)
استنبول فى ١٥ مايو ١٩٠٦

سييدى - بالاشارة الى مراسلتى بتاريخ ١٤ الجارى ، أتشرف
بأن أرسل إليكم مع هذا نسخة من مذكرتى التى وجهتها اليوم الى
وزير الخارجية بالتنبيه نيابة عن حكومة جلالتة للتصريحات التى
قدمها الباب العالى فى مذكرته المؤرخة فى ١٤ الجارى بشأن الطابأت
المتعددة للحكومة البريطانية المتعلقة بانسحاب القوات العثمانية
من طابا وتعيين التخوم التركية - المصرية •

مرفق فى وثيقة (٧)

السيد الوزير - لقد أحلت فورا الى حكومتى المذكرة التى
تكرمتم بتوجيهها لى فى ١٤ الجارى ردا على مذكرتى المؤرخة فى ١٢
الجارى بشأن موضوع الجلاء من طابا وتعيين حدود شبه جزيرة
سسيناء •

وقد تلقت الحكومة البريطانية بسرور تصريح فخامتكم بأن
الباب العالى لا يشكك فى محتويات البرقية التى وجهها الصديق
الأعظم الراحل ، جواد باشا ، الى سمو الخديوى بتاريخ ٨ أبريل
عام ١٨٩٢ ، وبما تقرر من انسحاب القوات التركية من طابا ،
وبإرسال التعليمات الى ضباط الأركان العثمانيين الموجودين الآن

فى العقبة للقيام بالاشتراك مع موظفين يعينهم سمو الخديوى بوضع خريطة وتعين خط الحدود الممتد بشكل مستقيم تقريبا من رفح باتجاه جنوبى شرقى الى نقطة على رأس خليج العقبة تقع على بعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال من العقبة ، وبالتأكيد على الحفاظ على الوضع القائم فى شبه جزيرة سيناء على أساس البرقية المشار إليها والمؤرخة فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ .

وأشرف ، بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، بالتنبيه الى التصريحات المشار إليها ، كذا الى تصريح فخامة الصدر الأعظم بأن الأوامر قد صدرت بانسحاب القوات العثمانية ، التى تكون قد عبرت الى الجانب المصرى ، الى الأراضى التركية شرق رفح ، واعادة الأعمدة التى يقال أنها قد أزيلت ، والتعبير عن رضاء الحكومة البريطانية بتسوية المسألة والتى لا يمكن أن تؤثر على العلاقات الودية والممتنة القائمة لصالح البلدين ، والتى لا يقل تقدير حكومة مولاي الجليل لها عن تقدير حكومة جلالة السلطان .

وثيقة رقم (٨)

من ايرل كرومر الى سير ادوارد جراى - (وصلت فى ٢٩ مايو) .
القاهرة فى ٢١ مايو عام ١٩٠٦ (مستخرج)

لتفهم المشكلة المعقدة الخاصة بحدود شبه جزيرة سيناء والتى نشبت مؤخرا ، فمن الضرورى القاء بعض الضوء على حق مصر فى ادارتها ، وذلك من متابعة التاريخ السابق لها .

فما لا شك فيه أن مصر تملك تلك الأراضى من عدة قرون .
وقد وصف أحد مشاهير الجغرافيين والمؤرخين العرب (وهو

المليك أبو الفدا) الذى كتب فيما بين عامى ١٢٧٤ و ١٣٣٢ يصف الحدود الشرقية لمصر :

« ان مصر محددة من الشرق من نقطة تبدأ عند بحر القلزم (البحر الأحمر) فى مواجهة أسوان الى عيذاب قصير قلزم (السويس الحالية) الى صحراء متاهة الاسرائيليين ، ثم تتجه الى البحر المتوسط عند رفح العريش » .

وتعتمد ملكية مصر لتلك الأجزاء فى العصر الحديث على المظمرانات التى صدرت عام ١٨٤١ لمحمد على والتى ثبتت محمد على وخلفاءه فى الباشوية . وكانت هناك خريطة من نسختين توضح حدود تلك الأراضى وذلك منذ نفس العام (١٨٤١) . وقد احتفظ الباب العالى باحدى هاتين الخريطين وأعطيت الثانية لمحمد على . وفى أغلب الظن أن تلك الأخيرة قد فقدت فى حريق أتى على أغلب ما فى المحفوظات المصرية . أما الخريطة التركية فكثيرا ما يشار إليها فى مراسلات الباب العالى ، ولكن على حد علمى لم يرها أحد على الإطلاق ، وفى الغالب أن وجودها نفسه أمر مشكوك فيه . وتعتمد ادعاءات الحكومة التركية على أنه بناء على تلك الخريطة فإن الحدود الشرقية « لولاية مصر المحروسة » تمتد من العريش الى السويس . وبالإضافة الى الأراضى المحددة فى هذه الخريطة ، والتى ضمنتها الدول ، منح لمحمد على حق إدارة شبه جزيرة سيناء ومراكز العقبة وضبا (وهى غير طابا) والمويلح والوجه فى الحجاز على الشاطئ الشرقى من خليج العقبة . وبالنظر الى ذلك فيه، يمكن ملاحظه أن مصر قد أدارت سيناء منذ القدم ، وفوق ذلك فهناك مراكز الحجاز التى أمتلكها محمد على فى مقابل انقاذه شبه الجزيرة للسلطان، وذلك بقضائه على الثورة الوهابية التى أشعلها سعود ، وقد تمكن ابراهيم باشا ابن محمد على من اتمام هذه المهمة فى عام ١٨١٨ .

وقد استمر خلفاء محمد على يديرون تلك الأراضي دون مشكلة حتى تولية الخديوى الحالى ، والأدلة واضحة تماما على ذلك من المحفوظات المصرية .

غير أنه عند وفاة توفيق باشا وتولية ابنه عباس حلمى باشا (الخديوى الحالى) أصدر السلطان فرمانا جديدا للتولية . وقد لوحظ ان نص هذا الفرمان يختلف نوعا عن الفرمانات السابقة . وكان الهدف الواضح من هذا الاختلاف ، حرمان مصر من ادارة شبه جزيرة سيناء .

وبعد صعوبات كبيرة ومراسلات ، ابرق الصدر الأعظم آنذاك جواد باشا للخديوى فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ يبلغه باستئناف ممارسة السلطان للملكية النقاط الموجودة بها حاميات مصرية فى الحجاز على الساحل الشرقى لخليج العقبة ، مثل ابوجه والمويلح وضما (ليست طابا) ، وقد انتهت هذه البرقية بالعبارة الآتية « أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهى باقية على حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التى كانت مدارة بها فى عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا » .

والمراكز المشار اليها فى الحجاز والتى استعادتها تركيا لم تكن ذات أهمية تذكر بالنسبة لمصر ، وفيما عدا ذلك فقد اصبحت البرقية مرضية ، ومن ثم فقد قرئت مع فرمان التولية واعتبرت قسما مكملًا له .

وحتى يمكن تجنب أى سوء فهم لمعنى البرقية فقد وجهت مذكرة فى ١٣ ابريل عام ١٨٩٢ الى تيجران باشا ناظر الخارجية المصرى آنئذ ، أبلغه فيها أن على فخامته أن يعلم أنه لا يمكن حدوث أى تغيير فى العلاقات بين مصر والباب العالى دون موافقة حكومة

جلاليتها . وقد أضفت : « ان تلغراف الصدر الأعظم الذى تكرمت
بإبلاغه الى يعد جليا أن شبه جزيرة سيناء أى الأراضى المحددة
شرقا بخط متجه الى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش
الى رأس خليج العقبة تستمر تحت ادارة مصر وتكون قلعة العقبة
الواقعة شرق الخط المذكور جزءا من ولاية الحجاز » .

وقد نشرت تلك المذكرة التى وافق عليها اللورد سولسبرى ،
ومعها رسالة أخرى خاصة بفرمان التولية ، ونسخة من بريقة
الصدر الأعظم . وقد أرسلتها جميعا بصورة رسمية الى السفير
البريطانى فى استنبول . وهذه النقطة هامة لأن ما تمسكت به
حكومة جلالته بأن تخول حق الاعتراض على أى تغيير للموقف
القائم كان أنه ما يبرره .

وقد وجهت نسخا من فرمان التولية والبرقية الملحقة الى سائر
الدول ، كما أحيط ممثلا كل من فرنسا وروسيا فى القاهرة علما
بتلك المراسلات بصورة رسمية .

ومما ذكرت يتضح أن الحد الجنوبى من الحدود الشرقية للأراضى
التي تديرها مصر فى سيناء هو العقبة ، فما عدا القلعة التى عليها .
كما اعترف دائما برفح التى تقع شرق العريش بمسافة قصيرة
كحد شبه الى .

ويوجد عند رفح شجرة ، وعلى كل جانب من جانبى تلك
الشجرة يوجد عمود من الرخام كعلامة مميزة للحدود التركىة
المصرية .

وتعطى الفقرة التى اقتطفها فيما يلى من تقريرى السنوى عن
عام ١٩٠٥ (مصر رقم ١ - ١٩٠٦ ص ١٥) فكرة عن حالة شبه

جزيرة سيناء قرب نهاية العام الماضي ، وعن الأسباب التي دعت
الى القيام ببعض الإصلاحات الضرورية فيها : -

« كان بدو شبه الجزيرة فى حالة من الاضطراب أوائل عام
١٩٠٥ ، فقد قاموا بغارات عدة - واغتيل شقيقان بوحشية خلال
شهر مايو - وقد نتجت هذه الحالة من الخروج على القانون عن
التأخر فى تسوية الأمور بين القبائل والأفراد . وكان قائد المنطقة
مخولا باصدار الأحكام والنظر فى الأمور القائمة غير أنه يبدو أنه
كان عاجزا عن تنفيذ قراراته .

« وفى ظل هذه الظروف تقرر ارسال المستر جننجز براملى .
الذى يجيد التحدث بالعربية باللهجة البدوية ، كما أنه ملم تماما
بعادات البدو لتسوية النزاعات القائمة ، ووضع تقرير عام عن شبه
الجزيرة . وقد تمكن المستر براملى خلال فترة قصيرة للغاية من
التقى وتسوية ما بين ثلاثين وأربعين قضية . .

« وقد تم الآن تعيين المستر براملى قائدا ومفتشا مع الاشراء .
الكامل على شئون شبه الجزيرة . واعتمد مبلغ ٥٠٠٠ (خمسة آلاف)
جنيها فى تقديرات العام الحالى لتنفيذ عدد من الإصلاحات بها .
وسوف يتم تشكيل قوة من الهجانة الجيدة التسليح ، وبناء استراحة
فى نخل ، كما سينفق بعض المال على شراء الأشجار وبعض معدات
الزراعة ، وبناء السواقي ، وتحسين امدادات المياه بالطور ، وبناء
سد صغير عند خور العريش حيث يزيد الأمل بإمكانية زراعة منطقة
واسعة من الأراضي . وسوف يبنى جامع وثكنات ومركز للشرطة
عند نخل . وهناك ما يبعث على الأمل بأنه بعد القيام بتلك الأعمال
سوف يحدث تحسن ملموس فى أوضاع شبه جزيرة سيناء .
ومن المستحيل أن توحى كافة الإجراءات الإدارية التى اتخذت

في سيناء في تلك الفترة بأن الحكومة المصرية أو مستشاريه
البريطانيين لديهم النية على اتخاذ سيناء كقاعدة للتدخل في الحجاز
في المستقبل خاصة في أمور خط حديد الحجاز الذي
وصل أخيرا الى معان الواقعة على بعد ١٠٠ كيلو متر من
العقبة . وقد نشرت بعض الصحف الداعية الى الجامعة الإسلامية
التي تصدر في القاهرة مؤخرا اشاعة قوية مؤداها أن الحكومة
المصرية تنوى بناء عدد من التحصينات بأهداف عدوانية .

ويبدو أن ذلك التقرير العارى من الصحة قد لقي صدا كبيرا
في استنبول . وكان من المستحيل أن يسود مثل هذا الاعتقاد ان
لم تكن الارض قد مهدت من قبل بعناية ، فيما حدث بالفعل .
وهناك من الأسباب ما يدعو الى الاعتقاد أنه قد تم خلال الصيف
وخريف العام الماضى ارسال عدد من التقارير من القاهرة الى استنبول
جاء فيها أن حكومة جلالته تمد ثوار اليمن بالسلاح والذخيرة
والاغذية ، كما أنها تعاون الفارين من صفوف الجيش التركى .

ولست فى حاجة الى القول بأنه لا الحكومة البريطانية .
ولا الحكومة المصرية ، قد سمحت بمنح أية معونة للثوار الذين
يحاربون الحكم التركى فى اليمن . ومع ذلك لقيت تلك التقارير
تصديقا بالرغم من تناقضها .

أما فيما يخص منح المعونة للفرارين فالحقيقة أن هناك أعدادا
كبيرة من الترك الجائعين قد احتفظ بهم لدى وصولهم للمراكز
البريطانية قرب عدن . وقد يكون بعضهم من الهاربين ، ولكن
يبدو أن أغلبهم من الأسرى الذين قبضت عليهم القبائل المتمردة
والذين انتقلوا من أسر قبيلة الى أخرى حتى وصلوا الى الخطوط
البريطانية .

ولم يكن من الممكن تركهم يموتون جوعا ، كما أنه كان من

المستحيل ابقاؤهم في عدن ، ومن ثم فقد غادروها بحرا الى اى مكان يرغبون فى الذهاب اليه . وبعد متاعب جسيمة وشكاوى نتجت عن مرور هؤلاء المتشردين والهاربين عبر قناة السويس ، وبناء على نصيحة دار المعتمد البريطانى فى القاهرة ، قررت سلطات عدن تسليمهم الى اقرب ميناء تركى على البحر الأحمر . وفى تلك الأثناء تقدم الباب العالى باحتجاجات شديدة على الحكومة المصرية بسبب وجود أعداد من الأتراك الهاربين فى مصر وطالب بتسليمهم . وردا على ذلك طلبت الحكومة المصرية تحديد وسائل التعرف على هؤلاء الهاربين ، غير أنه لم يصلها أى رد . ويتضح مما ذكرت أن السلطات المصرية تصرفت فى هذا الشأن على الدوام بالشكل الصائب والمستقيم تماما .

وقد ذكرت من قبل أنه قد ظهر قرب نهاية العام الماضى مقال أو مقالان فى الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية تذكر أن الحكومة المصرية تنوى اتباع سياسة تغلغلية فى سيناء ، وأن الثكنات وغيرها من الأعمال يتم بناؤها على قدم وساق .

تسلمت بعد ذلك بفترة قصيرة ما يفيد أن حاكم سوريا التركى قد كتب الى استنبول بأنه قد تحقق بأن الحكومة المصرية قد قررت اقامة ثكنات بين نقطة تقع على الحدود قرب العقبة وبين القسيمة ، وأن القوات البريطانية تشترك فى عملية البناء تلك .

وازدادت أكثر وأكثر شكوك السلطان عن أعمال ونيان الحكومة المصرية فى شبه جزيرة سيناء . ويمكن أن اقرر كحقيقة واقعة أن الانجليزى الوحيد الذى كان موجودا حينئذ فى شبه جزيرة سيناء هو المستر براملى ، الذى كان قد عين قبل ذلك بفترة قصيرة مفتشا مدنيا للمنطقة ، ولم يكن هناك جندى نظامى واحد ، بريطانيا كان أو مصريا شرق السويس .

وفى ١٣ يناير عام ١٩٠٦ أبلغنى سير نيكولاس أوكور ،
السفير البريطانى فى استنبول ، بأنه قد تسلم رسالة من السلطان
تتضمن أن تقريراً قد وصل من القائد التركى فى العقبة ، بأن
السلطات العسكرية المصرية تنوى بناء مركز حراسة على الطريق
بين العقبة وغزة ، وفى أماكن أخرى داخل الأراضى التركية ، وأن
جلالته قد طلب منه حث الحكومة المصرية على سحب القوة التى
اقتحمت الأراضى التركية ، والتى يقودها ضابط بريطانى . وتجنباً
للالملال فقد كررت ما ذكرته من أن كل القوة الموجودة فى شبه
جزيرة سيناء تتكون من المستر براملى وعدد قليل من رجال
الشرطة .

بدأت فى نفس الوقت ترد التقارير عن بدء انتهاك تركى
للمنطقة ، وقد صدرت التعليمات للمستر براملى بالتقدم للمنطقة
المجاورة للعقبة ، والاتصال بالقائد التركى ، والتحقق من أسباب
كل تلك الشكوك التى بدت .

وفى ١٥ يناير أبرقت للسير نيكولاس مشيراً الى امكان حدوث
مثل هذه الاصطدامات طالما ظلت الحدود غير معينة بالضبط ،
وأبلغته أن الحديو قد أبرق للسلطان طالبا منه تعيين لجنة مشتركة
لتحديد الحدود .

ولكن فوبلت رغبة الحديوى تلك باعتراض شديد .

وبالنظر لعدم موافقة الحكومة التركية رؤى أنه من الضرورى
ارسال قوة مصرية (تتكون من ٥٠ رجلاً يقودها ضابط مصرى)
لمقابلة المستر براملى على الحدود قرب العقبة ، واحتلال طابا ، وهى
نقطة تقع على بعد حوالى خمسة أميال من قلعة العقبة بحراً وثمانية
أميال بطريق البر .

وأرسل مزيد من التعليمات للمستمر براملي لاحتلال عقب
العقبة والقطار التي تتحكم في الجبل الذي يمر من خلاله الطريق
من الساحل الى شبه جزيرة سيناء .

وقد تقدمت هذه القوة المصرية الصغيرة ، والتي طلبت حتى
الوقت قريب القوة العسكرية الوحيدة في شبه جزيرة سيناء ، الى
طابا في سفينة خفر السواحل المصرية « نور البحر » ، ذلك أن
المواصلات عبر الصحراء وسلاسل جبال سيناء غاية في الصعوبة .
ويستغرق ارسال خطاب من السويس الى العقبة عن طريق الهجانة
أربعة أيام . وقبل أن تصل تلك التعليمات للمستمر براملي كانت
قد وصلت عدة تحذيرات من القائد التركي الذي كان موجودا في
مكان يدعى أم الرشراش ، مما دعاه الى العودة الى مركزه في نخل
ليُرسل التقرير اللازم . ولكن بمجرد وصول التعليمات اليه تقدم
فورا الى طابا بأسرع ما تستطيع الجبال أن تحمله . ولكن عند
وصوله وجد قبطان « نور البحر » الانجليزى ، والقائد المصرى
الذى يقود القوة التي أرسلت الى طابا على ظهر السفينة ، واقفين
في العراء مع قائد القوة التركية التي احتلت المركز والذى ذكر
ان لديه اوامر بمنع أية قوة من النزول الى المنطقة ولو استدعى
الأمر استخدام القوة . ولما كانت التعليمات التى لدى المصريين
تحذرهم من الاصطدام الا فى حالة اطلاق النيران عليهم . كما أنهم
فى نفس الوقت لم يملكوا القوة الكافية للنزول الى البر ، على
ذلك فقد انسحبوا الى جزيرة فرعون ، وهى جزيرة صغيرة لصق
الساحل الغربى للخليج ، وتقع على بعد بضعة أميال جنوب طابا .
وبقيت هناك منذ ذلك الوقت قوة مصرية تتكون من ٢٥ رجلا فى
حالة استعداد .

وفى ٢٠ يناير اضطرت لترك القاهرة الى بور سودان لافتتاح
سكة حديد النيل - البحر الأحمر . وقد تركت المستر فندلى نائبا
عنى فى الوكالة حتى عودتى فى بداية فبراير .

وفى تلك الأثناء أرسل الصدر الأعظم للخديوى ثلاث برقيات
شديدة اللهجة ، وقد أرسلت لدار المعتمد البريطانى فى ٢٥ يناير .
طالب الصدر الأعظم فى البرقية الأولى بأن تمتنع مصر عن بناء
المراكز وتبلغ بعدم النية على ارسال مندوب تركى لتعيين الحدود .

أما البرقية الثانية فقد ادعت أن الأراضى التركية لا تشمل
العقبة فحسب . بل تشمل المناطق المجاورة بما فيها طابا ، وأنها
ليست ضمن الأراضى « الممنوحة لمصر » . وشكا الصدر الأعظم من
أن قاربا مصرى مسلحا (نور البحر) قد أرسل الى طابا وعليه
جنود . وختم برقيته بالقول بأنه لما كانت مصر نفسها قسما من
تركيما فليست هناك حاجة لتعيين الحدود بين الأراضى المصرية
والتركية ، وأنه اذا ما أصرت مصر على الاستمرار فى انزال الرجال
وبناء المراكز « فان هذا الخروج عن الطاعة سوف يستدعى اتخاذ
أشد الاجراءات لوقفه » .

وطالبت البرقية الثالثة الخديو ببساطة بسحب « نور البحر »
والقوة المصرية من جزيرة فرعون والتوقف عن بناء المراكز والا
« سوف تنشأ أزمة » .

وقد أشار فندلى عند ارسال تلك البرقية اليكم الى أن التلميح
الى « الأراضى الممنوحة لمصر » (بمعنى الأراضى التى أسندت ادارتها
لمحمد على وراثيا بمقتضى فرمانات ١٨٤١ بضمانة الدول ولكنها
لا تضم شبه جزيرة سيناء) يتضمن النية من جانب تركيا بتجاهل
برقية الصدر الأعظم جواد باشا فى ٨ ابريل عام ١٨٩٢ ، والتى
كانت قسما مكملا لفرمان التولية للخديوى الحالى ، والتى وافقت على

أن تمنح لمصر ادارة سيناء الى الخط الممتد من رفح الى العقبة ، كما
أوضحت في خطابى لتيجران باشا فى ١٣ ابريل عام ١٨٩٢ .
وقد اقترح المستر فندلى ارسال التعليمات للسفير البريطانى
فى استنبول للاحتجاج على :

- ١ - رفض السلطان الموافقة على لجنة مشتركة للحدود .
- ٢ - رغبة جلالة الامبراطور فى تجاهل برقية ٨ ابريل
١٨٩٢ التى لم يأت فيها أى ذكر لما حول العقبة .
- ٣ - تهديدات الصدر الأعظم باستخدام القوة ضد المراكز
المصرية التى اعتقد أنها موجودة فى الأراضى التركية .

كما يقترح المستر فندلى ابلاغ السلطان أن مصر ترغب فى
ادارة أراضيتها التى منحت ادارتها للخديو عام ١٨٩٢ فى سلام .
وانه اذا ما هددت المراكز المصرية فان الحكومة المصرية سوف تضطر
الى طلب معونة الحكومة البريطانية ، التى تم التوصل الى تسوية عام
١٨٩٢ بوجودها .

وأرسلت التعليمات للمستر براملى والضابط المصرى الذى
يقود القوة المصرية الموجودة فى فرعون بالاستمرار فى تجنب اثار
العداوات الى أقصى حد ممكن . وأصبح واضحا أنه لم يعد بالإمكان
حل المسألة محليا ، كما تم ابلاغهم أيضا أن المفاوضات تتقدم بيز
القاهرة ولندن واستنبول بهدف الوصول الى حل مناسب .

وفى تلك الأثناء تمت اتصالات غير مجدية بين السفير البريطانى
فى استنبول والباب العالى والقصر ، وكانت الملاحظة الغالبة على
الاجابات التركية على شكاوى السنير نيكولاس أوكونر أن السلطان
عازف عن رسم الحدود ، وأن الوقت غير مناسب لتعيينها . وأن

السلطات العسكرية التركية الموجودة فى المنطقة محل النزاع ليست محل لوم ، وأنه سيتم الحفاظ على الوضع القائم (على ضوء الحقيقة بأن تركيا قد انتهكتها) ، وأخيرا بأن ترتيبا قد تم بين القواد الأتراك والمصريين أعاد الأخيرون بمقتضاه احتلال المراكز التى طالبوا بها (وهو التقرير الذى ثبت أنه عارى من الصحة) .

وقرب نهاية يناير كان هناك مزيد من المراسلات الودية أحيانا والعدائية أحيانا أخرى ، متواصلة بين المستر براملى وسعد بك رفعت (قائد القوة المصرية فى جزيرة فرعون) من ناحية ، وبين رشدى باشا قائد العقبة التركى من ناحية أخرى . وفى ٢٩ يناير اتخذت لهجة الأخير نغمة مختلفة حين طلب من سعد بك رفعت الجلاء عن جزيرة فرعون .

وفى تلك الأثناء وصل مزيد من الإمدادات العسكرية التركية الى العقبة ، واحتل رشدى باشا نقب العقبة والقطار ، وهما مركزان يتحكمان فى الطريق بين السلاسل الساحلية ودخل شبه الجزيرة . وفى مواجهة طلبات الجلاء عن فرعون اضطر المستر براملى الى استدعاء « نور البحر » لمنع أى هجوم محتمل على القوة المصرية . وتأخرت أنباء تلك الأعمال العدائية عن الوصول الى القاهرة لبعض الوقت ، ولكن بمجرد أن تسلمت تقريراً عنها من المستر براملى أبرقت على الفور بمحتواه الى وزارة الخارجية وإلى السير نيكولاس أوكونر .

وقد احتججتم فى مذكرة مؤرخة فى ١٣ فبراير ، ومقدمة الى السفير التركى فى لندن ، على تلك الأعمال العدائية ، وأشترتم الى ضرورة انسحاب القوات التركية من طابا لاقرار تسوية سلمية لمسألة الحدود .

وقدم سير نيكولاس أوكونر احتجاجات مشابهة الى الصدر

الأعظم ووزير الخارجية التركية فى استنبول . ولكن بالرغم من التأكيدات غير الرسمية التى أعطيت للأخير بأن الحكومة المصرية ليست لديها أية نية للتدخل فى بناء فرع من سكة حديد الحجاز الى العقبة ، لم يمكن الحصول على نتيجة مرضية . وفى مواجهة متطلبات رشدى باشا المتعددة بالجلاء عن جزيرة فرعون وتحميله للمستمر يرامل وسعد بك للمسئولية المترتبة على عدم تنفيذ مطالبه ، أصبح من الضرورى حماية هذا المركز المصرى . وعلى ذلك فقد خولتمونى فى ١٤ فبراير بأن أطلب من الكابتن فييس هورنبى ، قائد السفينة الملكية ديانا (التى كانت راسية على أهبة الاستعداد فى السويس) بالتقدم الى فرعون وارسال تقرير عن الموقف .

وفى نفس اليوم وجهتم مذكرة أخرى للسفير التركى فى لندن تبلغونه أن السفينة البريطانية ديانا قد تقدمت الى فرعون بهدف منع أى أعمال عدوانية تركية على الأراضى المصرية .

وفى نفس الوقت انعقد فى استنبول مجلس عسكري لبحث مسألة الحدود التركية - المصرية . وكان هناك ما يدعو للأمل أنه سيتم التوصل الى قرار مرض ولكن تبدد هذا الأمل ، فقد رأى الباب العالى أن الأراضى موضع النزاع ليست ضمن الأراضى الممنوحة لمصر بمقتضى فرمانات . واعتذر عن طرح مسألة الحدود .

وكان واضحا أن شيئا ما قد حدث أثر على اتجاه السلطان الذى كان وديا قبل وقت قصير . ويبدو أن جلالته قد تلقى تقريرا من مختار باشا بأن « طابا أحد ملحقات العقبة » . وبدا أن السلطان تحت تأثير فهم بأن الترتيبات التى اعتمدت عليها برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ محددة بتفاهم سابق بين مختار باشا وبينى ، تسير بمقتضاه الحدود الادارية بين تركيا ومصر فى خط مستقيم من العريش (على

البحر المتوسط) الى رأس محمد ، وهي إحدى قمم البحر الأحمر على مسافة قصيرة من مدخل خليج العقبة .

وقد كان هناك اقتراح بهذا المعنى سبق برقية الصدر الأعظم في ٨ ابريل ١٨٩٢ . ففي البرقية المؤرخة في ١٧ فبراير عام ١٨٩٢ تبينت مثل هذا الاتجاه بقوة . . ولكن حتى هذا ألفته كلمات برقية الصدر الأعظم في ٨ ابريل ١٨٩٢ والتي جاء فيها أنه « فيما يتعلق بشبه جزيرة طور سيناء يبقى الوضع الراهن على ما هو عليه » .

وفي ١٤ فبراير أبلغتم السفير التركي عن ارسال السفينة البريطانية ديانا الى جزيرة فرعون . وفي ١٨ فبراير تسلم سير نيكولاس أوكونر خطابا وديا من السلطان جاء فيه : انه بالرغم من أن قائد العقبة العسكري ومختار باشا قد أبلغاه أن طابا والأماكن الأخرى موضع النزاع (نقب العقبة والقطار) تقع في أرض تركية فانه لا زال ممكنا أنهما على خطأ ، وانه سوف يوفد مبعوثين لتلك المنطقة لبحث الأمر . وانه اذا ما قررت تلك اللجنة الموافقة أن طابا والمراكز الأخرى التي احتلها رشدي باشا أخيرا في أرض تابعة للإدارة المصرية فسوف يتم سحب القوات التركية .

واجاب السير نيكولاس أوكونر على ذلك في خطاب لوزير الخارجية بأنه اذا ما تم سحب القوات التركية من الأراضي المتنازع عليها . وانه اذا ما مثلت الحكومة المصرية في اللجنة المشار اليها ، فانه سوف يوصى بالألاعيد القوات المصرية احتلال تلك المراكز الى أن تأتي نتيجة التقصى . وقد أشار سير نيكولاس أوكونر الى ان مثل هذا العرض دليل على الصداقة من جانب الحكومة البريطانية .

ومن المشكوك فيه أن وزير الخارجية قد تقدم باقتراح اللجنة المشتركة الى السلطان الذي اقترح بعد فترة قصيرة ارسال مختار

باشا الى العقبة لفحص الموضوع . وقد اعترضنا أنا والسير نيكولاس
أوكونر على هذا الاقتراح لأننا نعلم أن مختار باشا هو المسئول عن
الادعاءات الزائفة للحكومة التركية ومن ثم فقد اعتبر غير موضوعي .
وعندما طالب السير أوكونر بعرض هذه الاعتراضات على السلطان
أرسل جلالتة وزير الخارجية ليقول أنه لا يشكك فيما تقرر من
ترتيبات في ٨ ابريل ١٨٩٢ ، وأنه طالما أن سير نيكولاس أوكونر
قد اعترض على تعيين مختار باشا فانه سوف يرسل اثنين من
المضباط كلجنة مشتركة .

وعاد السير نيكولاس أوكونر يضغط لاجبار القوات التركية
على الانسحاب بينما كان وزير الخارجية التركية من جانب آخر يضغط
لسحب ديانا . وفي تلك الأثناء وصلني تقرير من الكابتن فيبس
هورنبي بأنه عند وصول ديانا الى العقبة استعد رشدي باشا لمقاومة
ارسائها ، وأرسل قوات (من ثلاث آلاف الى أربعة آلاف) الى مواقع
القتال . ومن ثم اتصل الكابتن هورنبي برشدي باشا واستطاع
بعد فترة قصيرة ايجاد علاقات ودية معه . وهو مقتنع بأنه ليس في
نية رشدي باشا الدفاع عن المكان الى ما لا نهاية اذا ما هوجم

ولا شك أن رأى الكابتن هورنبي هذا صحيح تماما . فليست
هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك ، فمن قبل حدث هذا
عندما وصلت نور البحر الى طابا ، وعندما زارت السفينة البريطانية
منيرفا رفح حين بدت القوات التركية أيضا على استعداد للمقاومة .
وانى انتهز هذه الفرصة لتسجيل شدة تقديري للبراعة التي أبدتها
الكابتن هورنبي في علاقاته مع السلطات التركية في العقبة . ولما
حصلت عليه من عون كبير من تقاريره الواضحة والشاملة . وقد
بقيت ديانا لمدة طويلة زادت عن الشهور الثلاثة تراقب الموقف
واعتقد اعتقادا جازما بأنها قد أدت خدمة هامة في منع الأتراك من

زيادة انتهاكاتهم ، وبالتالي جعل التوصل الى تسوية ودية أكثر
صعوبة .

وتركزت بعد ذلك كل الآمال في تسوية سريعة في اللجنة
المشتركة .

وقد خرج المبعوثان التركيان من محطة القاهرة رأساً الى منزل
مختار باشا ، وبقياً فيه أسبوعاً دون أى اتصال سواء بالحكومة
المصرية أو بالوكالة البريطانية .

وترك المبعوثان القاهرة أخيراً في ملابس بسيطة مستقلين
قطارا يقلع في وقت مبكر ، قاصدين بيروت وقيل انهما ذاهبان الى
العقبة .

ومن الصعب التخمين بالسبب الحقيقي الذي دعا الى ذلك
السلوك الغريب من جانب المبعوثين التركيين . وأستطيع الظن انهما
خلال زيارتهما لمختار باشا قد تم وضع خطة جديدة غادر المبعوثان
القاهرة بناء عليها .

وخلال وجود المبعوثين التركيين في القاهرة كان الحديو غائباً
في رحلة في الصحراء ، وعند عودته أكد لي بأنه لم تصله أية
رسالة منهما .

وفي منتصف مارس كتب لي المستر براملي تقريراً بأن شيخين
بدويين يدعيان مسمح الكبيش وسليمان الخليفى ، والتي عاشمت
قبائلهما منذ مدة طويلة تحت الادارة المصرية ، كما كانا يتلقيان
معونة سنوية من الحكومة المصرية ، قد تلقيا الرشاوى من رشدى باشا
مما دعاهما الى الانتقال للأراضي التركية وهما في حد ذاتهما ليسا
خسارة تذكر ، ولكنى أشير للأمر لأن عملهما هذا قد يستغله الأتراك
أثناء بحث مسألة التخوم القبلية .

وقد ظلت تحذيراتكم للسفير التركي بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح بالاستمرار في تجاهلها كما ظلت احتجاجات السير نيكولاس أوكونر في استنبول دون نتيجة ملموسة . واستمرت الاجابات التي ترد يغلب عليها طابع التملص والتسويف . فقد تم الاعتراف ببرقية ٨ ابريل ١٨٩٢ ولكن « طابا تابعة للعقبة » . والتخيل الموجود في طابا (نست او سبع نخلات ميتة) « يملكها أهالى العقبة » . الخ .

وفى تلك الاثناء كانت تصل السلطان القصص عن تعديات القوات التي يقودها بريطانيون على الاراضى التركية . . . والتي لا أساس لها سوى رحلة قام بها بعض القسس الفرنسيين الذين زاروا سيناء .

ولا أعرف مصدر هذه القصص ولكنى أعتقد أن هدفها الإيقاع على الشكوك القائمة في ذهن السلطان . وفى نفس الوقت ضاعفت الصحف المؤيدة للجامعة الاسلامية جهودها لاثارة نكرة التعصب الدينى والعداء للانجليز بين المصريين ، وأصبح واضحاً أنه بات من الضرورى بالنظر الى عدم امكانية حل مسألة الحدود دون اجراءات عنيفة زيادة الحامية البريطانية فى القاهرة ، وأرسلت اليكم برقية بهذا المعنى .

ودخلت المفاوضات بعد ذلك مرحلة جديدة . . وفى ٥ ابريل تشرفت بالكتابة اليكم بأن مختار باشا قد أبلغ الحديو أن تقرير المبعوثين التركيين قد وصل اليه ومعه تعليمات لبحث ما فيه مع سموه .

وقد أجاب الحديو على ذلك ، مستجيباً لنصيحتى فى هذا الشأن ، أنه بالرغم من عدم اعترافه بمركز مختار باشا كمندوب

سام لتركيا فى مصر فهو مع ذلك مستعد لبحث الأمر معه ، على أن تتم اللقاءات الخاصة بها بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

وبعد مزيد من الاحتجاجات فى استنبول أبرق الصدر الأعظم للخديوى رسميا يبلغه أن التعليمات قد صدرت لمختار باشا للتباحث مع الخديوى فى شأن مسألة الحدود . وقد تناولت برقية الصدر الأعظم النقاط موضع الخلاف بصورة غامضة وغير مرضية ، وبدأ محتملا أن الأتراك بعيدون عن الانسحاب بل أنهم فى طريقهم لزيادة ادعاءاتهم . وكان هذا ما توقعناه ، أنا والسير نيكولاس أوكونر . منذ زيارة المبعوثين التركيين الى القاهرة فى شهر مارس .

وارغب أن أشير هنا فى بعض كلمات الى المركز الشاذ الذى شغله مختار باشا فى القاهرة لما يقرب من عشرين عاما .

فكما تعلمون عينت الحكومتان البريطانية والتركية عام ١٨٨٦ مبعوثين لبحث الأمور المتعلقة بالموقف القائم فى مصر . وكان هذان المبعوثان هما الغازى مختار باشا والسير هنرى درمند وولف ، وقد نتج عن المفاوضات بينهما تلك المعاهدة التى سميت « بمعاهدة وولف » ، والتى وقعها السلطان ولكنه عاد ورفض التصديق عليها . وقد افترضت الحكومة البريطانية عند ذلك أن مهمة مختار باشا قد انتهت برفض السلطان التصديق على المعاهدة التى عين فخامته خصيصا للتفاوض من أجلها .

ومنذ ذلك الوقت وأنا أعتبر الخديو الممثل الشرعى الوحيد للسلطان فى القاهرة ، ولم أعترف اطلاقا بادعاءات مختار باشا فى هذا الصدد ، وإن كنت فى نفس الوقت فى علاقتى معه أعامله بالاحترام الواجب لجنرال تركى .

وفى ١١ ابريل تشرفت بإبلاغكم بالمقابلة التى تمت بين الخديوى

ومختار باشا ، وبحضور الناظرين المصريين ، والتي كشف خلالها
مختار باشا عن أوراقه .

وقد اعترف مختار باشا بأن مسألة الحدود يجب أن تسوى
على أساس برقية الصدر الأعظم في ٨ أبريل ١٨٩٢ ولكنه فسر هذه
البرقية على الأسس الآتية :

١ - ان شبه جزيرة سيناء تتكون فقط من الأراضي : لواء
جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس . وبما أن طابا تقع
جنوب هذا الخط فهو يعترف بها كنقطة واقعة في شبه الجزيرة ،
ومن ثم فادارتها من حق مصر .

٢ - ان الحدود المصرية الواقعة شمال هذه الأراضي تتبع الخط
بين رفح والسويس ، أما الأراضي التي يحدها من الشمال الغربي
الخط بين رفح والسويس ، وجنوبا الخط من السويس الى العقبة .
وشرقا الخط من العقبة الى رفح فهي أرض تركية .

وقد أوضح مختار باشا أن السلطان يعلق أهمية كبرى لخط
الحدود المقترح ، بالنظر الى نية جلالته على مد خط حديدى الى العقبة ،
ومنه خطوط فرعية الى السويس وبور سعيد .

كما ذكر مختار باشا أنه بالرغم من أن ذلك هو رأى الباب
العالى ، فهو يستطيع التقدم بحل وسط على أساس أن يمتد خط
الحدود من رفح الى رأس محمد ، وبذلك يكون كل الساحل الغربى
لخليج العقبة واقعا ضمن الأراضي التركية .

وعندما كتبت لكم عن الادعاءات التي تقدم بها مختار باشا
كما سبق ذكرها ، أشرت الى أن الأمر قد تحول من مسألة نزاع محلي
محدود على بعض المناطق المحدودة المجاورة للعقبة ، مثل طابا وغيرها

الى محاولة لتوسيع الحدود التركية ومد الخطوط الحديدية ذات الطبيعة الاستراتيجية الى السويس على شاطئ القناة . كما أنه من ناحية أخرى فإن خط حدود رأس محمد - رفح (الذى يقترحه مختار باشا كاتفاق) سوف يجعل الأتراك قريبين للغاية من نخل مما يجعلهم محدقين بمصر . وبما أن رأس محمد تقع على البحر الأحمر خارج المجرى الضيق للدخل خليج العقبة ، فإن ذلك الخليج سوف يصبح من الناحية العملية « بحرا مغلقا » فى أيدي الأتراك ، ومركز تهديد لطريق التجارة الى الشرق .

وأستطيع القول أن المسألة آنئذ لم تعد ذات طابع محلى . وانه كان من المهم للغاية للبريطانيين والمصريين والمصالح الأوروبية عامة منع تركيا من تنفيذ برنامجها التى أعلنته ، والذى كان سيشكل تهديدا خطيرا ، ليس فقط على حريات مصر وصلاحيات الحديوى ، وانما على حرية المرور فى قناة السويس .

وقد أرسلت اليكم حينئذ راجيا الموافقة على نص البرقية التى اقترحت على الحديوى ارسالها الى الصدر الأعظم ، وقد وافقتم على خطورة الموقف ووافق سموه على ارسال برقية تضمنت الآتى :

بعد أن ذكر الادعاءات التى تقدم بها مختار باشا ، والمذكورة عليه ، أشار سموه الى برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ والتى تكون قسما من الفرمانات التى تنظم العلاقة بين مصر والامبراطورية العثمانية . والتى تم ابلاغها للدول الكبرى المعنية . وعلى ذلك فانه ليس فى مقدور سموه الموافقة على أى تغيير فى تلك الفرمانات . وفوق ذلك فانه لا شك نى أن الأراضي الواقعة غرب الخط الذى يبدأ من خليج العقبة الى رفح ادارتها مصر دائما ، ليس فقط على عهد سموه بل على العهود السابقة أيضا :

وقد نبه سموه الصدر الأعظم للحقيقة . وهى أن الحكومة البريطانية لم تفهم بأى شكل برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ بالطريقة التى يفسرها بها مختار باشا ، مما كان واضحا تماما فى الرسالة التى بعث بها ممثل جلالته فى القاهرة (أى أنا) الى تيجران باشا فى ١٣ ابريل ، والتى نشرت فى الجريدة الرسمية ، والتى عينت الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء بخط يمتد باتجاه جنوبى شرقى من نقطة تبعد مسافة قصيرة عن شرق العريش الى رأس خليج العقبة .

وقد اقترح سموه بأن الوسيلة الوحيدة للوصول الى اتفاق مقبول هو اتخاذ برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ على النحو الذى شرحتة فى رسالتى لتيجران باشا فى ١٣ ابريل ١٨٩٢ كأساس للمفاوضة . وإذا ما كانت هناك بعض البقايا المعينة مشكوك فى وضعها فيمكن أن يقوم المهندسون المختصون بمسح خط الحدود بين رفح والعقبة ، وبندلا من أن ينتهى هذا الخط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير الى نقطة على ساحل الخليج تبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال الى غرب القلعة .

وبينما لم تستبعد فكرة قبول اقتراحات بتعديلات طفيفة على خط العقبة - رفح توافق الطرفين حذر سموه الصدر الأعظم من أنه بعيد عن الاحتمال تماما قبول اقتراحات مختار باشا .

وفى الختام أشار الحديو بأنه لما كانت طابا بذلك ضمن أراضي الادارة المصرية فانه ينبغى انسحاب القوات التركية . وقد تعهد سموه ، بالنيابة عن الحكومة المصرية ، بأنه اذا تم ذلك فلن تقوم أى أعمال فى طابا على أى مستوى حتى يتم تعيين الحدود بصورة نهائية .

وخلال الأيام العشرة التالية لم يحدث شئ يستحق التسجيل ، ولكن فى ٢٢ ابريل وجه الصدر الأعظم برقية الى الحديو ردا على

برقيته التي أوجزتها فيما قبل . وقد ذكر الصدر الأعظم أن الأرض المذكورة في فرمان الامبراطوري لا تحوى شبه جزيرة سيناء أو خليج العقبة ، وان برقية ٨ ابريل التي تعتبر ملحقا لفرمان التولية مع غيرها من الوثائق المشار اليها ، تشير فقط الى القسم الغربى من شبه جزيرة سيناء . وأضاف فخامته أنه لا يمكن الاعتراف بأى تفسير خارجى لهذه البرقية ، وان الحكومة الامبراطورية فقط هى المخولة بهذا التفسير . وانه قد تمت اقامة متصرفية العقبة ومركزها العقبة . وان على الحديوى أن يتخذ الخطوات اللازمة لانهاء هذه المسألة ، وعدم السماح بأى تدخل خارجى من أى نوع .

ولم يرسل رد على هذه البرقية .

وفى ٢٥ ابريل طلب مختار باشا مقابلة الحديوى الذى التقى به بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

ولم يقدم مختار باشا أية مقترحات جديدة وانما سعى الى افهام الحديوى أن المسألة لن تطرح بعد ذلك على بساط البحث ، وانه يجب اطاعة أوامر الحكومة العثمانية .

جاء فى نفس اليوم تقرير من رفح ، وهى النقطة التى تبدأ منها حدود مصر الشرقية ، بأن القوات التركية قد احتلتها وازاحت عمودين من الرخام ظللا لسنوات طويلة يميزان الحدود المصرية - التركية . كما جاءت التقارير بأن السلطات التركية قد استولت باسم السلطان ، على مساحات من الأراضى التى يزرعها البدو في الجانب المصرى من علامة الحدود . وبعد الحصول على موافقتكم ، وموافقة قيادة البحر المتوسط طلبت من الكابتن ويموث قائد السفينة « منيرفا » التقدم الى رفح على أن يكون معه موظف مصرى ويكتب تقريراً بالموقف . وقام الكابتن ويموث والموظف المصرى بالمهمة الموكلة اليهما بمهارة

كبيرة . فعندما رسا الكابتن ويموث تقدمت قوة من الجنود الأتراك من الساحل على الجانب المصرى من الحدود بتشكيل الانقضاض وأبلغ قائدها صراحة أن لديه تعليمات باطلاق النار اذا تم انزال أى قوات من الطراد . ورفض الاعتراف بالكابتن ويموث بأية صورة رسمية واعتبره مجرد زائر .

وجاءت التقارير من الكابتن ويموث تؤكد الأخبار الأولى عن احتلال الأتراك لرفح . كما يبدو أنهم خلعوا ١١ عمودا من أعمدة التلغراف المصرية على الجانب الغربى ، أو المصرى ، من رفح ، ووضعوا محلها ١١ من أعمدة التلغراف التركية . وقد ذكر الضابط التركى فى حديث له أن القوات التركية تصل الى خمسة آلاف رجل وألف حصان بين غزة والعريش ، وفى الغالب فان هذه المبالغة مقصودة . وجاءت التقارير أيضا بأن الحامية التركية فى العقبة قد وصلتها امدادات كبيرة من المدافع والرجال . وان قائد القوة يتحدث بصراحة عن نيته فى التقدم نحو نخل .

وكما ذكرت من قبل فان الصراع حول الحدود قد وصل الى مرحلة حادة وذلك منذ أن غادر الضابطان التركيان المبعوثان من استنبول فى اللجنة المشتركة . . غادرا القاهرة دون أى اتصال بالحكومة المصرية أو الحكومة البريطانية . وبالنظر لما بدا من نيات الحكومة التركية العدوانية وتحريض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين المصريين أصبح من المرغوب فيه تقوية الحامية البريطانية فى مصر ، وذلك ليتمكن جيش الاحتلال من اخماد أى اضطرابات يمكن أن تنشأ . وقد تقرر ارسال فيلقين من المشاة وقوة من الفرسان وبطارية مدفعية متحركة ، كما تقرر أن تتبع المجموعات الثلاث من حملة البنادق الموجودين فى كريت قيادة فيالقهم فى القاهرة . وبدأت تلك التعزيزات تصل فى بداية مايو ، وكان لهذا الوصول أثر مهدىء على رأى العام .

وأعود الآن الى سير المفاوضات مع تركيا ، فقد أصبح واضحاً أنه لن يمكن الوصول الى اتفاق مرض بالوسائل الدبلوماسية العادية . وبعد بحث الموضوع من كافة جوانبه قررت الحكومة البريطانية اتخاذ اجراء حاسم .

على ذلك فقد أصدرتم تعليماتكم للسير نيكولاس أوكونر ليقدم مذكرة رسمية الى الباب العالي توضح مطالب الحكومة البريطانية ، وبأنه اذا لم تنفذ هذه المطالب فى غضون عشرة أيام فسوف يترتب على ذلك نتائج وخيمة .

وبناء على تلك التعليمات قدم السير نيكولاس أوكونر الباب العالي فى ٣ مايو مذكرة هذا نصها (١) :

★ ★ ★

فى نفس الوقت أخذت التقارير ترد الى القاهرة بتجمع القوات التركية بالقرب من غزة ومن العقبة . ولكن طبيعة الصحراء شرق قناة السويس تجعل من الصعب التقدم الى قناة السويس بقوة كبيرة ان لم يجمع معها عدد كبير من الجمال وغيرها من وسائل النقل ، ولا يمكن أن تتم مثل هذه الترتيبات بسرعة دون أن تكون موضع ملاحظة . ومن هنا فان هجوم تركى كبير على مصر أمر لا يحسب حسابه . ويبدو أنه من الممكن - وان كان من غير المحتمل - أن تحدث غارة على القناة أو نخل - نقطة ذات موقع استراتيجى على خطى التقدم الرئيسيين - على أمل أن يؤدى ظهور قوة تركية على القناة الى ثورة دينية فى مصر يمكن أن تعوق بشدة أى عمليات دفاعية لجيش الاحتلال . ولكن مثل هذه المحاولة ستكون يائسة

(١) نص هذه المذكرة مرفق فى وثيقة رقم (٣) السابق ترجمتها .

تماما لأن مصير القوة المغيرة سيكون الايادة الكاملة ، ومع ذلك فقد كان الاحتياط ضد أى مخاطر واجبا وقد تعهد الأسطول بالدفاع عن القناة ضد أى هجوم محتمل اذا ما استدعى الأمر ، وذلك حتى يتفرغ الجيش لمهامه . كما أن الاتصالات تمت مع القوى الصديقة بهدف تجنب أى تأخير فى تنفيذ معاهدة قناة السويس فى حالة أى هجوم عليها ، ومن ثم فقد أرسلت حملة قوية من الفرقاطات وقوارب الطوربيد الى المياه المصرية يقودها الرير ادميرال سير هودوث لامبتون ، كما اتخذت الترتيبات لمنع احتمال الاستيلاء على نخل بعمل مفاجئ . ووضعت قوة كبيرة فى حالة الاستعداد للارسال الى مصر فى أى لحظة فى حالة الضرورة .

ولى أن ألاحظ هنا أن بريطانيا قد احترمت معاهدة قناة السويس تماما ، وانها لا يمكن أن تفكر فى أى عمل الا فى حالة حدوث هجوم مفاجئ فعلى على القناة ، وبناء على طلب من الحكومة المصرية بالمعونة فى الدفاع عن القناة وعن حيادها ، وهو الأمر المستולה عنه مصر .

ولا أريد أن اتطرق الى تفاصيل عمليات الاسطول بقيادة اللورد تشارلز برزفورد الذى وضع على أهبة الاستعداد فى فاليروم . ويكفى القول أن الخطط كانت موضوعة ، وفى حالة عدم استجابة الباب العالى للمطالب البريطانية ، بالضغط على الحكومة العثمانية بالشكل الذى يمكن أن يأتى بالأثر المطلوب .

وفى خلال الأسبوع الثانى من مايو قدمت الحكومة التركية عدة اقتراحات للسير نيكولاس أوكونر ولكن اعترض عليها جميعا ورأى أنها غير مرضية .

وقد بذلت تركيا مجهودا أخيرا للتملص من الاعتراف بحق

الحكومة البريطانية في التدخل في مسألة بينها وبين الحديوى .
وفشلت هذه المحاولة أيضا .

وفي ١٣ مايو قدم السفير التركي في لندن مذكرة لفخامتكم كانت قد أرسلت من قبل للسير نيكولاس أوكونر واعتبرت غير مرضية . وقد انتهزتم الفرصة للضغط على فخامتته وإبلاغه أنه من الضروري جدا أن يرسل الباب العالي مذكرة رسمية للسفير البريطاني يقبل فيها أن تكون الحدود الشرقية لمصر بامتداد الخط الذى يربط بين رفح ورأس خليج العقبة . وأضفتم الى ذلك أنه من الضروري تقديم هذه المذكرة قبل صباح اليوم التالى (١٤ مايو) .

كما أشرتم أيضا الى أمثلة عدة لمحاولات من الجانب التركى لتجاهل حق الحكومة البريطانية للتدخل فى هذه المسألة . وأشرتم فى هذا الصدد الى رفض القائد التركى الموجود فى رفح التخاطب رسميا مع قائد السفينة البريطانية « منيرفا » . ورد بتقديم طلب لاعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة التركية على مصر . وقد ذكرتم أن حكومة جلالته لم تنف أبدا اعترافها بهذه السيادة . ولكن اذا وجد أن هذه السيادة تتعارض مع حق الحكومة البريطانية فى التدخل فى شئون مصر ، ومع الاحتلال البريطانى ، فان مركز بريطانيا فى تلك البلاد تسنده كل قوة امبراطوريتها . وفى الختام فقد أكدتم لفخامتته بأن الحكومة البريطانية لا تنوى جعل سيادة السلطان على مصر تتعارض مع وضع بريطانيا فى البلاد ، وان هذا الأمر متروك لجلالته فحسب .

وعندما وصلت الباب العالي هذه المراسلة ومضمون المناقشة التى دارت ، وضعت أمام السلطان فرأى جلالته توجيه مذكرة على الفور الى السير نيكولاس أوكونر بقبول كافة طلبات الحكومة البريطانية .

وصدّرت تلك المذكورة على شكل « ارادة امبراطورية »
اعتبرتوها مرضية ، ومن ثم فقد وجه السير نيكولاس أوكونر على
الفور مذكورة للباب العالي يبلغه بقبول تلك الارادة . ولى الشرف
هنا أن أضمن هذا الموجز نصين لهاتين الرسالتين الهامتين والتي
انتهت بهما المفاوضات المطلوبة بشأن الحدود الشرقية لشبه جزيرة
سيناء نهاية سعيدة (١) .

(١) نص الرسالتين

مرفق وثيقة رقم ٥

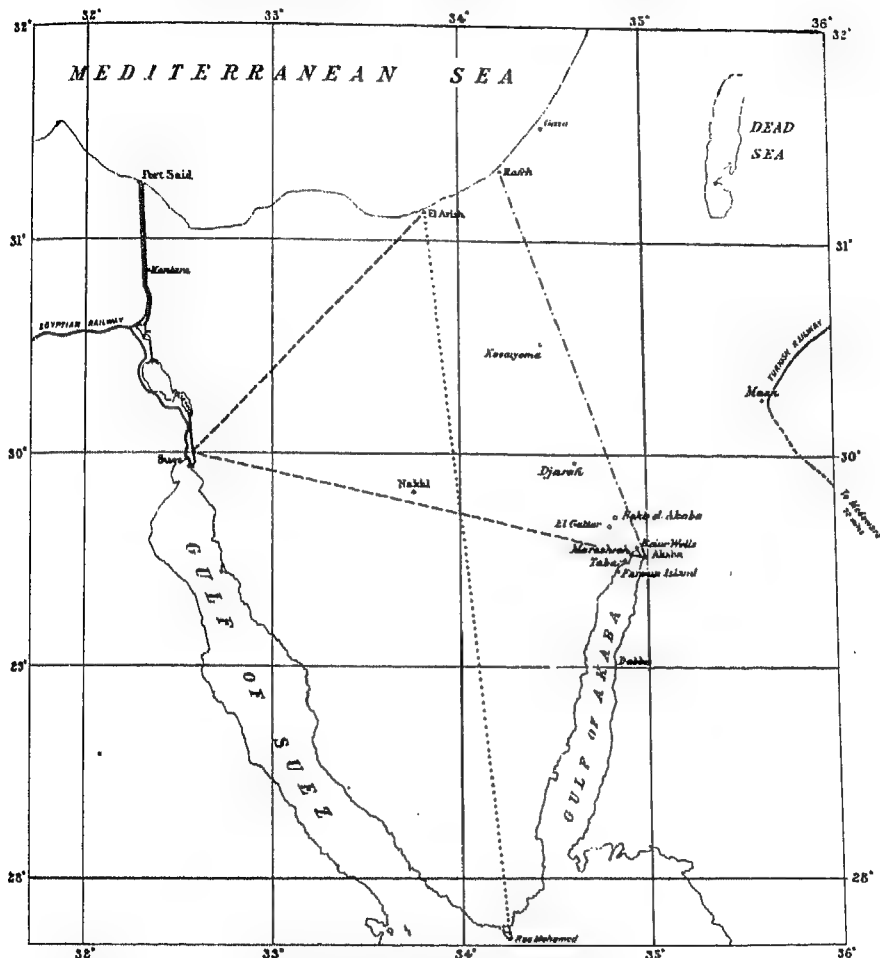
مرفق وثيقة رقم ٧

يليهما تقييم من جانب كرومر للموقف الداخل .

on critical

MAP OF THE SINAI PENINSULA

to illustrate the Turco-Egyptian frontier dispute.



The grounds for abstention from repressive measures are, in my opinion, different from any of these. In the first place, I think the present Government in Egypt ought to be, and is, quite strong enough to stand on its own merits, and to neglect the ravings of the Pan-Islamic press. In the second place, as a strong advocate of the general principle that the press should be free, I think that any Government is infringing that principle if it begins to pick and choose between those newspapers of which it approves and those of which it disapproves. Under a system of government such as that which exists in Egypt, and which is necessarily more or less bureaucratic, it is most desirable that the press should be free. This freedom, in respect to the whole European press—the writing in which appears to me to have greatly improved, not merely in tone, but also in ability, during the last few years—and to a considerable section of the vernacular press, is, I consider, an almost unmixed benefit to the country. I should be sorry to have even the appearance of threatening it. I am of opinion, therefore, that the Pan-Islamic press should be left alone, for the present at all events, and that reliance should be placed on time, and on the true facts of the case being known, to convince the Egyptian public of the folly of those who preach Pan-Islamism. The efforts of any true reformer in this country should be in the direction of creating a fusion, rather than a separation, of European and native Egyptian interests. I may add that the attempt to separate them has, at all events, had one good effect, and that is, to convince the numerous nationalities of Europeans residing in Egypt that they have a common interest in opposing the Pan-Islamic propaganda.

Whilst holding this opinion at present, however, I am not prepared to say that if, in consequence of the misrepresentations of the Pan-Islamic press, any section of the public passed from words to deeds, and public tranquillity became seriously menaced, it would not be the duty of the Government to brush aside these objections, and to resort to measures of repression. I trust that the occasion will not occur.

I should add that, however strongly the conduct of those educated or semi-educated men who, by their writings, have excited Moslem opinion be condemned, I do not consider that this condemnation can, with any degree of justice, be extended to those who were their dupes. On the contrary, I think that no impartial person can fail to recognize that the Moslems of Egypt have recently been placed in a position of much difficulty. Their religious sympathies drew them in one direction. Their material interests drew them in another and absolutely opposite direction. Apart from the fact that the former is, for a while at all events, probably the more powerful of these two sentiments, it is to be observed that it can be no matter for surprise that a great many of the least educated classes failed to recognize the wholly contradictory nature of the two aspirations. Many wished the Sultan to triumph, because he was a Moslem, and at the same time failed to realize that such a triumph would have sounded the death-knell of Egyptian reform, and would have connoted a return to the abuses of the past. It is the extreme inconsistency of the Oriental mind which renders Eastern affairs so difficult of comprehension, and, I should add, so interesting to Europeans.

However, this may be, the conclusion to be drawn from recent events is abundantly clear. A permanent increase will have to take place in the numbers of the British garrison. The expenditure, over and above that which would be incurred in the United Kingdom, will be paid by the Egyptian Treasury. It is manifestly just that it should not fall on the British taxpayers. The extra expenditure is to be regretted, as there are many other directions in which more money might with advantage be spent in Egypt. But this is a very minor consideration in comparison with the absolute necessity for taking steps to establish confidence in the minds of the public that order and tranquillity can easily be maintained.

progress has been neglected, more especially in the matter of education; but here also the facts speak for themselves, and they are so strong as to be incapable of distortion by misrepresentation, however gross. The attempt to create a National party by demanding an extension of parliamentary institutions has been made, but has met with no hearty response. The time has not yet arrived when an idea so eminently exotic can take firm root amongst the Egyptians. Moreover, although they may be unwilling to express their opinions openly, the whole of the thinking and intelligent portion of the native population are fully aware that, under existing institutions, full opportunity is given for an expression of their opinions, and that any radical change of system would be premature, if not absolutely dangerous. In default of these ordinary, and relatively unobjectionable, methods of attack, the Egyptian opposition is almost necessarily obliged to resort to the use of an instrument which, more especially in dealing with a Moslem population, most of whom are in a very backward state of education, is certainly more effective than any other—they appeal to religious fanaticism.

In this despatch, most of which, I may observe, has been drafted by Mr. Findlay, of whose assistance during the recent crisis I cannot speak too highly, incidental allusion has been made to the writings of the Pan-Islamic press. I am aware that even the most violent of these newspapers occasionally make use of a few conventional phrases exhorting Moslems to remain calm; but half-hearted advice of this sort, which is merely given for the sake of appearances, does not explain away the fact that the general tendency of the writing, which has for some long time past appeared in these papers, has been of a nature to inflame Moslem sentiment against Christians and Europeans. Further, there can be no doubt that this writing has not been discouraged, even if it has not been actually encouraged, by many persons occupying very high positions both inside and outside Egypt. That these utterances have produced a certain amount of effect, more especially on the more ignorant classes in the large towns, cannot be doubted.

Many will ask why should not these newspapers be suppressed, more especially as the existing law, although it has for a long time been allowed to remain in abeyance, furnishes the Government with complete powers to suppress them? If I allude to this subject, it is mainly because the view generally taken as regards the liberty of the press in Egypt by those most interested—namely, the Egyptians themselves—is so wholly different from that which most Europeans, and notably most of my own countrymen, would think that they should take, that a few words of explanation will perhaps not be out of place. The ordinary English idea, I conceive, is that the Egyptians value the full liberty now allowed to the press, and would resent any measure tending to impose restrictions on that liberty. My strong belief is that the Egyptian view, though it would probably not find expression in any of the vernacular papers, is quite different. In my Report for the year 1904 ("Egypt No. 1, of 1905," p. 55) I alluded to the fact that in 1902, and again in 1904, the Egyptian General Assembly urged the Government to take strong action against the press. I have talked to scores of Egyptians on this subject, and I have heard of their views through many other sources. I do not think I have ever heard a single expression of opinion in favour of the liberty, degenerating into licence, which the vernacular press now enjoys. On the other hand, I have been urged over and over again to adopt repressive measures. The truth is that British policy in this matter is not understood. An educated native said a short time ago to a high British official in the Sudan, "I cannot understand your press policy." The answer was, "You will not do so until the Gordon College has been in existence for 300 years." Probably the time limit was rather unduly long; otherwise there is much truth in the remark.

I do not make these remarks with a view to advocating repressive measures, to which I am, for the time being, opposed; but rather in order that the facts of the situation should be understood. I do not think that the failure to adopt those measures, in respect to the particular section of the Egyptian press to which I am now alluding, can be defended on the general ground that the Pan-Islamic papers do any sort of good to any class whatsoever of Egyptian society; they do no good, while the harm they do is obvious. I doubt whether in any newspapers in the world it would be possible to rival the mendacity of the statements of fact which appear in these papers; whilst, as regards opinion, they lead the Egyptian public in a direction which is the very reverse of that dictated by Egyptian interests, properly understood. Neither can full liberty, in these particular cases, be defended on the ground that, if certain opinions exist, they had better find expression rather than be suppressed. The Pan-Islamic press is not the mouthpiece of opinions which exist. It creates, by every process of misrepresentation, opinions which would otherwise be non-existent.

tracer la ligne de démarcation à partir de Rafah, près l'El Arieli, et allant vers le sud-est en une ligne approximativement directe jusqu'au point sur le Golfe d'Akaba à une distance d'au moins 3 milles d'Akaba.

"Les vœux exprimées dans la communication précitée de votre Excellence se trouvent ainsi pleinement réalisés.

"En priant votre Excellence de vouloir bien communiquer ce qui précède à Londres, nous espérons que le Gouvernement de Sa Majesté le Roi y verra une nouvelle preuve de notre vif désir de maintenir toujours nos relations sur le pied de la plus parfaite cordialité. En nous exprimant d'un côté sa pleine satisfaction, il nous aura témoigné lui-même du prix qu'il attache à la conservation et au raffermissement des bons rapports qui existent si heureusement entre les deux États,

"Veuillez, &c.
(Signé) "TEWFIK."

[For Translation see Inclosure in No. 5, p. 13.]

"M. le Ministre,

"Constantinople, May 15, 1892.

"I lost no time in referring to my Government the note which your Excellency was so good as to address to me on the 14th instant, in reply to my note of the 12th, on the subject of the occupation of Taba, and delimitation of the Peninsula of Sinai.

"His Majesty's Government have received with pleasure your Excellency's declaration that the Sublime Porte does not question the contents of the telegram addressed by the deceased Grand Vizier, Jevad Pasha, to His Highness the Khedive on the 8th April, 1892, that the withdrawal of the Imperial troops from Taba has been decided upon, and that instructions have been sent to the Ottoman Staff Officers now at Akaba to delimit and record on a map, jointly with the officials to be appointed by His Highness the Khedive, the line of demarcation running approximately straight from Rafah in a south-easterly direction to a point on the Gulf of Akaba, not less than 3 miles from Akaba, so as to insure the maintenance of the *status quo* in the Sinai Peninsula on the basis of the telegram above mentioned of the 8th April, 1892.

"On behalf of His Majesty's Government I have the honour to take act of the foregoing declarations, as also of the declaration of His Highness the Grand Vizier, that orders have been sent for the withdrawal of the Ottoman troops into Turkish territory to the east of Rafah, should any have crossed to the Egyptian side, and the restoration of the pillars said to have been lately destroyed there, and to express their satisfaction at the settlement of this question, which cannot fail to contribute to the maintenance and consolidation of those friendly relations which are so desirable in the interests of both countries, and which are no less appreciated by the Government of my august Sovereign than by that of His Imperial Majesty the Sultan.

"I avail, &c.
(Signed) "N. R. O'CONOR."

In a separate despatch of to-day's date I dwell on the feelings which recent events had evoked amongst the Moslem population of this country. I may perhaps with advantage add a few remarks on this subject.

It is perfectly natural that an Opposition should exist in Egypt. Moreover, in view of the full liberty granted to the press, of the stimulus which for the last twenty years and more has been given to education, and of the fact that the new generation are only very partially acquainted with the abuses of the past, it can be no matter for surprise that the leaders of the Opposition should for the most part be ambitious young men with a very superficial acquaintance with public affairs, and with very little serious sense of responsibility. The point, however, which is worthy of attention is not so much the existence of an opposition, to which no reasonable objection can be urged, but rather the grounds on which the opposition mainly bases its attacks. The enormous material benefits conferred on Egypt by the British occupation are so patent to all the world that criticism in that direction, save perhaps on some very minor points of detail, is debarred. Endeavours have, indeed, been made to show that moral

appeal on the part of the Egyptian Government for the support and assistance of His Majesty's Government in defending the Canal, for the neutrality of which Egypt is responsible.

I need not go into the arrangements for the action of the main body of the fleet under Lord Charles Boscawen, which, during this time, was kept in readiness at Phaleron. It is sufficient to say that, in the event of the Sublime Porte having failed to comply with the British demands, plans had been made for the application of pressure which could not but have produced an effect on the Ottoman Government.

During the second week of May various proposals had been made to Sir Nicholas O'Connor by the Turkish Government, and had been rejected by his Excellency as unsatisfactory.

A last effort was made by Turkey to evade the recognition of the right of His Majesty's Government to intervene by settling the question direct with the Khedive. This attempt also failed.

On the 13th May the Turkish Ambassador in London communicated to you a note, which had already been sent to Sir Nicholas O'Connor, and which had been considered unsatisfactory. You took the opportunity to impress upon his Excellency that it was absolutely necessary that the Sublime Porte should address an official note to His Majesty's Ambassador, explicitly accepting, as a basis of a joint delimitation of the eastern frontier of Egypt, the line from Rafah to the head of the Gulf of Akaba. You added that it was important that such a note should be received before the following morning (the 14th May).

You also pointed out that several instances had occurred of an attempt on the part of Turkey to ignore the right of His Majesty's Government to intervene in this question; and you quoted, as a case in point, the refusal of the Turkish officer in command at Rafah to communicate officially with the Captain of His Majesty's ship "Minerva." A request had been made that His Majesty's Government should officially recognize the suzerainty of the Sultan over Egypt. You stated that His Majesty's Government had never failed to recognize the suzerainty of His Imperial Majesty, but that if it were found that this suzerainty were incompatible with the right of His Majesty's Government to interfere in Egyptian affairs, and with the British occupation, the British position in Egypt would be upheld by the whole force of the Empire. In conclusion, you impressed upon his Excellency that His Majesty's Government had no intention of making the suzerainty of the Sultan over Egypt incompatible with the British position in that country, and that it depended upon His Imperial Majesty whether it became so.

When the Sublime Porte had received communication of the substance of the above conversation, it was laid before the Sultan, and His Imperial Majesty decided that a note should be immediately addressed to Sir Nicholas O'Connor fully accepting the demands of His Majesty's Government.

The terms of this note were approved by Imperial Iradé, and were accepted by you as satisfactory. Sir Nicholas O'Connor accordingly addressed a note to the Sublime Porte formally acknowledging and taking act of their acceptance of the British demands. I have the honour to insert the text of these two State papers, by which the protracted negotiations on the subject of the eastern frontier of the Sinai Peninsula have been happily brought to a close:—

" Note Verbale.

" M. l'Ambassadeur,

" *Le 14 Mai, 1906.*

" J'ai eu l'honneur de recevoir la note que votre Excellence a bien voulu m'écrire le 12 de ce mois concernant l'occupation de Taba.

" Permettez-moi de vous faire observer qu'il n'est jamais entré dans la pensée du Gouvernement Impérial de méconnaître le contenu du télégramme du 8 Avril de feu Djavad Pacha à Son Altesse le Khédive. Du reste, la communication que j'ai eu l'honneur d'adresser à votre Excellence le 11 de ce mois était tout à fait explicite. L'évacuation de Taba a été décidée, et les ordres ont été déjà donnés en conséquence.

" Il est entendu que les officiers d'Etat-Major se trouvant à Akaba et les fonctionnaires qui seront envoyés par Son Altesse le Khédive se réuniront pour effectuer sur les lieux, et d'après les données topographiques, une enquête technique pour la désignation sur une carte des points de nature à assurer le maintien, sur la base du télégramme précité de Djavad Pacha, du statu quo dans la Presqu'île de Sinai, et pour

"Notwithstanding this provision, the Imperial Government has occupied Taba with a military force, which it refuses to withdraw, though repeatedly requested to do so, and though Taba is indubitably situated within the territory the administration of which is vested in His Highness the Khedive.

"Both the substance and tone of the Grand Vizier's communication to the Khedive have made further negotiations at Cairo impossible. The contentions as to the frontier put forward in the Grand Vizier's reply are quite inadmissible; if admitted, they would seriously prejudice the position as regards the Suez Canal and Egypt. Negotiations have now been prolonged over several weeks, not only without progress, but with increasing claims on the part of the Porte to the prejudice of that administrative frontier of Egypt.

"The Imperial Government is well aware that His Majesty's Government cannot remain indifferent in presence of any act tending to circumscribe the territories of Egypt, nor view without concern any violation or infringement of the rights of His Highness the Khedive as defined and established in the Acts and Treaties now in force.

"I have consequently the honour to inform your Excellency that I have received from His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs instructions to request that the Ottoman Government will agree to the demarcation of the line from Rafah to the head of the Gulf of Akaba on the basis of the aforesaid telegram of the 8th April, 1892, and that pending such demarcation Taba shall be evacuated.

"Further delay must increase the difficulties of the situation, and I am therefore to add that if this request should not have been complied with within a period of ten days the position will become grave.

"I avail, &c.

(Signed) "N. R. O'CONNOR."

On the 4th May, the British fleet, under Admiral Lord Charles Beresford, was ordered to proceed to the Piræus.

Ever since the dispute with Turkey had become acute His Majesty's Government had been in communication with the French and Russian Governments—whose Representatives, it will be remembered, had officially "taken act" of the 1892 arrangement—and had kept them fully informed as to the progress of the negotiations. Satisfactory assurances were received from both Governments, and the French and Russian Ambassadors at Constantinople were instructed to support the demands of His Majesty's Government. The German and Austrian Ambassadors and the Italian Government were also informed of the reason and nature of these demands.

In the meantime, constant reports were received in Cairo that Turkish troops were being massed in the neighbourhood of Gaza and of Akaba. The nature of the deserts which lie to the east of the Suez Canal and the scarcity of water preclude the possibility of an advance on the Suez Canal by any large force, unless considerable numbers of camels, or other means of transport, are collected. Such preparations cannot be made quickly, and can scarcely escape notice. A serious attack on Egypt by a large Turkish force seemed, therefore, out of the question. It appeared, however, to be possible, though not probable, that a "raid" on the Canal or Nekhl (a place of some strategical importance on one of the two practicable lines of advance) might be attempted in the hope that the appearance of a Turkish force on the Canal would cause an outburst of fanaticism in Egypt, which might seriously hamper any defensive operation on the part of the army of occupation. Such an attempt would have been of the most desperate nature, as a reverse on the Canal would have meant the absolute annihilation of the attacking force. It seemed, however, undesirable to take any risks. The navy, with characteristic promptitude, undertook to defend the Canal against any possible attack, if called upon to do so, thus leaving the army to act as circumstances might require. Communications were also made to some of the Powers, with a view to avoiding any delay in complying with the formalities prescribed by the Suez Canal Convention, in case of an attack on the Canal; a powerful squadron of cruisers and torpedo-boats was dispatched to Egyptian waters under the command of Rear-Admiral Sir Hedworth Lambton; arrangements were made to prevent the possibility of Nekhl being taken by a *coup de main*; and a large force of troops was held in readiness to be dispatched to Egypt at a moment's notice in case of necessity.

In the meantime I may observe that the provisions of the Suez Canal Convention were carefully respected by the British squadron, and that no action on their part was contemplated except in the event of an actual attack on the Canal, and of an

On the 25th April Moukhtar Pasha requested an audience, and the Khedive received him, as before, in the presence of his Prime Minister and Minister for Foreign Affairs.

Moukhtar Pasha made no further proposals, but gave His Highness to understand that the question could no longer be discussed and that the orders of the Imperial Government must be obeyed.

On the same day a report was received that Rafah, the point on the Mediterranean where the eastern frontier of Egypt begins, had been occupied by Turkish troops, who had removed two marble pillars which for many years had marked the Turkish and Egyptian boundaries. It was further reported that the Turkish authorities had appropriated, in the name of the Sultan, certain lands cultivated by Bedouins on the Egyptian side of the boundary mark. With your approval and the consent of the Commander-in-chief in the Mediterranean, I requested Captain Waymouth, commanding His Majesty's ship "Minerva," to proceed to Rafah with an Egyptian official, and to report on the situation. Captain Waymouth and the Egyptian official who accompanied him carried out their mission with great tact. When Captain Waymouth landed a detachment of Turkish soldiers advanced towards the shore, on the Egyptian side of the boundary, in skirmishing order, and the Turkish Commandant openly stated that he had orders to fire if any troops had been landed from the cruiser. He refused to recognize Captain Waymouth in any official capacity, and regarded him merely as a visitor.

The reports ultimately received from Captain Waymouth fully confirmed the first accounts of the occupation of Rafah, with the addition that the Turks appeared to have removed eleven Egyptian telegraph poles on the western, or Egyptian, side of Rafah, and to have replaced them by Turkish telegraph poles. The Turkish officer stated in the course of conversation that they had a force of 5,000 men and over 1,000 horses between El-Arish and Gaza. This may very possibly have been an intentional exaggeration.

It was also reported that the Turkish garrison at Akaba had received considerable reinforcements in men and guns, and the officer in command spoke openly of his intention to advance on Nekhl.

As I have already stated, the frontier dispute had entered on an acute phase when the Turkish officers, who had left Constantinople as Delegates to a Joint Commission, quitted Cairo without communicating with the Egyptian Government or with His Majesty's Agency. In view of the aggressive attitude of the Turkish Government, and of the efforts of the Pan-Islamic press to excite the Mussulman population, it appeared desirable to reinforce the British garrison in Egypt, and thus enable the army of occupation to suppress instantly any disorders which might arise. It was, therefore, decided that two battalions of infantry, one regiment of cavalry, and a battery of horse artillery should be sent to Egypt, and, further, that the three companies of the Inniskilling Fusiliers on detachment duty in Crete should rejoin the head-quarters of their battalion in Cairo. Towards the beginning of May these reinforcements began to arrive. Their arrival had a sedative effect on popular feeling.

I now return to the pending negotiations with Turkey.

It was clear that no satisfactory settlement could be obtained by ordinary diplomatic methods. After the whole situation had been carefully considered, His Majesty's Government decided to take decisive action.

You accordingly instructed Sir Nicholas O'Connor to present an official note to the Sublime Porte, stating the demands of His Majesty's Government, and warning the Turkish Government that unless these demands were complied with within ten days a situation of much gravity would be created.

In obedience to these instructions, Sir Nicholas O'Connor presented to the Sublime Porte, on the 3rd May, a note couched in the following terms:—

"M. le Ministre,

"Your Excellency is doubtless aware that, by its *note verbale* of the 13th April, 1892, the Imperial Ministry for Foreign Affairs was good enough to transmit to this Embassy a copy of the Firman of Investiture granted, on the 27th Shaaban, 1309, to His Highness Abbas Hilmi Pasha, Khedive of Egypt, together with a copy of the telegram addressed on the 26th March, 1308 (5th April, 1892), by Jevad Pasha, then Grand Vizier, to His Highness on the subject of the Sinaitic Peninsula. In virtue of these instruments, that peninsula is to be administered by the Khedivate in the same manner as it was administered by Abbas Hilmi Pasha's predecessors, Tewfik Pasha and Ismail Pasha.

that we now had to deal with a deliberate attempt to carry the Turkish frontier and strategical railways to Suez on the banks of the Canal; or that if, on the other hand, the Ras Mohamed-Rafeh line (proposed by Moukhtar Pasha as a compromise) were adopted, the Turkish frontier would be advanced to the neighbourhood of Nekhl—i.e., within easy striking distance of Egypt—and that, as Ras Mohamed is on the Red Sea outside the narrow entrance to the Gulf of Akaba, this gulf would practically become a *mare clausum* in the possession of Turkey, and a standing menace to the security of the trade-route to the east.

I had the honour to submit that the question had now ceased to be merely local; that it was of the highest importance to British, Egyptian, and general European interests to prevent Turkey from carrying out the programme which she had now announced, and that the extension of this programme would obviously constitute a serious menace, not merely to the liberties of Egypt and the Khedivial dynasty, but also to the freedom of transit through the Canal.

I, therefore, submitted to you for your approval the terms in which I proposed to advise the Khedive to telegraph to the Grand Vizier; and as you fully concurred in the gravity of the situation, His Highness agreed to dispatch a telegram in the following sense:—

After reporting the claims advanced by Moukhtar Pasha, as above stated, His Highness pointed out that the telegram of the 8th April, 1892, formed part of the Firmans regulating the relations between the Ottoman Empire and Egypt; that it was communicated to the Powers concerned; and that it, therefore, was not in his Highness' power to give his consent to any alteration of those Firmans on his own authority. Further, that it would not be doubted that, as a matter of fact, the territory west of a line from the head of the Gulf of Akaba to Rafah had been continuously administered, not only by His Highness, but also by his predecessors.

His Highness called the Grand Vizier's attention to the fact that His Majesty's Government, at any rate, had not understood the telegram of the 8th April, 1892, in the manner in which it was now interpreted by Moukhtar Pasha, and that this had been clearly shown by the letter addressed by His Majesty's Representative in Cairo (myself) to Tigrane Pasha on the 13th April, which had been published in the official journal, and which defined the eastern frontier of the Sinai Peninsula as a line running in a south-easterly direction, from a point a short distance to the east of El Arish to the head of the Gulf of Akaba.

His Highness suggested that the only means of arriving at an amicable arrangement was to take as a basis the Grand Vizier's telegram of the 8th April, 1892, as explained in my letter to Tigrane Pasha of the 13th April, 1892. Further, that, as the exact position of certain places might be doubtful, competent engineers should be employed to survey the boundary-line between Rafah and Akaba, but that the frontier, instead of ending at the fort of Akaba, should be traced to a point on the coast of the gulf not less than 3 miles west from the fort.

While not excluding the idea of entertaining proposals for minor modifications of the Rafah-Akaba line, which might be for the convenience of both parties, His Highness warned the Grand Vizier that it was most improbable that Moukhtar Pasha's proposals would be entertained.

In conclusion, the Khedive requested that, as Taba was now admitted to be within the territory subject to Egyptian administration, the Turkish troops should now be withdrawn from that place; and His Highness undertook, on behalf of the Egyptian Government, that if this were done no "works" would be constructed at Taba—at any rate until after the final delimitation of the frontier.

During the next ten days nothing occurred which is worth recording, but on the 22nd April the Grand Vizier addressed a telegram to the Khedive, in reply to His Highness' last telegram, which I have summarized above. In this telegram the Grand Vizier stated that the territory defined in the Imperial Firman did not include the Peninsula of Sinai or the Gulf of Akaba, and that the telegram of the 8th April, 1892, which was supplementary to the Firman of Investiture, together with the previous documents relating thereto, referred only to the western side of the Sinai Peninsula. His Highness further stated that no outside interpretation of this telegram could be recognized, and that the Imperial Government alone was entitled to interpret it. A Mutesarriflik (Sub-Governorship) of Akaba had been created, with Akaba as its head-quarters. The Khedive was to take such steps as would insure the question being closed, and was not to afford any opportunity for outside interference of any kind.

No reply was sent to this telegram.

might be obtainable without the adoption of coercive measures. It would be advisable to increase the British garrison in Egypt. I accordingly addressed a telegram to you in this sense.

The negotiations were now to enter on a new phase. On the 5th April I had the honour to report to you that Moukhtar Pasha had informed the Khedive that the Report of the Turkish Commissioners had been sent to him with instructions to discuss matters with His Highness.

The Khedive, acting on advice which you had authorized me to offer, replied that, although he did not recognize Moukhtar Pasha's position as Turkish High Commissioner in Egypt, he was nevertheless prepared to discuss matters with him, provided that his Excellency was specially accredited for this purpose, and that the interviews took place in the presence of His Highness' President of the Council and Minister for Foreign Affairs.

After some further representations at Constantinople, the Grand Vizier telegraphed to the Khedive officially, informing him that Moukhtar Pasha had been instructed to discuss the frontier question with His Highness. The Grand Vizier's telegram alluded to the points in dispute in vague and unsatisfactory language, from which it appeared probable that, so far from intending to withdraw, Turkey was about to increase her claims. This had been anticipated both by Sir Nicholas O'Connor and by myself, since the visit of the Turkish Commissioners to Cairo in the month of March.

I may perhaps here devote a few words to explaining the anomalous position which Moukhtar Pasha has occupied in Egypt for some twenty years.

In 1866, as you are aware, the Sublime Porte and Her Majesty's Government appointed Commissioners to discuss matters connected with the existing situation in Egypt. These Commissioners were Ghazi Moukhtar Pasha and Sir Henry Drummond Wolff. The negotiations which ensued resulted in what is generally known as the "Wolf Convention," which the Sultan signed but afterwards refused to ratify. Her Majesty's Government, therefore, considered that Moukhtar Pasha's Commission ceased, and determined on the Sultan's refusal to ratify the Convention, for the negotiation of which his Excellency had been specially appointed.

Consequently, since that time I have regarded the Khedive as the only legal representative of the Sultan in Egypt, and I have always declined to recognize Moukhtar Pasha's pretension to act in this capacity. At the same time I have, in my personal relations with his Excellency, treated him with the respect due to a distinguished Turkish General.

On the 11th April I had the honour to report that an interview had taken place between the Khedive and Moukhtar Pasha in the presence of the two Egyptian Ministers, in the course of which Moukhtar Pasha had at last shown his hand.

Moukhtar Pasha recognized that the frontier question must be settled on the basis of the telegram addressed to the Khedive by the Grand Vizier on the 8th April, 1892, but he interpreted this telegram as follows:—

1. That the Peninsula of Mount Sinai consisted only of the territory south of a straight line from Akaba to Suez. As Taba lies south of this line, his Excellency recognized Taba as being within the Sinai Peninsula, the administration of which had been confided to Egypt.

2. That the Egyptian frontier in the territory north of this line is traced from Rafeh to Suez. It followed that the territory bounded on the north-west by the line from Rafeh to Suez, on the south by the line from Suez to Akaba, and on the east by the line from Akaba to Rafeh, fell within Turkish territory.

Moukhtar Pasha explained that the Sultan attached great importance to the adoption of these lines of frontier, in view of His Imperial Majesty's intention to make a railway to Akaba, and eventually to construct branches to Suez and Port Said.

Moukhtar Pasha also stated that, although this was the view of the Porte, he might be able to make a compromise in the following sense, namely, that a line should be drawn direct from Rafeh to Ras Mohamed, which would constitute the frontier. The whole of the western shore of the Gulf of Akaba would, therefore, fall within Turkish territory.

In reporting to you the claims advanced by Moukhtar Pasha, as above stated, I had the honour to point out that the dispute no longer turned on a local question as to the possession of Taba and a few other places in the neighbourhood of Akaba, but

E 2

[621]

Moukhtar Pasha was responsible for the unfounded claims advanced by the Turkish Government, and that he must, therefore, be regarded as prejudiced. Sir Nicholas O'Connor having caused these objections to be laid before the Sultan, His Imperial Majesty sent the Minister for Foreign Affairs to state that he did not question the arrangement of the 8th April, 1892, and that, as Sir Nicholas O'Connor had objected to the appointment of Moukhtar Pasha, he would send two officers as Joint Commissioners.

Sir Nicholas O'Connor again pressed for the withdrawal of the Turkish troops previous to inquiry, and the Minister for Foreign Affairs, on his side, pressed for the withdrawal of the "Diana." In the meantime, I had received a report from Captain Phipps Hornby, stating that, on the arrival of the "Diana" off Akaba, Rushdi Pasha had prepared to resist a landing, and had sent his troops (between 3,000 and 4,000 men) to their fighting stations. Captain Hornby, however, got into communication with Rushdi Pasha, and soon succeeded in establishing friendly relations. He is, nevertheless, convinced that Rushdi Pasha—who appears to be a fine specimen of the fighting type of Turkish officer—meant to defend the place to the bitter end if he had been attacked.

I cannot doubt that Captain Hornby's opinion on this subject is perfectly correct, as not only on this occasion, but on the first arrival of the "Nur-el-Bahr" at Taba, and subsequently when His Majesty's ship "Minerva" visited Rafah, the Turkish troops openly prepared to repel by force any attempt to land men.

I take this opportunity of placing on record my high appreciation of the invariable tact displayed by Captain Hornby in his relations with the Turkish authorities at Akaba, and of the great assistance which I have derived from his clear and exhaustive Reports. His Majesty's ship "Diana" had a long and tedious watch of over three months in the Gulf of Akaba, but I firmly believe that she has done good service in preventing the Turks from extending their encroachments, and from thus rendering a friendly settlement more difficult.

All hopes of a speedy settlement now centred in the Joint Commission.

The Turkish Commissioners proceeded from the Cairo station straight to the house of Moukhtar Pasha, and remained there for a week without communicating either with any Egyptian Government official or with His Majesty's Agency.

They finally left Cairo in plain clothes by an early train, and embarked for Beyrout *en route*, it was said, for Akaba.

It is difficult to guess the true reason of this extraordinary behaviour on the part of the Turkish Commissioners. I can only suppose that during their visit to Moukhtar Pasha a fresh plan had been decided on, and that the "Joint" Commission was therefore abandoned.

The Khedive was absent on a trip in the desert during the stay of the Turkish Commissioners in Cairo, but on his return His Highness assured me that no communication had reached him from them.

About the middle of March Mr. Bramly reported that two Bedouin Sheikhs, namely, Musmei-el-Kebeish and Suleiman-el-Khalifi, whose tribes had been from time immemorial under Egyptian jurisdiction, and in receipt of annual subventions from the Egyptian Government, had been bribed by Rushdi Pasha and had gone over to the Turks. I merely mention the point, as their evidence will probably be forthcoming on the Turkish side when tribal limits are discussed.

Your warning to the Turkish Ambassador that His Majesty's Government could not continue to allow themselves to be trifled with, and Sir Nicholas O'Connor's energetic protests and representations at Constantinople, remained fruitless. Evasive and temporizing answers were returned; the telegram of the 8th April, 1892, was admitted, but "Taba was a dependency of Akaba"; the date trees at Taba (there are only six or seven, and they are dead) belonged to people in Akaba," &c.

In the meantime, the Porte was plied with stories of encroachments on Turkish territory by troops under British officers, the only possible foundation for which was a journey undertaken by some French priests, who had been visiting Sinai.

I do not know the source of these stories, but their effect, and probably their object, was to keep alive the suspicions which had been so carefully instilled into the mind of the Sultan. At the same time the Pan-Islamic papers redoubled their efforts to excite fanatical and anti-English feeling amongst the Egyptians, and it became evident that—in view of the possibility that no solution of the frontier question

It is probable, however, that Moukhtar Pasha had still further developed his theory of the interpretation of the Firman, as evidence soon began to appear that his latest idea was that the "Sinai Peninsula" was bounded on the north by a line from Akaba to Suez, from which the frontier ran north-eastwards to El Arish.

In a Memorandum, addressed on the 13th February to the Turkish Ambassador in London, you protested against the aggressive attitude of the Turkish Government, and pointed out that the withdrawal of the Turkish troops from Taba was imperatively necessary in order to insure a peaceful settlement of the frontier question.

Sir Nicholas O'Connor made similar representations to the Grand Vizier and the Minister for Foreign Affairs at Constantinople; but in spite of unofficial assurances which had previously been given to the latter, that neither His Majesty's Government nor the Egyptian Government had the slightest wish to interfere with the construction of a branch of the Hedjaz Railway to Akaba, no satisfactory result was obtained. In view of Rushdi Pasha's demands for the withdrawal of the Egyptian troops from Faroun, and his statement that Mr. Bramly and Saad Bey Rifat would be responsible for any consequences in the event of their refusing to comply with these demands, it became necessary to protect this Egyptian post. You accordingly authorized me on the 14th February to request Captain Phipps Hornby, R.N., commanding His Majesty's ship "Diana" (which had been kept in readiness at Suéz), to proceed to Faroun Island and to report on the situation.

On the same day you addressed a further Memorandum to the Turkish Ambassador in London, informing his Excellency that His Majesty's ship "Diana" had been dispatched to Faroun Island in order to prevent any acts of aggression on Egyptian territory.

In the meantime a Military Council had been held at Constantinople to consider the question of the Turco-Egyptian frontier. There was some reason to hope that a satisfactory decision would be arrived at. This hope was, however, not realized. The Porte contended that the places in dispute were not within the territory subject (under the Firmans) to Egyptian administration, and regretted that the question of delimitation should have been raised.

It was evident that something had happened to influence the attitude of the Sultan, which had recently appeared conciliatory, and it appears that in the interval His Imperial Majesty had received a Report from Moukhtar Pasha to the effect that "Taba was a dependency of Akaba." The Sultan also appeared to be under the impression that the arrangement based on the telegram of the 8th April, 1892, was limited by a previous understanding between Moukhtar Pasha and myself, according to which the administrative boundary between Turkey and Egypt should run in a straight line from El Arish (on the Mediterranean) to Ras Mohamed, a headland on the Red Sea, a short distance from the mouth of the Gulf of Akaba.

Some such suggestion was made in the correspondence which preceded the dispatch of the Grand Vizier's telegram of the 8th April, 1892.

In a telegram of the 17th February, 1892, I expressed an opinion strongly adverse to the adoption of this suggestion. Even if such had not been the case, it would have been cancelled by the wording of the Grand Vizier's telegram of the 8th April, 1892—namely, that "as regards the Peninsula of Tor-Sinai, the *status quo* is maintained," &c.

On the 14th February you informed the Turkish Ambassador of the dispatch of His Majesty's ship "Diana" to Faroun Island: On the 18th February Sir Nicholas O'Connor received a conciliatory message from the Sultan, to the effect that though both the military Comandant at Akaba and Moukhtar Pasha had informed His Imperial Majesty that Taba and the other places in dispute (Nakb-el-Akaba and El Gattar) were in Turkish territory, still it was possible that they might be mistaken; that Commissioners would, therefore, be appointed to proceed to the spot to inquire into the question; and that, if the Commission decided that Taba and the other posts recently occupied by Rushdi Pasha were in territory subject to Egyptian administration, the Turkish troops would be withdrawn.

In reply, Sir Nicholas O'Connor informed the Minister for Foreign Affairs that, if the Turkish troops were withdrawn from the disputed posts previous to the inquiry, and if the Egyptian Government were represented on the Commission, he would recommend that, pending the result of the inquiry, these posts should not be reoccupied by Egypt. Sir Nicholas O'Connor further pointed out that such an offer was a conclusive proof of the friendly disposition of His Majesty's Government.

From subsequent conversations between Sir Nicholas O'Connor and the Minister for Foreign Affairs, it appears doubtful whether the above proposal for a bilateral Commission was ever clearly laid by his Excellency before the Sultan, who shortly afterwards proposed to send Moukhtar Pasha to Akaba to inquire into the question. Sir Nicholas O'Connor and I demurred to this proposal, as we both considered that

The Grand Vizier's first telegram demanded that Egypt should desist from constructing posts, and stated that no Turkish Commissioner would be appointed to delimitate the frontier.

The second telegram claimed that not only Akaba but its neighbourhood, including Taba, was Turkish territory, and that it was not included in the "privileged territory" of Egypt. The Grand Vizier went on to complain that an Egyptian gunboat (the "Nur-el-Bahr") had been sent to Taba with soldiers, and concluded by stating that, as Egypt itself was an integral part of Turkey, there was no need to delimit the boundary between Egyptian and Turkish territory, and that if Egypt persisted in landing men and constructing posts, this "act of disobedience would necessitate the employment of strong measures of expulsion."

The third telegram simply requested the Khedive to withdraw the "Nur-el-Bahr" and the Egyptian detachment from Farouk Island, and to abstain from constructing posts; otherwise, "there would be an incident."

In reporting the contents of these telegrams to you, Mr. Findlay pointed out that the allusion to the "privileged territory of Egypt" (namely, the territory the hereditary possession of which was vested in Mehemet Ali by the Firmans of 1841 under the guarantee of the Powers, but which does not include the Sinai Peninsula) seemed to imply an intention on the part of Turkey to ignore the arrangement based on the Grand Vizier Jevad Pasha's telegram of the 8th April, 1892, which was a complementary part of the Firman of Investiture of the present Khedive, and which was accepted as giving to Egypt the administration of the Sinai Peninsula up to the line from Rafah to Akaba, as stated in my letter to Tigrano Pasha of the 18th April, 1892.

Mr. Findlay suggested that His Majesty's Ambassador at Constantinople should receive instructions to enter a protest against:—

1. The Sultan's refusal to agree to a Joint Boundary Commission.
2. His Imperial Majesty's apparent intention to ignore the telegram of the 8th April, 1892, which contained no mention of the district or environs of Akaba.
3. The threats of the Grand Vizier that force would be used against Egyptian posts in what was believed to be Egyptian territory.

Mr. Findlay further suggested that the Sultan should be informed that Egypt merely wished to administer in peace the territory confided to the Khedive for that purpose in 1892, and that if Egyptian posts were threatened the Egyptian Government would be forced to appeal for support to His Majesty's Government, at whose instance the arrangement respecting Sinai had been arrived at in 1892.

Instructions were sent to Mr. Bramly and the officer commanding the Egyptian post at Farouk Island, impressing upon them that they must do everything in their power to avoid hostilities, as it was evident that the question could not now be settled locally; they were also informed that negotiations were proceeding between London, Cairo, and Constantinople, with a view to finding a satisfactory solution.

In the meantime, fruitless communications were passing between His Majesty's Ambassador at Constantinople, the Sublime Porte, and the Palace, the prevailing note of the Turkish replies to Sir Nicholas O'Connor's representations being that the Sultan was reluctant to delimit; that the moment was not propitious for delimitation; that the Turkish military authorities on the spot were to blame; that the *status quo* should be maintained (oblivious of the fact that it had been violated by Turkey); and, finally, that by an arrangement between the Turkish and Egyptian commanders, the Egyptians had reoccupied the posts claimed by them (which report was quite devoid of foundation).

Until the end of January, more or less friendly communications continued to pass between Mr. Bramly and Saad Bey Rifat (the officer in command of the Egyptian detachment at Farouk Island) on the one hand, and Rushdi Pasha, the Turkish Commandant at Akaba, on the other. However, the latter suddenly changed his tone, and on the 29th January he addressed a letter to Saad Bey Rifat, summoning him to evacuate Farouk Island.

In the meantime, considerable Turkish reinforcements had arrived at Akaba, and Rushdi Pasha had occupied Nakh-el-Akaba and El Gattar, two posts which, as already stated, command the difficult pass through the coast-range into the interior of the Sinai Peninsula. Mr. Bramly, in face of the summons to evacuate Farouk, was compelled to retain the "Nur-el-Bahr," in order to prevent any possible attack on the Egyptian detachment. Consequently, the news of these fresh acts of aggression did not reach Cairo for some little time. As soon as I received Mr. Bramly's Report, I at once telegraphed its substance to the Foreign Office and to Sir Nicholas O'Connor.

Government had decided to construct barracks between Djarafi, on the frontier near Akaba and Kosu'yenn, and that British troops were to be employed on the construction.

I was further informed that telegraphic instructions had been sent to the Governor and to the Officer Commanding the Turkish troops in Syria to anticipate the Egyptians by erecting a guard-house at the spot indicated.

The Sultan's suspicions of the action and intentions of the Egyptian Government in the Sinai Peninsula appear to have become henceforward intensified. I may state that, as a matter of fact, the only Englishman at this time in the Sinai Peninsula was Mr. Bramly, who had recently been appointed Civil Inspector of the district, and that there was not a single regular soldier, either British or Egyptian, east of Suez.

On the 13th January Sir Nicholas O'Connor, His Majesty's Ambassador at Constantinople, informed me that he had received a message from the Sultan to the effect that a report had been received from the Turkish Commandant at Akaba, stating that the Egyptian military authorities intended to construct a guard-house on the road from Akaba to Gaza, and also at other places which were within Turkish territory, and that His Imperial Majesty had requested him to induce the Egyptian Government to withdraw the force which had encroached on Turkish territory, and which was commanded by a British officer. At the risk of being tedious, I repeat the statement that Mr. Bramly and a few police constituted the whole force at that time in the Sinai Peninsula.

In the meantime reports of Turkish encroachments had begun to come in, and Mr. Bramly was instructed to proceed to the neighbourhood of Akaba to communicate with the Turkish Commandant, and to endeavour to ascertain the real cause of all the suspicion which had been aroused.

On the 15th January I telegraphed to Sir Nicholas O'Connor, pointing out that these mutual recriminations would inevitably continue until the frontier was properly delimited, and informing him that a telegram had been addressed to the Grand Vizier by the Khedive, urging that a Joint Commission should be appointed to demarcate the boundary.

The Khedive's request for the appointment of a Boundary Commission was rejected.

In view of the uncompromising attitude assumed by the Turkish Government, it was considered necessary to send a small Egyptian force (fifty men, under an Egyptian officer) to meet Mr. Bramly on the frontier near Akaba, and to occupy Taba, a spot situated on the western shore of the Gulf, at a distance of about 5 miles from the fort of Akaba by water, and about 8 miles by land.

Instructions were further sent to Mr. Bramly to occupy Nakh-el-Akaba and El Gattar, which command the difficult mountain passes through which the road runs from the coast into the interior of the Sinai Peninsula.

This little Egyptian force (which up till quite recently was the only military force in the Sinai Peninsula) was dispatched to Taba in the Egyptian coast-guard cruiser "Nur-el-Bahr." Communications across the desert and mountain ranges of Sinai are difficult. It takes about four days to transmit a letter by camel-man from Suez to Akaba. Before these instructions reached Mr. Bramly he had been warned off from a place called Marashesh by the Turkish Commandant, and had returned to his headquarters at Nekhl to report. On receipt of his instructions, he at once proceeded to Taba as fast as camels could take him; but on his arrival he found the English captain of the "Nur-el-Bahr," and the Egyptian officer in command of the detachment which had been brought to Taba on board that vessel, in parley with the Commander of a Turkish force, who had occupied Taba and who stated categorically that he had orders to repulse any landing by force. As the Egyptians had instructions to avoid a conflict unless actually fired upon, and as in any case they were not in sufficient strength to force a landing, they were withdrawn to Geziret-el-Farouna, a small island close to the western coast of the Gulf, and a few miles south of Taba. There a detachment of twenty-five Egyptian soldiers remained ever since "en vedette."

On the 20th January I was obliged to leave Cairo for Port Soudan, in order to open the Nile-Red Sea Railway. I left Mr. Findlay in charge of His Majesty's Agency in Cairo until my return early in February.

About this time three strongly-worded telegrams were addressed to the Khedive by the Grand Vizier, and were communicated to His Majesty's Agency on the 25th January.

appeal on the part of the Egyptian Government for the support and assistance of His Majesty's Government in defending the Canal, for the neutrality of which Egypt is responsible.

I need not go into the arrangements for the action of the main body of the fleet under Lord Charles Beresford, which, during this time, was kept in readiness at Phalerum. It is sufficient to say that, in the event of the Sublime Porte having failed to comply with the British demands, plans had been made for the application of pressure which could not but have produced an effect on the Ottoman Government.

During the second week of May various proposals had been made to Sir Nicholas O'Connor by the Turkish Government, and had been rejected by his Excellency as unsatisfactory.

A last effort was made by Turkey to evade the recognition of the right of His Majesty's Government to intervene by settling the question direct with the Khédive. This attempt also failed.

On the 13th May the Turkish Ambassador in London communicated to you a note, which had already been sent to Sir Nicholas O'Connor, and which had been considered unsatisfactory. You took the opportunity to impress upon his Excellency that it was absolutely necessary that the Sublime Porte should address an official note to His Majesty's Ambassador, explicitly accepting, as a basis of a joint delimitation of the eastern frontier of Egypt, the line from Rafah to the head of the Gulf of Akaba. You added that it was important that such a note should be received before the following morning (the 14th May).

You also pointed out that several instances had occurred of an attempt on the part of Turkey to ignore the right of His Majesty's Government to intervene in this question; and you quoted, as a case in point, the refusal of the Turkish officer in command at Rafah to communicate officially with the Captain of His Majesty's ship "Minerva." A request had been made that His Majesty's Government should officially recognize the suzerainty of the Sultan over Egypt. You stated that His Majesty's Government had never failed to recognize the suzerainty of His Imperial Majesty, but that if it were found that this suzerainty were incompatible with the right of His Majesty's Government to interfere in Egyptian affairs, and with the British occupation, the British position in Egypt would be upheld by the whole force of the Empire. In conclusion, you impressed upon his Excellency that His Majesty's Government had no intention of making the suzerainty of the Sultan over Egypt incompatible with the British position in that country, and that it depended upon His Imperial Majesty whether it became so.

When the Sublime Porte had received communication of the substance of the above conversation, it was laid before the Sultan, and His Imperial Majesty decided that a note should be immediately addressed to Sir Nicholas O'Connor fully accepting the demands of His Majesty's Government.

The terms of this note were approved by Imperial Iradé, and were accepted by you as satisfactory. Sir Nicholas O'Connor accordingly addressed a note to the Sublime Porte formally acknowledging and taking act of their acceptance of the British demands. I have the honour to insert the text of these two State papers, by which the protracted negotiations on the subject of the eastern frontier of the Sinai Peninsula have been happily brought to a close:—

"Note Verbale."

"M. l'Ambassadeur,

"Le 14 Mai, 1906.

"J'ai eu l'honneur de recevoir la note que votre Excellence a bien voulu m'adresser le 12 de ce mois concernant l'occupation de Taba.

"Permettez-moi de vous faire observer qu'il n'est jamais entré dans la pensée du Gouvernement Impérial de méconnaître le contenu du télégramme du 8 Avril de feu Djavad Pacha à Son Altesse le Khédive. Du reste, la communication que j'ai eu l'honneur d'adresser à votre Excellence le 11 de ce mois était tout à fait explicite. L'évacuation de Taba a été décidée, et les ordres ont été déjà donnés en conséquence.

"Il est entendu que les officiers d'Etat-Major se trouvant à Akaba et les fonctionnaires qui seront envoyés par Son Altesse le Khédive se réuniront pour effectuer sur les lieux, et d'après les données topographiques, une enquête technique pour la désignation sur une carte des points de nature à assurer le maintien, sur la base du télégramme précité de Djavad Pacha, du *statu quo* dans la Presqu'île de Sinaï, et pour

as Taba), Mueh, and El Wihj, in the Hedjaz, on the eastern shore of the Gulf of Akaba. In this connection it may be observed that, as already stated, the Sinai Peninsula had been administered by Egypt from of old; and, further, that, as regards the posts in the Hedjaz, Mehemet Ali was already in possession of them, having saved Arabia for the Sultan by the suppression of the Wahabi rebellion raised by Saoud. The suppression of this rebellion was completed by Ibrahim Pasha, eldest son of Mehemet Ali, in 1818. The grant of the administration of Sinai was therefore merely a formal recognition of the existing state of things.

The successors of Mehemet Ali continued to administer this territory without question until the accession of the present Khedive. Of this there is abundant proof in the Egyptian archives.

On the death of Tewfik Pasha and the accession of his son, Abbas Hilmi Pasha (the present Khedive), a fresh Firman of Investiture was issued by the Sultan. It was noticed that the text of this Firman differed from that of former Firmans. The object of this difference was apparently to exclude Egypt from the administration of the Sinai Peninsula.

After considerable difficulty and correspondence the then Grand Vizier, Jevad Pasha, addressed a telegram to the Khedive, dated the 8th April, 1892, according to which the Sultan resumed possession of the posts garrisoned by Egypt on the Hedjaz (or eastern) coast of the Gulf of Akaba, viz., of El Wihj, Mueh, Dibbah (not to be confused with Taba), and Akaba. The telegram ended thus:—

"As regards the Tor-Sinai Peninsula, the *status quo* is maintained, and it will be administered by the Khedivate in the same manner as it was administered in the time of your grandfather, Ismail Pasha, and of your father, Mehemet Tewfik Pasha."

As the above-named posts in the Hedjaz reclaimed by Turkey were of no importance to Egypt, this telegram was considered satisfactory, and was publicly read with the Firman of Investiture, of which it has always been considered to form a complementary part.

However, in order to avoid any possible misunderstanding as to the meaning of this telegram, I addressed a note, dated the 13th April, 1892, to Tigrane Pasha, at that time Egyptian Minister for Foreign Affairs, stating that, as his Excellency was aware, no alteration could be made in the relations between the Sublime Porte and Egypt without the consent of Her Majesty's Government. I added—

"The telegram from the Grand Vizier, which your Excellency has done me the honour to communicate to me, makes it clear, however, that the Sinai Peninsula—that is to say, the territory bounded to the east by a line running in a south-easterly direction from a point a short distance to the east of El Arish to the head of the Gulf of Akaba—is to continue to be administered by Egypt. The fort of Akaba, which lies to the east of the line in question, will thus form part of the Vilayet of the Hedjaz."

This note, which was subsequently approved by Lord Salisbury, was published, with other correspondence respecting the Firman of Investiture, and copies of the latter and of the Grand Vizier's supplementary telegram, were officially communicated to Her Majesty's Ambassador at Constantinople.

This point is of importance, as the claim of His Majesty's Government to be entitled to object to any alteration of the situation thus created is thereby fully justified.

Copies of the Firman of Investiture and of the annexed telegram were also communicated to other Powers, and the Representatives of France and Russia in Cairo officially "took act" of the communication.

From what I have stated it will be seen that the southern end of the eastern frontier of the territory administered by Egypt was at Akaba, but excluded the fort at that place. Rafah, at some distance east of El Arish, has always been recognized as the point from which this frontier begins on the north.

At Rafah there is a tree, and on each side of this tree there has been for many years a marble pillar, marking the Egyptian and Turkish boundary.

The following passage, which I quote from my Annual Report for 1905 ("Egypt, No. 1 of 1906," p. 15), will serve to give some idea of the state of the Sinai Peninsula up to the end of last year, and of the grounds on which it was decided to carry out certain necessary administrative reforms:—

"Early in 1905 the Bedouins of the Peninsula became very restless. Several

Inclosure in No. 7.

Sir N. O'Connor to Tewfik Pasha.

M. le Ministre,

Constantinople, May 15, 1906.

I LOST no time in referring to my Government the note which your Excellency was so good as to address to me on the 14th instant in reply to my note of the 12th on the subject of the occupation of Taba and delimitation of the Peninsula of Sinai.

His Majesty's Government have received with pleasure your Excellency's declaration that the Sublime Porte does not question the contents of the telegram addressed by the deceased Grand Vizier, Djavad Pasha, to His Highness the Khedive on the 8th April, 1892; that the withdrawal of the Imperial troops from Taba has been decided upon; and that instructions have been sent to the Ottoman Staff Officers now at Akaba to delimit and record on a map, jointly with the officials to be appointed by His Highness the Khedive, the line of demarcation running approximately straight from Rafah in a south-easterly direction to a point on the Gulf of Akaba not less than 3 miles from Akaba so as to insure the maintenance of the *status quo* in the Sinai Peninsula on the bases of the telegram above mentioned of the 8th April, 1892.

On behalf of His Majesty's Government I have the honour to take act of the foregoing declarations, as also of the declaration of his Highness the Grand Vizier that orders have been sent for the withdrawal of the Ottoman troops into Turkish territory to the east of Rafah should any have crossed to the Egyptian side, and the restoration of the pillars said to have been lately destroyed there, and to express their satisfaction at the settlement of this question, which cannot fail to contribute to the maintenance and consolidation of those friendly relations which are so desirable in the interests of both countries, and which are no less appreciated by the Government of my august Sovereign than by that of His Imperial Majesty the Sultan.

I avail, &c.

(Signed) N. R. O'CONNOR.

No. 8.

The Earl of Cromer to Sir Edward Grey.—(Received May 20.)

(Extract.)

Cairo, May 21, 1906.

IN order to understand the somewhat complicated question which has recently arisen in connection with the frontier of the Sinai Peninsula, some knowledge of the previous history of the claim of Egypt to administer the peninsula is necessary.

It cannot be doubted that Egypt has, as a matter of fact, been in possession of this territory for many centuries.

A well-known Arab geographer and historian, who lived and wrote between 1274 and 1332 (El Malik Abu-el-Fida by name), described the eastern frontier of Egypt as follows:—

"Egypt is bounded on the east from a point on the Bahr-el-Kalzam [Red Sea] opposite Assouan to Izab Kossor Kalzam [present Suez], to the wandering desert of the Israelites, and thence turns northwards to the Mediterranean at Rafah of El Arish."

The position of Egypt in more modern times is based mainly on the Firman of 1811, confirming Mehemet Ali and his heirs in the possession of the Pashalik. A map showing the boundaries of the territories which were to be henceforth regarded as Egyptian was drawn up in duplicate in 1841. One copy was retained by the Porte and one copy was given to Mehemet Ali. This map is supposed to have been lost in a fire which destroyed a great part of the Egyptian archives. The Turkish copy is occasionally alluded to by the Porte in correspondence, but, as far as I know, no one has ever seen it, and its existence appears doubtful. The Turkish Government claims that, according to this map, the eastern frontier of "the privileged Province of Egypt" runs from El Arish to Suez. In addition, however, to the territory defined in this map (and guaranteed by the Powers), Mehemet Ali was empowered to administer the Sinai Peninsula and to hold the posts of Akaba, Dibbah (not the same

clinching the negotiations, and I obtained from the Grand Vizier an engagement that I should receive before 11 A.M. of the following day a reply to my note of the 12th May which would be couched in the terms framed in my note to his Highness, and would state that the Sublime Porte did not question the telegram of the 26th April, 1892, that, with a view to securing the maintenance of the *status quo* on the basis of the aforesaid telegram, a Joint Commission would be appointed to make a topographical survey and a map, and that the boundary would run in a south-easterly direction from Rafah and in an approximately straight line to a point not less than 3 miles from Akaba.

On the following morning, a little after the specified time, the Minister for Foreign Affairs informed me that the Imperial Tradé had been issued approving the note, and an hour later I received the document, which corresponded almost literally with the draft note I had suggested to the Grand Vizier, and gave full satisfaction to the demands of His Majesty's Government on all points.

I had the honour to inform you by telegraph of the receipt of this reply and of its contents, and you were good enough to instruct me on the same day that His Majesty's Government considered the note satisfactory, and that in acknowledging its receipt to the Sublime Porte I was to take act of the Imperial Ottoman Government's engagements in respect to the evacuation of the places occupied by the Turkish troops in the Sinai Peninsula and the demarcation of the boundary, and to add that His Majesty's Government's acceptance of the note was conditional upon the withdrawal of the Turkish troops from Rafah to the eastern side of the boundary pillars which had been pulled down, and which the Ottoman Government had undertaken to restore.

It is very satisfactory for me to be able to report that, during the course of these prolonged negotiations with the Porte, the Representatives of all the Great Powers frequently evinced and gave proof of their good-will towards His Majesty's Government.

The French Ambassador energetically supported my representations at the Porte, and in many other ways showed his desire to be of assistance, while the Russian Ambassador, M. Zinovief, readily expressed his willingness to give me any support I might require at the Porte.

The Italian Chargé d'Affaires, acting, I believe, partly on instructions from his Government, spoke to the Grand Vizier in favour of compliance with our demands. The German Ambassador assured me he had warned the Porte that he considered they had placed themselves entirely in the wrong by the occupation of Taba; and at the Conference of the Foreign Representatives to-day in connection with the 3 per cent. customs increase he warmly and publicly congratulated me on the success of the negotiations.

The Austro-Hungarian Ambassador was absent at Broussa during the later stages of the controversy, but the Chargé d'Affaires, M. Otto, was throughout sympathetic in his remarks.

It seems, happily, almost superfluous for me to add that I experienced the most cordial good-will on the part of the United States' Minister.

I have, &c.
(Signed) N. R. O'CONOR.

No. 7.

Sir N. O'Connor to Sir Edward Grey.—(Received May 21.)

Sir,

Constantinople, May 15, 1906.

WITH reference to my despatch of the 14th instant, I have the honour to transmit to you herewith copy of the note which I have to-day addressed to the Minister for Foreign Affairs, taking act on behalf of His Majesty's Government of the declarations given by the Sublime Porte in their note of the 14th instant with regard to the several demands formulated by His Majesty's Government in connection with the withdrawal of the Ottoman troops from Taba and the demarcation of the Turco-Egyptian boundary.

I have, &c.
(Signed) N. R. O'CONOR.

demarcation of the frontier on the basis of a line from Rafah to Akaba, and was, moreover, obviously designed to exclude our intervention in any arrangement which might be come to between the Egyptian and Turkish Governments.

The Grand Vizier sent word to me the same evening that the evacuation of Taba and the other places occupied by the Turkish troops had already commenced, and that he had requested the Khedive to appoint Delegates to ascertain, in concert with the Turkish Commissioners, the strict limits of the Egyptian Administration and jointly to record the result of their inquiries.

I considered that the contents of the note which I had just received from the Porte, asserting the Sultan's sovereignty and contesting the Khedive's administrative rights in the Sinai Peninsula, but avoiding to give the specific declaration which His Majesty's Government desired, was unsatisfactory, and certain to lead to fresh difficulties in proceeding with the work of demarcation. I therefore informed the Grand Vizier that I could not accept the note, and that I had your authority to say that, unless our demand were fully complied with within the period specified in my note of the 3rd May, we should present others, and be reluctantly compelled to take our own measures to enforce them.

I was also of opinion that the communication of the Sublime Porte should not be left unanswered, and accordingly, having received your authorization to do so by telegraph, I addressed a note in reply to the Minister for Foreign Affairs, dated the 12th May, copy of which, as well as of the note from the Sublime Porte of the 11th May, was forwarded in my despatch of the 12th instant.

In this reply I expressed regret that the official communication from the Sublime Porte appeared to ignore the provisions of the Vizirial telegram of the 8th April, 1892, and the rights thereby conferred upon His Highness the Khedive. I said that a formal delimitation of the frontier based on a line running in an approximately straight line from Rafah south-east to the head of the Gulf of Akaba was now more imperative than ever, and I dwelt on the absolute necessity of the Imperial Ottoman Government accepting definitely before the expiry of the prescribed period the demands formulated in my note of the 3rd May.

A Council of Ministers was held at the Palace on the 13th May to discuss the whole question, and although I was able to keep in communication with them through the Acting First Dragoman of His Majesty's Embassy, I failed to obtain satisfactory assurances that they would recommend to the Sultan that the boundary of the peninsula should be marked from Rafah or any other fixed point on the Mediterranean coast to the head of the Gulf of Akaba.

The Grand Vizier had previously informed me that the Turkish troops which had occupied Taba and all the other places in the neighbourhood had been withdrawn to Akaba, and my efforts were now concentrated on obtaining from the Ottoman Government a written declaration that the demarcation of the frontier would be on the basis of a line drawn from Rafah to Akaba.

In the course of the 14th May I received two further notes from the Sublime Porte, but owing to their unsatisfactory character I thought it advisable and in the best interests of both countries to decline to accept the proposals they contained, and I therefore returned the notes to the Minister for Foreign Affairs. By this time I was in possession of your telegram giving an account of your conversation with the Turkish Ambassador, in the course of which you had informed his Excellency that the settlement of the question now entirely depended upon the Sublime Porte returning an official reply to my note explicitly accepting the line from Rafah to the head of the Gulf of Akaba as the basis of a joint demarcation of the boundary, and instructing me to communicate to the Grand Vizier the statement which you had made to Musurus Pasha to the effect that His Majesty's Government were determined to put forward their whole force to uphold the British position in Egypt and their right to intervene in Egyptian affairs, but that they did not intend to make their position incompatible with the Sultan's suzerainty over the country unless His Imperial Majesty himself made it so.

Armed with these instructions, I decided to make a final effort to induce the Ottoman Government to comply with the demands of His Majesty's Government and to secure an amicable settlement of the dispute before the expiry of the period of grace, and with this end in view I called both on the Grand Vizier and the Minister for Foreign Affairs during the evening and night of the 13th, and I left with the latter a résumé in French of the observations which you had made to the Turkish Ambassador.

Finally, after a prolonged discussion, lasting late into the night, I succeeded in

been more seriously tried by the news which arrived from the Captain of His Majesty's ship "Minerva" that the pillars which marked the Turco-Egyptian boundary at Rafah had been pulled down and that Turkish soldiers were encamped at some distance to the west on the Egyptian side of the frontier.

On the 2nd instant I received your telegraphic instructions, and on the following day I presented to the Minister for Foreign Affairs the note, copy of which was inclosed in my despatch of the 3rd instant, requiring full compliance with the demands of His Majesty's Government within a period of ten days.

No responsive move on the part of the Sublime Porte followed the presentation of the note, but I soon had indications that the reports which had arrived of the naval and military measures adopted by His Majesty's Government had not been without effect in Constantinople as well as in Cairo.

I began to receive private messages from the Palace with the object partly of diverting the question from the points immediately at issue, and partly no doubt in the hope of arriving at a settlement on more agreeable terms than those exacted by His Majesty's Government. But I felt convinced that it was most important, for various reasons, that the negotiations should be conducted strictly through the proper official channel. I did not hesitate to brush aside these overtures, and I need not dwell upon them further, beyond remarking that they were principally concerned with the prestige of the Khalifate and the security of the Holy Places, issues which in some degree were no doubt affected by the conflict which the Ottoman Government had so wantonly provoked. When, however, these messages were followed at a later stage by a request from the same quarter for a fresh recognition by His Majesty's Government of the Sultan's sovereignty over Egypt, I replied that the moment was exceedingly ill-chosen for asking His Majesty's Government to make any such declaration, but still I did not depart from the attitude of forbearance which His Majesty's Government had so consistently displayed throughout the negotiations, and continued to strive for an amicable and diplomatic settlement while making it clear to the Porte that we were determined to insist upon the Ottoman Government respecting the rights and privileges of the Egyptian Government as defined by Treaty.

I therefore decided to await the result of a Council of Ministers which had been summoned to discuss the question.

For some days the Porte remained silent, and I had reason to believe that during this period fresh overtures were made at Cairo with a view to inducing His Highness the Khedive to reopen direct negotiations with the Imperial Ottoman Government; but these efforts were unsuccessful, as the Government of the Khedive replied that they had nothing to add to their previous declarations.

On the 10th May I received a visit from Tewfik Pasha, who, acting under instructions from the Sultan, informed me that the *status quo ante* would be re-established in the Sinai Peninsula and the Turkish troops withdrawn from Tabá.

I asked his Excellency whether this also implied the evacuation of Marashesh, El Gattar and Nakb-el-Akaba and the other places occupied by the Ottoman troops. He said that he presumed that this would be so, as his instructions were to inform me that the *status quo* would be restored, but he would make inquiries on this point and give me a definite answer later. Personally he did not believe that there were any troops in those places.

I explained to his Excellency that it was in order to be able to report to you exactly how matters stood that I had asked the question, but that I must make it clear to him that His Majesty's Government were resolved to insist that the Turco-Egyptian frontier should be demarcated in the manner laid down in the note which I had addressed to his Excellency on the 3rd May, and that the assurances which he had just given me were, in the circumstances, absolutely inadequate. I felt that the moment had now come to solemnly warn the Imperial Government of the increasing gravity of the situation, and I took the opportunity to tell the Minister for Foreign Affairs that unless a satisfactory settlement were reached by the following Sunday it was impossible for me to say what further demands His Majesty's Government might be obliged to prefer or what consequences might ensue on the failure of the Imperial Ottoman Government to comply with our requirements.

Later on in the day I received a visit from the Grand Vizier, who made proposals of a very similar character to those of the Minister for Foreign Affairs, and I gave his Highness the same answer as I had returned to his colleague.

On the following day, the 11th instant, I received a note from the Minister for Foreign Affairs in reply to the one which I had addressed to him on the 3rd. It proved to be quite inadmissible, as it did not offer to comply with our demand for the

Allow me to observe to you that it never entered the thought of the Imperial Government to ignore the contents of the telegram of the 8th April of the late Djervad Pasha to His Highness the Khedive. Besides, the communication which I had the honour to address to your Excellency on the 11th instant was quite explicit. The evacuation of Tabu has been decided upon, and the orders have already been given in consequence.

It is agreed that the Staff officers at Akaba and the officials who shall be sent by His Highness the Khedive shall meet in order to effect on the spot, and in accordance with topographical data, a technical inquiry for marking on a map the points calculated to insure the maintenance, on the basis of the above-mentioned telegram of Djervad Pasha, of the *status quo* in the Sinaitic Peninsula, and in order to draw the line of demarcation starting at Rafah, near El-Arish, and running towards the south-east in an approximately straight line as far as a point on the Gulf of Akaba, at least 3 miles distant from Akaba.

The views expressed in the above-mentioned communication of your Excellency are thus fully realized.

In begging your Excellency to be so good as to communicate the above to London, we trust that the Government of His Majesty the King will see in it a fresh proof of our keen desire to maintain at all times our relations on a footing of the most complete cordiality. In conveying to us, on its side, an expression of its full satisfaction, it will itself have given proof of the value which it attaches to the preservation and to the strengthening of the good relations which so happily exist between the two States.

I have, &c.
(Signed) TEWFIK.

No. 6.

Sir N. O'Connor to Sir Edward Grey.—(Received May 21.)

Sir, Constantinople, May 14, 1900.
THE note of the 14th instant signed by the Minister for Foreign Affairs, copy of which I had the honour to inclose in my immediately preceding despatch of to-day's date, stating that the Imperial Ottoman Government accept the entire demands of His Majesty's Government, and agree to evacuate Tabu, to restore the *status quo ante* in the Sinai Peninsula, and to demarcate the frontier, which is to run from Rafah in a south-easterly direction and in an approximately straight line to a point not less than 3 miles from Akaba, marks the satisfactory conclusion of the third stage of the protracted negotiations to which the Akaba incident has given rise.

In the brief historical review of this question which I had the honour to submit to you in my despatch of the 3rd instant I showed that the negotiations had up to that date been divided into two distinct phases. The first was occupied by the representations made by His Majesty's Embassy to the Sublime Porte to secure the withdrawal of the Turkish troops from Tabu and the other places occupied by them which were believed to be on Egyptian territory pending the appointment of a joint Turco-Egyptian Commission to delimitate the frontier; the second stage marks the transfer of the focus of interest from Constantinople to Cairo as the result of the decision of the Imperial Ottoman Government to intrust the settlement of the question to Moukhtar Pasha, who was specially instructed to enter into direct negotiations with the Egyptian Government.

I need not revert to the preposterous pretensions put forward by Moukhtar Pasha on behalf of the Imperial Government in respect of the boundaries of the Sinai Peninsula and the interpretation of the Viziral telegram of the 8th April, 1892; it is sufficient to say that they were of such a character as to render futile all further discussion between the Government of the Khedive and the Sublime Porte, and, as a natural consequence, to retransfer the negotiations to Constantinople in a somewhat aggravated form.

During the few days which elapsed while I was obtaining your approval to the terms of the note which His Majesty's Government desired should be addressed to the Sublime Porte, I had several interviews with the Grand Vizier and the Minister for Foreign Affairs, but my efforts to arrive at a satisfactory settlement remained without effect. In the meantime, the patience of His Majesty's Government had

present moment in regard to the serious difficulty which has unfortunately arisen in regard to Taba would only perpetuate friction and give rise to dangerous complications between His Majesty's Government and the Imperial Ottoman Government, with whom they are desirous of maintaining friendly relations, and that it is imperative, in the interests of the preservation of these good relations, that the Imperial Government should, before the expiration of the delay notified to your Excellency in my note of the 3rd instant, agree definitely to comply with the demands formulated in my above-mentioned note, and categorically stated in this present communication.

I avail, &c.

(Signed) N. R. O'CONOR.

No. 5.

Sir N. O'Connor to Sir Edward Grey.—(Received May 31.)

Sir,

Constantinople, May 14, 1906.

SINCE writing my despatch of the 12th instant, I have received two notes from the Minister for Foreign Affairs respecting the Turco-Egyptian frontier question; the first of which, however, was of so vague and indefinite a character and the second so incomplete in regard to the engagements which the Imperial Ottoman Government were prepared to take for the settlement of the boundary, that I thought the best course would be to return them both to the Porte.

This morning I received a third note, and I have now the honour to transmit to you herewith copy of this official communication from the Imperial Ottoman Government which bears date of to-day.

I have, &c.

(Signed) N. R. O'CONOR.

Inclosure in No. 5.

Tewfik Pasha to Sir N. O'Connor.

M. l'Ambassadeur,

Le 14 Mai, 1906.

J'AI eu l'honneur de recevoir la note que votre Excellence a bien voulu m'écrire le 13 de ce mois concernant l'occupation de Taba.

Permettez-moi de vous faire observer qu'il n'est jamais entré dans la pensée du Gouvernement Impérial de méconnaître le contenu du télégramme du 5 Avril de feu Djewad Pasha à Son Altesse le Khédive. Du reste, la communication que j'ai eu l'honneur d'adresser à votre Excellence le 11 de ce mois était tout à fait explicite. L'évacuation de Taba a été décidée et les ordres ont été déjà donnés en conséquence.

Il est entendu que les officiers d'Etat-Major se trouvant à Akaba et les fonctionnaires qui seront envoyés par Son Altesse le Khédive se réuniront pour effectuer sur les lieux et d'après les données topographiques, une enquête technique pour la désignation sur une carte des points de nature à assurer le maintien sur la base du télégramme précité de Djewad Pasha du statu quo dans la Presqu'île de Sinaï et pour tracer la ligne de démarcation à partir de Hatfeh, près d'El Atrich, et allant vers le sud-est en une ligne approximativement directe jusqu'à un point sur le Golfe d'Akaba à une distance d'environ 3 milles d'Akaba.

Les vœux exprimés dans la communication précitée de votre Excellence se trouvent ainsi pleinement réalisés.

En priant votre Excellence de vouloir bien communiquer ce qui précède à Londres, nous espérons que le Gouvernement de Sa Majesté le Roi y verra une nouvelle preuve de notre vif désir de maintenir toujours nos relations sur le pied de la plus parfaite cordialité. En nous exprimant, de son côté, sa pleine satisfaction, il nous aura témoigné lui-même du prix qu'il attache à la conservation et au raffermissement des bons rapports qui existent si heureusement entre les deux Etats.

Veuillez, &c.

(Signé) TEWFIK.

(Translation.)

M. l'Ambassadeur,

May 14, 1906.

I HAVE had the honour to receive the note which your Excellency was good enough to write to me on the 12th instant respecting the occupation of Taba.

Inclosure 1 in No. 4.

Teffik Pasha to Sir N. O'Connor.

M. l'Ambassadeur,

Sublime Porte, le 11 Mai, 1906.

J'AI eu l'honneur de recevoir la note que votre Excellence a bien voulu m'adresser le 3 Mai relativement à l'occupation de Taba.

Je tiens tout d'abord à déclarer que, si le Gouvernement Impérial a envoyé des troupes dans ces parages, c'était uniquement pour y maintenir le *statu quo* et sauvegarder les droits souverains de l'Empire, en y empêchant la construction de corps de garde et autres édifices par les autorités Égyptiennes, comme le bruit en avait couru.

Mais du moment que des assurances formelles lui sont données qu'aucune pareille intention ne subsiste, le Gouvernement Impérial a décidé de faire rentrer ces troupes dans leurs anciens cantonnements.

Aussi, des communications ont-elles été faites à Son Altesse le Khédive afin que les autorités Égyptiennes aient à s'entendre avec le Commandant et les deux officiers d'État-Major se trouvant sur les lieux pour remettre les choses en leur ancien état, et aviser d'un commun accord aux moyens d'assurer le maintien stricte du *statu quo*.

Veuillez, &c.
(Signé) TEWFIK.

(Translation.)

M. l'Ambassadeur,

Sublime Porte, May 11, 1906.

I HAVE had the honour to receive the note which your Excellency was good enough to address to me on the 3rd instant relative to the occupation of Taba.

I must, in the first instance, state that if the Imperial Government has sent troops to that district it was with the sole intention of maintaining the *status quo* and protecting the sovereign rights of the Empire by preventing the construction there of guard-houses and other buildings by the Egyptian authorities, as reported.

But as soon as formal assurances were given to it that no such intention existed, the Imperial Government decided to withdraw these troops to their old cantonnements.

Communications have accordingly been made to His Highness the Khedive in order that the Egyptian authorities should come to an agreement with the Commandant and the two Staff officers on the spot in order to restore matters to their old state, and to consult together as to the means of insuring the strict maintenance of the *status quo*.

I have, &c.
(Signed) TEWFIK.

Inclosure 2 in No. 4.

Sir N. O'Connor to Teffik Pasha.

M. le Ministre,

Constantinople, May 12, 1906

I HAVE the honour to acknowledge receipt of the note of yesterday's date which your Excellency has been good enough to address to me on the subject of the occupation of Taba.

In reply, I have to express my regret that the Imperial Government should in this official communication ignore the provisions of the telegram addressed on the 8th April, 1902, by the Grand Vizier to the Khedive, in virtue of which the administration of the Sinaitic Peninsula is confided to His Highness the Khedive, or should question His Highness' right to occupy a place in the Peninsula, within which Taba is indisputably situated.

The wording of your Excellency's note, and the occurrence of incidents of this nature, to which His Majesty's Government cannot be indifferent, render more than ever necessary the formal delimitation of the boundary of the Peninsula, based on a line running from Rafah approximately straight in a south-easterly direction to the head of the Gulf of Akaba; a definite assurance is therefore required from the Imperial Government that this boundary line will be surveyed and fixed by a Joint Commission appointed by the Imperial Government and His Highness the Khedive of Egypt, and marked upon a map prepared by the Joint Commissioners.

It must be evident to your Excellency that any vagueness of expression at the

Inclosure in No. 3.

Sir N. O'Connor to Tewfik Pasha.

M. le Ministre,

Constantinople, May 3, 1906.

YOUR Excellency is doubtless aware that by its *note verbale* of the 13th April, 1892, the Imperial Ministry for Foreign Affairs was good enough to transmit to this Embassy a copy of the Firman of Investiture granted on the 27th Shaaban, 1309, to His Highness Abbas Hilmi Pasha, Khedive of Egypt, together with a copy of the telegram addressed on the 26th March, 1898 (the 8th April, 1892), by Jevad Pasha, then Grand Vizier, to His Highness on the subject of the Sinaitic Peninsula. In virtue of these instruments that peninsula is to be administered by the Khedivate in the same manner as it was administered by Abbas Hilmi Pasha's predecessors, Tewfik Pasha and Ismail Pasha.

Notwithstanding this provision, the Imperial Government has occupied Taba with a military force, which it refuses to withdraw, though repeatedly requested to do so, and though Taba is indubitably situated within the territory the administration of which is vested in His Highness the Khedive.

Both the substance and tone of the Grand Vizier's communication to the Khedive have made further negotiations at Cairo impossible. The contentions as to the frontier put forward in the Grand Vizier's reply are quite inadmissible; if admitted, they would seriously prejudice the position as regards the Suez Canal and Egypt. Negotiations have now been prolonged over several weeks not only without progress, but with increasing claims on the part of the Porte, to the prejudice of the administrative frontier of Egypt.

The Imperial Government is well aware that His Majesty's Government cannot remain indifferent in presence of any act tending to circumscribe the territories of Egypt, nor view without concern any violation or infringement of the rights of His Highness the Khedive as defined and established in the Acts and Treaties now in force.

I have consequently the honour to inform your Excellency that I have received from His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs instructions to request that the Ottoman Government will agree to the demarcation of the line from Rafah to the head of the Gulf of Akaba on the basis of the aforesaid telegram of the 8th April, 1892, and that, pending such demarcation, Taba shall be evacuated.

Further delay must increase the difficulties of the situation, and I am therefore to add that if this request should not have been complied with within a period of ten days, the position will become grave.

I avail, &c.

(Signed) N. R. O'CONNOR.

No. 4.

Sir N. O'Connor to Sir Edward Grey.—(Received May 21.)

Sir,

Constantinople, May 12, 1906.

WITH reference to the telegraphic correspondence which has lately passed between His Majesty's Embassy and the Foreign Office with reference to the Turco-Egyptian frontier question and the occupation of Taba by Turkish troops, I have the honour to transmit herewith copy of the note on these subjects which I received on the 11th instant from the Sublime Porte, together with a copy of the note which I have to-day addressed to the Minister for Foreign Affairs in reply to the communication from the Imperial Ottoman Government.

I have, &c.

(Signed) N. R. O'CONNOR.

the whole duration of the negotiations, that nothing short of measures which would convince the Porte of His Majesty's Government's resolute intention to have recourse, if necessary, to force would enable us to settle this question in a satisfactory manner.

The Ottoman Government meantime, in their anxiety to avoid the pressure which was being put upon them here, changed their tactics, and decided to refer the Report of the Turkish Commissioners to Moukhtar Pasha, with instructions that he should discuss the matter with the Khedive, His Majesty's Government did not object to this procedure on the understanding that Moukhtar Pasha's appointment as Imperial Commissioner to discuss this question with the Egyptian Government were officially notified to the Khedive. This was done, and in the negotiations which ensued Moukhtar Pasha put forward pretensions as to the boundaries of the Sinai Peninsula and the interpretation of the Vizirial telegram of the 8th April, 1892, which were found absolutely inadmissible. According to the Ottoman Government's claim, the Peninsula of Sinai consisted only of the territory lying south of a line drawn directly from Akaba to Suez, and the boundaries between Egypt and Turkey were lines drawn from Rafah to Suez, and from Suez to Akaba. A compromise was hinted at by Moukhtar Pasha, by whose orders it is not clear, of a frontier from Ras Mohammed to El Arish.

After consultation with the Earl of Cromer, His Highness the Khedive addressed a reply to the Grand Vizier, pointing out that the Egyptian Government took its stand upon the Vizirial telegram of the 8th April, 1892, as forming part of the Firmans regulating the relations between Egypt and Turkey, and could only admit the interpretation given to that telegram in the letter addressed by the British Consul-General to the Egyptian Minister for Foreign Affairs on the 13th April, 1892. The message suggested as a basis for a solution the resurvey of the frontier line between Rafah and Akaba, with a view to deciding any doubts which might exist as to the relative position of certain places near that line, and the reversion to the *status quo* previous to the recent occupation of Taba by the Imperial troops.

The Grand Vizier replied to the Khedive's message on or about the 22nd April in a communication which practically asserted the claim of the Sultan to interpret the Vizirial telegram of the 8th April, 1892, in the manner he pleased, and maintained that the Gulf of Akaba and all but the "western side" of the Sinai Peninsula were excluded from the territory defined by the Imperial Firman.

The message was of such a character as to preclude any reply being sent by the Khedivial Government, or, indeed, any possibility of the continuance of negotiations at Cairo.

There was no longer any doubt that the Ottoman Government were trifling both with His Majesty's Government and the Government of the Khedive, and it was evident that the question could only be settled by direct pressure at Constantinople.

A few days, however, were allowed to elapse during which earnest endeavours were made by me both at the Palace and at the Porte in the faint hope of persuading the Imperial Government even at the eleventh hour to agree to the reasonable demands of His Majesty's Government. These representations were attended with no results, and the patience of His Majesty's Government being exhausted, I received on the 30th April your instructions to address an official note to the Minister for Foreign Affairs, informing the Ottoman Government that ten days would be given them to comply with our demands, failing which the situation would become grave.

I have, &c.
(Signed) N. R. O'CONNOR.

No. 3.

Sir N. O'Connor to Sir Edward Grey.—(Received May 8.)

Sir,

I HAVE the honour to transmit herewith copy of the note relative to the Turco-Egyptian frontier question and the occupation of Taba by Turkish troops, which I have to-day addressed and delivered, in accordance with your instructions, to the Ottoman Minister for Foreign Affairs.

I have, &c.
(Signed) N. R. O'CONNOR.

by the Palace to the Turkish Commissioners, and remarked that no complaint had been received from the Egyptian Government.

On the 2nd March I had a lengthy audience of the Sultan, in which I raised the question of the Turco-Egyptian frontier. I pressed His Majesty to authorize the Turkish Commissioners to place themselves in communication with the Khedivial authorities, and to give orders for the withdrawal of the Ottoman troops from the points occupied in the Sinai Peninsula as a condition preliminary to the inquiry, in which both sides must participate. I laid stress on the official character of the telegram of the 8th April, 1892, as being a supplement to the Firman of Investiture of the present Khedive, and I produced a map to show that the places occupied by the Turkish troops were unquestionably on the Egyptian side of the boundary.

Beyond the fact that the Sultan repeatedly maintained that he had no intention of questioning the telegram of the 8th April, 1892, or the other Firmans and Conventions with Egypt, his reply to my representations was extremely unsatisfactory, as His Majesty maintained that he could come to no decision as to the withdrawal of his forces from the places in dispute until he had received the Report of his Delegates on the spot. He begged that I would not press this point, but allow the negotiations with his Ministers to follow their natural course.

Finding that His Imperial Majesty seemed to consider that our action on the Turco-Egyptian frontier harboured some aggressive design upon Akaba, which, owing to its proximity to the Holy Places of Islam, and the projected construction of a branch line of the railway to connect with the Hedjaz Pilgrim line was a position of vital importance, I was at pains to give such assurances as would dispel this impression from his mind.

On the 4th March the two Turkish Commissioners left Cairo for Beyrout, whence they were to proceed to Akaba, and although the circumstances of their visit and their sudden departure were not calculated to inspire confidence in the loyalty of the assurances given to His Majesty's Embassy, time was allowed for them to reach Akaba. When, however, no proposals for a joint delimitation followed, the conclusion was forced upon our minds that the Ottoman Government were abusing the patience of His Majesty's Government and trifling with the question at issue.

In the meantime, confirmation was received at Cairo of the continued occupation of Taba, El Gaitar, and Marashesh by the Turks, and information began to reach this Embassy of the dispatch of troops from Damascus and other towns in Syria to reinforce those posted on the Egyptian frontier.

Several further interviews which I had with the Grand Vizier and the Minister for Foreign Affairs were without result, and it was becoming evident that we were nearing the time when further representations would be useless and the resources of diplomacy exhausted.

On the 21st March the Turkish Ambassador in London made a communication to you of a very unsatisfactory character, to the effect that the Ottoman Government held that it was unnecessary to send officials from Egypt to inquire into the Akaba frontier question, that Taba was a dependency of Akaba, and that therefore no objection could be taken to the presence there of a Turkish force. Upon this you instructed me to make strong representations to the Ottoman Government demanding the evacuation of Taba and the other posts in the Sinai Peninsula, and to give the Sublime Porte to understand that the unfavourable impression created by the last message had made it necessary for His Majesty's Government to consider what measures they would adopt if the Imperial Government maintained their present attitude.

For some days I received no answer to the representations which I at once made to the Sublime Porte on the receipt of the foregoing instructions, but on the 26th March the Grand Vizier informed me that the Ottoman Commissioners had only reached Akaba five days before, and that their Report was daily expected.

Further delay in replying to our demands occurred owing to the interruption of the telegraphic service, and I somewhat reluctantly agreed to wait for a few days more the result of the meeting of the Council of Ministers convoked at the Palace to discuss the Report of the Ottoman Commissioners.

The Report was received on the 2nd April. I gathered that from our point of view it was eminently unsatisfactory, and I found myself obliged to warn the Ottoman Government that, unless our demands were complied with, I should be compelled to report to you that it was mere waste of time to endeavour to arrive here at a settlement by diplomatic means.

I did not conceal from you at this stage the conclusion, to which I had been reluctantly driven by the tergiversations and procrastination of the Ottoman Government throughout

The Grand Vizier, to whom I showed a copy of the map indicating the respective positions of Tabá and Akaba, contented himself by maintaining the distinction between the "privileged" territory of Egypt and the Sinai Peninsula.

About this time news arrived that the Turkish troops had occupied other places presumed to be in Egyptian territory, and, upon hearing that the Commandant at Akaba had also demanded the withdrawal of the Egyptian troops from Farouk Island, I ventured to suggest the immediate dispatch of a British ship of war to that locality. His Majesty's ship "Diana" was ordered to proceed to the Gulf of Akaba without delay, and no further mention was made, either here or at Cairo, of the right of the Egyptian troops to remain at Farouk.

On sending to the Palace to ascertain the result of the Military Council which was held on the 14th February, I found the Sultan in a most uncompromising mood. His Imperial Majesty contended that the places occupied by his troops were not within the territory administered by Egypt in virtue of the Firmans, and that he regretted that the question of delimitation had ever been raised. He also denied that any aggression had been committed by his troops.

I was at first at a loss to understand the reason of the Sultan's attitude, but I subsequently discovered that it was due to some confused impression that the Agreement in regard to the Sinaitic Peninsula of the 8th April, 1892, had been limited by a previous Arrangement whereby the administrative boundary between Turkey and Egypt was to run in a straight line from Ras Mohammed to El Arish. This view was, as Lord Cromer at once pointed out, entirely erroneous and inadmissible, as the telegram of the 8th April, 1892, had superseded all previous arrangements and negotiations.

On the 17th February I received a conciliatory message from the Sultan, in which he stated that Moukhtar Pasha had declared Tabá to be a dependency of Akaba, and the Turkish Commandant of the latter place had reported that Tabá, as well as the other places whose occupation we had complained of, were within the Ottoman boundary; but as it was possible that they might be mistaken on this point, His Imperial Majesty proposed to send a Commission composed of Ottoman officials to make inquiries on the spot, and if the result of their investigation were to establish the fact that the places occupied by the Turkish troops were included in the territory under the administration of Egypt, orders would be given for them to be evacuated.

I sent a reply to this message to the effect that if the Ottoman troops were previously withdrawn from the places which we maintained were exclusively under Egyptian administration, and provided that the Egyptian Government were also represented on the proposed Commission, I would recommend to His Majesty's Government that, pending the result of the inquiry, the places should not be occupied by Egyptian troops.

On the 19th February I was informed by the Minister for Foreign Affairs that the Sultan had sent telegraphic orders to Moukhtar Pasha to proceed from Cairo to Akaba to inquire into the boundary question. I demurred to the selection of this officer, and pointed out that the Commission must be a mixed one and the inquiry bilateral. Tewfik Pasha said he presumed that this would be the case, though he admitted that nothing had been said in this sense at the Palace. He added that orders had been sent to Akaba that the Egyptian troops on the Island of Farouk were not to be interfered with, and asked the reasons for the presence of His Majesty's ship "Diana" in the Gulf. I replied that she had been sent there as a precautionary measure, and without hostile intention, and that there were no reasons for her withdrawal.

Eventually the Sultan, recognizing the validity of our objections to the appointment of Moukhtar Pasha, sent me a further message to say that he did not question the Arrangement of the 8th April, 1892, and that two officers from Constantinople would be sent as Joint Commissioners, and that the matter would be discussed at a Council of Ministers which was to be held at once at the Palace. I expressed satisfaction at these assurances, but again insisted on the withdrawal of the Turkish troops from the places in dispute as a necessary preliminary to the inquiry.

Two Staff Officers, appointed to act as Imperial Delegates on the Boundary Commission, left Constantinople for Alexandria on the 20th February. On arrival at Cairo they lodged in Moukhtar Pasha's house, and held no communication with any member of the Egyptian Government, or with His Majesty's Agent and Consul-General.

Acting on your instructions, I made representations to the Grand Vizier, urging that the Turkish officers should be authorized to negotiate at once with the Egyptian Government. His Highness, however, disclaimed knowledge of the instructions given

Khedive with a request for explanations. To this message the Khedive replied, denying that there had been any trespass on Ottoman territory, and urging that a Turkish Commissioner should be appointed to discuss the question of a proper delimitation of the Turco-Egyptian frontier, and endeavour to settle the matter with a Delegate named by the Egyptian Government.

The Ottoman Government rejected this proposal, and the Grand Vizier replied to the Khedive that the Sublime Porte would not name a Delegate, as there was no question of frontier involved, but merely an encroachment on Ottoman territory, which could not be tolerated.

The arrival of an Egyptian gun-boat at Taba, in the Gulf of Akaba, where she discharged some tents for the use of the Egyptian troops in the neighbouring frontier posts, led to a fresh complaint from the Porte to this Embassy, and to the dispatch of several telegrams to His Highness the Khedive, demanding that Egypt should desist from constructing posts, and should withdraw the ship and her soldiers. Besides the peremptory and even minatory tone of these messages, they were important in that they contained the assertion that the neighbourhood of Akaba was under the direct authority of Turkey and was not included in "privileged" Egyptian territory, and the statement was reported that, as Egypt was itself an integral part of Turkey, there was no necessity to appoint a frontier Commission. This assertion appeared to indicate the intention of the Ottoman Government to disregard the provisions of the Grand Vizier's telegram of the 8th April, 1892, by which the administration of the Sinai Peninsula was confided to Egypt.

A message, however, which I received from the Sultan did not raise these points, but merely suggested that the moment was unfavourable for the discussion of the Turco-Egyptian frontier, and expressed the opinion that it would be advisable to leave matters *in statu quo*. His Imperial Majesty disclaimed all aggressive designs, and recommended the friendly discussion of any specific ground of complaint on either side.

At an interview with the Minister for Foreign Affairs on the 28th January I took exception to the unbecoming and minatory tone of the communication recently addressed to the Khedive by the Grand Vizier; and as I had just received news from Cairo of the action of the Turkish troops in preventing the Egyptian coastguard cruiser from landing men at Taba and in threatening to fire on them, I made very strong representations to the Minister for Foreign Affairs, and asked that orders be at once sent to the Commandant of the Turkish troops at Akaba to abstain from all interference with the Egyptian posts.

Tewfik Pasha said that he would lay the matter before the Council of Ministers, and that he hoped the affair would be amicably and satisfactorily settled.

On two occasions during the last days of January the question was broached at the Foreign Office by the Turkish Ambassador, who asked for the recall of the ship and the troops sent under Colonel Bramly Bey to a place near Akaba, and insisted on the objection of the Ottoman Government to any demarcation of frontier between Egypt and other parts of the Ottoman Empire on the same grounds as those advanced by the Grand Vizier. Musurus Pasha was referred to the telegram of April 1892 addressed by the Grand Vizier to the Khedive, maintaining the *status quo* in the Sinai Peninsula, and to the negotiations preceding the dispatch of that telegram, whereby it was agreed that the Government of Egypt should continue to be intrusted with the exclusive administration of that peninsula up to a line drawn from El Arish to Akaba. It was essential that that boundary should be strictly defined, and His Majesty's Government trusted that the Ottoman Government would agree to the immediate appointment of a Joint Commission to undertake its demarcation—a measure which recent events had proved to be urgently required.

In the meantime the Report of the Officer Commanding the Egyptian troops near Akaba had confirmed the continued occupation of Taba by the Turkish troops, and contradicted a statement made to me some days previously by the Minister for Foreign Affairs that an amicable arrangement had been arrived at between the British Officer Commanding the Egyptian troops and the Turkish Commandant at Akaba. Musurus Pasha, in a communication made to you on the 9th February, had even gone further than Tewfik Pasha, and had maintained that the Egyptian officers had recognized the right of the Imperial troops to occupy Taba. When calling the Minister for Foreign Affairs' attention to this erroneous statement of the Turkish Ambassador, I again insisted on the immediate necessity of the Ottoman troops being withdrawn from Taba, which was indisputably within Egyptian territory, and pointed out that their withdrawal was now a more immediately pressing measure than even the delimitation of the frontier.

[621]

C

I am to add that Her Majesty's Government cannot admit that any existing territorial rights or claims are in any degree affected by changes which have been introduced into the language of the Firman, or by their acceptance thereof.

I have been instructed to address this note to your Excellency, as well as my note of the 11th instant, in order to place on official record the view maintained by Her Majesty's Government throughout the negotiations to which they have been a party on this subject, and which have now been brought to a close.

I have the honour to request that your Excellency will be so good as to cause this correspondence to be published simultaneously with the publication of the Firman and of the telegram from his Highness the Grand Vizier in the "Official Journal" of the Egyptian Government.

I avail, &c.
(Signed) E. BARING.

Sir E. Baring to Tigrane Pasha,

M. le Ministre,

Cairo, April 14, 1892.

I have the honour to inform your Excellency that I have this morning received a telegram from Her Majesty's Ambassador at Constantinople, informing me that he has received a *note verbale* from the Minister for Foreign Affairs of His Imperial Majesty the Sultan, communicating to him officially copies in Turkish of the Firman of Investiture and of the telegram of the 8th instant sent by his Highness the Grand Vizier to His Highness the Khedive, relative to the administration of the Sinai Peninsula.

I avail, &c.
(Signed) E. BARING.

No. 2.

Sir N. O'Connor to Sir Edward Grey.—(Received May 14.)

Sir,

Constantinople, May 3, 1890.

THE presentation under your instructions of a note to the Sublime Porte,* requiring the Imperial Ottoman Government to comply within ten days with the demands of His Majesty's Government for the evacuation of Taba by the Turkish troops and the delimitation of the Turco-Egyptian frontier, denotes that the question has now reached an acute stage in which there is danger that the matter may pass out of the sphere of diplomatic negotiations.

At the present juncture I think it would be well that I should endeavour to recapitulate, as briefly as possible, the main phases through which this question has passed from its origin early in January to the breakdown of the negotiations at Cairo between the Egyptian Government and the Imperial Ottoman Government, owing to the uncompromising attitude adopted by the latter towards the proposals of the Khedive for an amicable settlement.

The attention of His Majesty's Embassy was first drawn officially to the question by a message I received on the 12th January from the Sultan, complaining that an English officer, Bramly Bey, in command of a force of Egyptian troops, had pitched his camp at a place close to Akaba, on the Gaza Road, and had announced his intention of erecting a guard-house there as well as at other points within Turkish territory, and His Imperial Majesty begged that I would take steps to insure the withdrawal of this force from the position which it had occupied beyond the limits of Egyptian territory.

The action of the Ottoman Government was undoubtedly due to the exaggerated reports received from Egypt and from the Turkish Commandant at Akaba, which represented the dispatch of Bramly Bey with a few soldiers to inspect and occupy some of the positions on the Egyptian side of the Akaba-El Rafah frontier, as an encroachment on Turkish territory, although I frequently explained to the Porte that the object of this mission was to discuss in a friendly manner with the local Turkish authorities the exact position of certain places on the boundary which had never been accurately defined.

A similar complaint was addressed by the Grand Vizier to the Government of the

* See No. 3.

Je suis heureux d'être à même de vous annoncer, M. le Ministre, qu'effectivement, à la date du 8 de ce mois, son Altesse le Grand Vizir a transmis à Son Altesse le Khédive, par le télégraphe, un Iradé de Sa Majesté Impériale le Sultan, lui confiant, comme à ses prédécesseurs, l'administration de la Péninsule du Mont-Sinaï.

Cet Iradé, dont vous trouverez ci-joint copie, donne entière satisfaction à Son Altesse le Khédive, qui s'est empressé de faire parvenir à Sa Majesté Impériale le Sultan l'expression de sa gratitude.

Veuillez, &c.
(Signé) TIGRANE.

(Translation.)

M. le Ministre,

Cairo, April 15, 1892.

I have received the despatch which you did me the honour to address me on the 11th instant, transmitting a copy in Turkish, with a French translation, of the Firman of Investiture of His Highness the Khedive.

You are good enough, in pointing out that the passage relative to the boundaries of the Khedivate is not in accordance with that contained in the Imperial Firman of the 19th Chaban, 1298, to inquire whether the Government of the Khedive has received from the Sublime Porte any explanations on this subject.

I am happy to be in a position to announce to you, M. le Ministre, that in effect on the 8th instant, His Highness the Grand Vizier transmitted to His Highness the Khedive, by telegraph, an Iradé of His Imperial Majesty the Sultan, intrusting to him as to his predecessors the administration of the Peninsula of Mount Sinai.

This Irade, of which you will find a copy herewith, gives entire satisfaction to His Highness the Khedive, who at once conveyed the expression of his gratitude to His Imperial Majesty the Sultan.

I have, &c.
(Signed) TIGRANE.

Sir E. Baring to Tigrane Pasha.

M. le Ministre,

Cairo, April 18, 1892.

I have the honour to acknowledge the receipt of your Excellency's note of to-day's date, in which, in reply to mine of the 11th instant, you communicate to me the Turkish text and French translation of a telegram addressed on the 8th instant by the Grand Vizier of His Imperial Majesty the Sultan to His Highness the Khedive, informing His Highness that, in so far as the Sinai Peninsula is concerned, the *status quo* is maintained, and that it will continue to be administered by the Khedivate.

Your Excellency is aware that no alteration can be made in the Firmans regulating the relations between the Sublime Porte and Egypt without the consent of Her Britannic Majesty's Government. It was on this account that I was instructed to invite your Excellency's attention to the insertion in the present Firman of a definition of boundaries which differed from that contained in the Firman issued to His Highness the late Khedive, and which, if read by itself, appeared to imply that the Sinai Peninsula would for the future depend administratively, not on the Khedivate of Egypt, but on the Vilayet of the Hedjaz.

The telegram from the Grand Vizier, which your Excellency has done me the honour to communicate to me, makes it clear, however, that the Sinai Peninsula—that is to say, the territory bounded to the east by a line running in a south-easterly direction from a point a short distance to the east of El-Arish to the head of the Gulf of Akaba—is to continue to be administered by Egypt. The fort of Akaba, which lies to the east of the line in question, will thus form part of the Vilayet of the Hedjaz.

Her Majesty's Government signified to the Sublime Porte some weeks ago, through Her Majesty's Chargé d'Affaires at Constantinople, their willingness to assent to this arrangement.

Under these circumstances, I am instructed to declare that Her Britannic Majesty's Government consent to the definition of boundaries contained in the present Firman, as supplemented, amended, and explained by the telegram of the 8th instant from His Highness the Grand Vizier, which they consider as annexed to and as forming part of the Firman, and that they entertain no objection to the official promulgation of the Firman, with the addition of the above-mentioned explanatory telegram.

De même, Akaba aujourd'hui est également annexé au dit vilayet, et, pour ce qui est de la presqu'île de Tor-Sinaï, le *statu quo* est maintenu et elle sera administrée par le Khédivat de la même manière qu'elle était administrée du temps de votre grand-père, Ismaïl Pacha, et de votre père, Méhémet Thowfik Pacha.

(Translation.)

Telegram from His Highness the Grand Visier to His Highness the Khedive, dated April 8, 1892.

Your Highness is aware that His Majesty the Sultan had authorized the presence at El-Wedjh, Muellah, Daba, and Akaba, on the Hedjaz littoral, as well as at certain positions in the Peninsula of Tor-Sinaï, of a sufficient number of zaptiehs placed by the Egyptian Government, on account of the passage of the Egyptian Mahmal by land.

As all these positions do not appear on the map of 1257 given to the late Méhémet-Ali Pasha, and showing the Egyptian frontiers, El-Wedjh has, in consequence, been recently handed back to the Vilayet of Hedjaz, by Iradé of His Imperial Majesty, as well as the positions of Daba and Muellah. Akaba also is now annexed to the said vilayet, and, as regards the Peninsula of Tor-Sinaï, the *statu quo* is maintained, and it will be administered by the Khedivate in the same manner as it was administered in the time of your grandfather, Ismaïl Pasha, and of your father, Méhémet Tewfik Pasha.

Sir E. Baring to Tigrane Pasha.

M. le Ministre,

Cairo, April 11, 1892.

I have the honour to inclose a copy of the Turkish text of the Firman issued by His Imperial Majesty the Sultan to His Highness the Khedive, which has been communicated by the Sublime Porte to Her Britannic Majesty's Ambassador at Constantinople, from whom I received it yesterday. A French translation is also annexed.

Your Excellency will observe that the present Firman contains a passage respecting the limits of Egypt which does not occur in the Firman issued to His Highness the late Khedive, Mehomet Thowfik Pasha, dated the 10th Chaban, 1296. In the French translation of that document, His Imperial Majesty the Sultan states that he intrusts to the Khedive "le Khédivat d'Égypte, tel qu'il se trouve formé par ses anciennes limites et en comprenant les territoires qui y ont été annexés." The present Firman states that "le Khédivat d'Égypte, avec les anciennes limites indiquées dans le Firman Impérial en date du 2 Rabi-el-Akhir, 1257, A. H., ainsi que sur la Carte annexée au dit Firman, et les territoires annexés en conformité du Firman Impérial en date du 15 Zilhadjé, 1281, A. H., a été conféré à toi."

I am instructed by Her Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs to draw your Excellency's attention to this discrepancy, and I am to request that you will inform me officially whether any communication in explanation of it has been made to the Egyptian Government by the Sublime Porte.

I avail, &c.
(Signed) E. BARING.

Tigrane Pasha to Sir E. Baring.

M. le Ministre,

Le Caire, le 13 Avril, 1892.

J'ai reçu la dépêche que vous m'avez fait l'honneur de m'adresser, en date du 11 de ce mois, pour me transmettre copie, en langue Turque, avec sa traduction en Français, du Firman d'Investiture de Son Altesse le Khédivé.

Vous voulez bien, en me signalant que le passage relatif aux limites du Khédivat n'est pas conforme à celui contenu dans le Firman Impérial du 10 Chaban, 1296, me demander si le Gouvernement Khédival a reçu de la Sublime Porte des explications à ce sujet.

The increase of the prosperity of Egypt and the consolidation of the security and of the tranquillity of its inhabitants, constituting in our eyes, the object of our highest solicitude, we issued, to attain this praiseworthy aim, an Imperial Firman dated the 19th Chaban, 1296, which, while conferring on your late father the Khedivate of Egypt, decreed the following provisions:—

All the revenues of the Khedivate of Egypt shall be collected in my Imperial name. The inhabitants of Egypt being my subjects, and it being unlawful for them as such to suffer at any time the least oppression or arbitrary act, on this condition, the Khedivate of Egypt, to which is intrusted the civil, financial, and judicial administration of the country, shall have the power to elaborate and establish, in a manner conformable with justice, all internal regulations and laws necessary in this respect.

The Khedive shall be authorized to conclude and to renew, without infringing the political Treaties of my Imperial Government or its sovereign rights over that country, the Conventions with the Agents of foreign Powers for the customs and for commerce, and for all transactions with foreigners concerning internal affairs, and this with the object of developing trade and industry and regulating the policing of foreigners and all their relations with the Government and the population.

These Conventions shall be communicated to my Sublime Porte before their promulgation by the Khedive.

The Khedive shall have the complete and entire disposal of the financial affairs of the country, but he shall not have the right of contracting loans, except in cases where the regulation of the present financial situation is exclusively concerned, and in complete agreement with its present creditors or the delegates officially charged with their interests.

The Khedivate shall not, on any pretext or for any motive, hand over to others, wholly or in part, the privileges granted to Egypt, both those which are intrusted to it, and those which form part of the rights inherent to the Sovereign Power, or any portion of its territory.

The Egyptian Administration shall be careful to pay regularly the annual tribute of £ T. 750,000.

Money shall be coined in Egypt in my name.

In time of peace, 18,000 troops are sufficient for the internal protection of Egypt. This number must not be exceeded. However, as the Egyptian land and sea forces are also required for the service of my Government, should the Sublime Porte be at war, their number can be increased as considered desirable.

The colours of the land and sea forces and the badges of the different grades of officers shall be the same as those of my armies.

The Khedive shall have the right to confer on military and naval officers rank up to that of Colonel inclusively, and in the civil employment rank up to that of "Sanjeh" inclusively.

The Khedive shall not, as in the past, build iron-clads without the express permission of my Government.

It shall be your duty to see that the above conditions shall be strictly carried out, and that nothing shall be done contrary to them.

In view of the entire fulfilment of the above-mentioned provisions, my present Imperial Firman, adorned with my Imperial autograph, has been issued and sent.

The 27th Chaban, 1309.

Télégramme de son Altesse le Grand Vizir à Son Altesse le Khédive, en date du 8 Avril, 1892.

(Traduction.)

Il est à la connaissance de votre Altesse que Sa Majesté le Sultan avait autorisé la présence à El-Wedjh, Muallah, Daba, et Akaba, sur le littoral du Hedjaz, ainsi que dans certaines localités de la presqu'île de Tor-Sinai, d'un nombre suffisant de zaptiehs placés par le Gouvernement Egyptien, à cause du passage du Mahmal Egyptien par voie de terre.

Comme toutes ces localités ne figurent point sur la Carte de 1257 remise à feu Méhémet-Ali Pacha et indiquant les frontières Egyptiennes, El-Wedjh a, par conséquent, fait dernièrement retour au Vilayet de Hedjaz, par l'ordre de Sa Majesté Impériale, comme lui ont fait retour dernièrement les localités de Daba et Muallah.

Le Khédive sera autorisé à conclure et à renouveler, sans porter atteinte aux Traités politiques de mon Gouvernement Impérial ni à ses droits souverains sur ce pays, les Conventions avec les Agents des Puissances étrangères pour les Douanes et le commerce, et pour toutes les transactions avec les étrangers concernant les affaires intérieures, et cela dans le but de développer le commerce et l'industrie et de régler la police des étrangers et tous leurs rapports avec le Gouvernement et la population.

Ces Conventions seront communiquées à ma Sublime Porte avant leur promulgation par le Khédive.

Le Khédive aura la disposition complète et entière des affaires financières du pays, mais il n'aura nullement le droit de contracter des emprunts, sauf pour ce qui concerne exclusivement le règlement de la situation financière présente et en parfait accord avec ses présents créanciers ou les délégués chargés officiellement de leurs intérêts.

Le Khédivat ne saura, sous aucun prétexte ni motif, abandonner à d'autres, en tout ou en partie, les privilèges accordés à l'Égypte et qui lui sont confiés, et qui font partie des droits inhérents au Pouvoir Souverain, ni aucune partie du territoire.

L'Administration Égyptienne aura soin de payer régulièrement le tribut annuel de £ T. 750,000.

La monnaie sera frappée en Égypte en mon nom.

En temps de paix, 18,000 hommes de troupes suffisent pour la garde intérieure de l'Égypte. Ce chiffre ne doit pas être dépassé. Cependant, comme les forces Égyptiennes de terre et de mer sont destinées aussi au service de mon Gouvernement, dans le cas où la Sublime Porte se trouverait engagée dans une guerre, leur chiffre pourra être augmenté dans la proportion jugée convenable.

Les drapeaux des forces de terre et de mer et les insignes des différents grades des officiers seront les mêmes que ceux de mes armées.

Le Khédive aura le droit de conférer : aux officiers de terre et de mer, jusqu'au grade de Colonel inclusivement, et aux emplois civils, jusqu'au grade de "Sanieh" inclusivement.

Le Khédive ne pourra, comme par le passé, construire des bâtiments blindés sans l'autorisation expresse de mon Gouvernement.

Tu veilleras au strict maintien des conditions qui précèdent et à ce qu'il n'arrive rien de contraire.

En vue de l'accomplissement intégral des dispositions ci-dessus mentionnées, mon présent Firman Impérial, orné de mon autographe Impérial, a été rendu et envoyé.

Le 27 Chaban, 1300.

(Translation.)

'THIS morning, at 10 o'clock, took place at the Abdino Palace, with the customary ceremonial, the solemn reading of the Imperial Firman of Investiture of His Highness the Khedive Abbas Hilmi.

Imperial Firman of Investiture addressed to His Highness Abbas Hilmi Pasha.

(Translation.)

To my enlightened Vizier, Abbas Hilmi Pasha, called to the Khedivate of Egypt with the high rank of "Sédaret," decorated with my Imperial Orders of the Medjidieh in brilliants and of the first class of the Osmanieh, may the All-Powerful perpetuate his splendour, &c.

By the decrees of Providence, the Khedive Mehemet Tawfik Pasha, being deceased, the Khedivate of Egypt, with the ancient boundaries indicated in the Imperial Firman of the 2nd Rebi-ul-Akhir, 1257, A.H., as well as on the map annexed to the said Firman and the territories annexed in conformity with the Imperial Firman of the 16th Zilhidge, 1281, A.H., has been conferred on you, in virtue of my Imperial Irade of the 7th Djemazi-ul-Akhir, 1303, as a proof of my great goodwill, and having regard to your services, your uprightness, and your loyalty, as well to my person as to the interests of my Empire, and to your knowledge respecting the general state of Egypt; and to your known capacity for the regulation and amelioration of the affairs of the administration of Egypt; to you, the eldest son of the late Khedive, in accordance with the rule established by the Imperial Firman of the 12th Moharrém, 1283, which establishes the transmission of the Khedivate by order of primogeniture, from eldest son to eldest son.

Correspondence respecting the Turco-Egyptian Frontier in the Sinai Peninsula.

No. 1.

Sir E. Baring to the Marquess of Salisbury.—(Received April 26).

(Extract.)

Cairo, April 14, 1892.

THE Khedive's investiture took place this morning at the Abdin Palace.

I have the honour to transmit herewith copy of a special number of the "Official Journal" published to-day reporting the investiture, and giving the text of the Firman and of the telegram from the Grand Vizier. This journal also publishes the notes which, in accordance with your instructions, I addressed to the Egyptian Government on the subject of the Firman and telegram.

I have sent a copy of this special number of the "Official Journal" to Her Majesty's Ambassador at Constantinople.

Inclosure in No. 1.

Supplement to the Egyptian "Journal Officiel" of April 14, 1892.

Ce matin, à 10 heures, a eu lieu, au Palais d'Abdine, avec le cérémonial arrêté, la lecture solennelle du Firman Impérial d'investiture de Son Altesse le Khédive Abbas Hilmi.

Firman Impérial d'Investiture adressé à Son Altesse Abbas Hilmi Pacha.

(Traduction.)

A mon Vizir éclairé, Abbas Hilmi Pacha, appelé au Khédivat d'Égypte avec le haut rang de "Sédaret," décoré de mes Ordres Impériaux du Medjidieh en brillants et de la première classe de l'Osmanieh, que le Tout-Puissant perpétue sa splendeur, &c.

Par suite des décrets de la Providence, le Khédive, Méhémet Thewfik Pacha, étant décédé, le Khédivat d'Égypte, avec les anciennes limites indiquées dans le Firman Impérial en date du 2 Rebi-ul-Akhir, 1257, A.H., ainsi sur la carte annexée au dit Firman et les territoires annexés en conformité du Firman Impérial en date du 15 Zilhidge, 1281, A.H., a été conféré à toi, en vertu de mon Iradé Impérial en date du 7 Djémazi-ul-Akhir, 1300, comme témoignage de ma haute bienveillance, et eu égard à tes services, à ta droiture, et à ta loyauté, tant à ma personne qu'aux intérêts de mon Empire, et à tes connaissances par rapport à l'état général de l'Égypte; et à ta capacité reconnue pour le règlement et l'amélioration des affaires de l'administration de l'Égypte; à toi qui es l'aîné du défunt Khédive, conformément à la règle établie par le Firman Impérial du 12 Moharrem, 1263, qui établit la transmission du Khédivat par ordre de primogéniture, de fils aîné en fils aîné.

L'accroissement de la prospérité de l'Égypte et la consolidation de la sécurité et de la tranquillité de ses habitants constituant, à nos yeux, l'objet de notre plus haute sollicitude, nous avons rendu, pour atteindre ce but louable, un Firman Impérial en date du 19 Chaban, 1290, qui, tout en conférant à ton défunt père le Khédivat d'Égypte, décrétait les dispositions suivantes:

Tous les revenus du Khédivat d'Égypte seront perçus en mon nom Impérial. Les habitants de l'Égypte étant mes sujets, et ne devant, comme tels, subir en aucun temps la moindre oppression ni acte arbitraire, à cette condition, le Khédivat d'Égypte, auquel est confiée l'administration civile, financière, et judiciaire du pays, aura la faculté d'élaborer et d'établir, d'une manière conforme à la justice, tous règlements et lois intérieurs nécessaires à cet égard.

[621]

B 2

TABLE OF CONTENTS.

No.	Name.	Date.	SUBJECT.	Page
1	Sir E. Baring	Apr. 14, 1892	Transmits copy of a special number of the "Official Journal" of 14th April, reporting the investiture of the Khedive, and giving the text of the Firman and of the telegram from the Grand Vizier; also correspondence with the Egyptian Government on the subject of the Firman and telegram	1
2	Sir N. O'Connor	May 3, 1906	Recapitulates the main phases through which the Turco-Egyptian frontier question passed from its origin early in January down to the presentation by his Excellency of a note to the Porte on 3rd May requiring the Ottoman Government to comply within ten days with the demands of His Majesty's Government for the evacuation of Tabá and the delimitation of the frontier	6
3	" "	3,	Transmits copy of the note addressed to the Porte on 3rd May referred to in No. 2 ..	10
4	" "	12,	Transmits copies of the Porte's note of 11th May and of his Excellency's reply of 12th May	11
5	" "	14,	Refers to No. 4. Transmits further note from the Porte of 14th May	18
6	" "	14,	Refers to No. 2. Recapitulates the later phases of the Turco-Egyptian frontier question down to 14th May	14
7	" "	15,	Transmits copy of a note addressed by his Excellency to the Porte taking act, on behalf of His Majesty's Government, of the declarations given by the Porte in their note of 14th May with regard to the several demands formulated by His Majesty's Government in connection with the Turco-Egyptian frontier question ..	17
8	Earl of Cromer	21,	Recapitulates the various phases of the Turco-Egyptian frontier question from its commencement down to 14th May	18

MAP to face page 36.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية

EGYPT. No. 2 (1906).

CORRESPONDENCE

RESPECTING THE

TURCO-EGYPTIAN FRONTIER

IN THE

SINAI PENINSULA.

[WITH A MAP.]

*Presented to both Houses of Parliament by Command of His Majesty.
July 1906.*

LONDON:
PRINTED FOR HIS MAJESTY'S STATIONERY OFFICE,
BY HARRISON AND SONS, ST. MARTIN'S LANE,
PRINTERS IN ORDINARY TO HIS MAJESTY.

And to be purchased, either directly or through any Bookseller, from
WYMAN AND SONS, LTD., FETTER LANE, E.C.; and
32, ABINGDON STREET, WESTMINSTER, S.W.; or
OLIVER AND BOYD, EDINBURGH; or
E. PONSONBY, 116, GRAFTON STREET, DUBLIN.

[Cdl. 3006.] Price 6½d. **NYRE AND SPOTTISWOODE, LTD.** East Harding Street, E.C.

رقم الايداع بدار الكتب ٨٣/٣٠٦٦

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ٠١٧٩ - ٦

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

TABA CRISIS

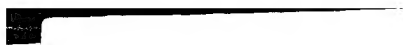
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية



General Egyptian Book Organisation

1983



- تصدى هذه الدراسة التاريخية لأهمية طابا وتعرض ازماتها .
- يتأكد من هذه الدراسة واعتماداً على الوثائق المخالفة ، المستمدة من الأرشيف البريطاني ، مصرية طابا . وذلك بعد استعراض ازمة ١٩٠٦ التي عينت على أساسها حدود مصر الدولية مع فلسطين .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٠٠ فوس

055
72

Bibliothèque Alexandrina



0345240